بسم الله الرحمن الرحيم

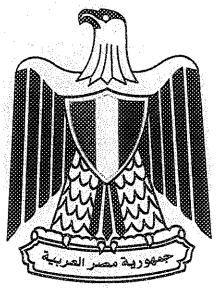

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع الرابع والعشرون

المعقود ظهر يوم الخميس

٣ من المحرم ١٤٣٥ هـ، الموافق ٧ من نوفمبر سنة ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

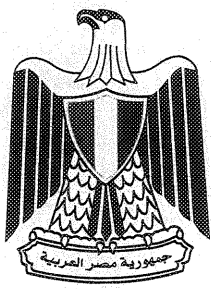

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع الرابع والعشرون

المعقود ظهر يوم الخميس

٣ من المحرم ١٤٣٥ هـ، الموافق ٧ من نوفمبر سنة ٢٠١٣م

اجتمعت لجنة الخمسين لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية الساعة الثانية عشرة والدقيقة الثلاثين ظهراً برئاسة السيد الأستاذ عمرو موسى رئيس اللجنة، وقد حضر الاجتماع من السادة أعضاء اللجنة عدد (٤٤) عضواً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

السادة الأعضاء، وزع على حضراتكم جدول أعمال الاجتماع الرابع والعشرين متضمناً الآتى:

أولاً، الرأى حول تشكيل البرلمان من غرفة أو غرفتين.

ثانياً، استكمال المواد التى تم التوافق عليها بين لجنة الصياغة ولجنة الدولة والمقومات الأساسية والتصويت عليها.

ثالثاً، ما يستجد من أعمال.

هل هناك أى ملاحظات؟

(لا ملاحظات)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

إذن، أعتمد الجدول.

البند الأول، يتعلق حول تشكيل البرلمان من غرفة أو غرفتين، واسمحوا لى أولاً أن أتحدث من وجهة نظر تنظيمية، نحن سنناقش هذا الموضوع بلا حدة لأن الرأى سواء كان الغرفة أو الغرفتين يجب أن ينطلق من مصلحة إدارة الدولة فى المرحلة القادمة، وهل هى تعتمد على غرفة واحدة وتكفى؟ أم غرفتين؟ ولماذا غرفتان؟ ولماذا غرفة واحدة ؟ ونحن ناقشنا هذا سوياً أكثر من مرة فى أكثر من اجتماع وفى أكثر من تشاور بين مجموعات، وأرى فى البداية أن أعطى الكلمة لثلاثة من أصحاب الرأى بغرفة واحدة وثلاثة من أصحاب الرأى بغرفتين، حتى تتضح الجوانب المختلفة والحجج التى يطرحها كل طرف على هذه اللجنة.

السيد الدكتور محمد غنيم:

أنا أقترح بعد إذن سيادتك أن الثلاثة والثلاثة يكونون من اللجنة الفرعية التى ناقشت هذا الموضوع.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لا، يا دكتور غنيم نحن الآن فى لجنة الخمسين، الحق لكل أعضاء اللجنة متساو، نحن فى مرحلة أخرى، وأقول ثلاثة وثلاثة، ثلاثة ممن يؤيدون غرفة وثلاثة ممن يؤيدون غرفتين، فهل أحصل تأشيرياً على من يريد أن يتكلم فى دعم غرفة واحدة؟ الدكتور جابر، الدكتورة عبلة، الأستاذ سامح عاشور، وحسين بك، والمهندس محمد سامى أحمد، والدكتور عمرو الشوبكى، والدكتور أبو الغار، ومن يريد غرفتين: الدكتور الهلباوى، والدكتور السيد البدوى، الأستاذ آدول، والدكتور حسام الدين المساح، والدكتور أحمد خيرى، والسيد رفعت داغر، والدكتور طلعت عبدالقوى، والدكتور محمد منصور، لنسجل هذا سنبدأ بأنصار الغرفة الواحدة، وأول من رفعت أصابعها الدكتورة عبلة عبد اللطيف، تفضلى.

السيدة الدكتورة عبلة عبداللطيف:

شكراً سيادة الرئيس.

أنا لن أتكلم كثيراً ولست أجدر المتكلمين فى هذا الموضوع، أنا فقط أريد أن أتكلم عن عدة نقاط محددة، من المناقشات التى كانت فى لجنة الخمسين، الجلسات العامة كان الكلام عن كم دولة فيها غرفتان وكم دولة عندها غرفة واحدة، وهل هذا أفضل أم هذا أفضل؟ إنما القصة الآن ما هو الأفضل لمصر فى المرحلة الحالية؟ التجربة مع مجلس الشورى فى الفترة السابقة كانت تجربة سيئة جداً جداً، مطلب شعبى ألا يكون موجوداً، وهذا ظهر وقت الانتخابات الخاصة به، لو عاد مجلس الشورى بمسمى مجلس الشيوخ، وهو ليس شيئاً جديداً على مصر وكان موجوداً منذ دستور ١٩٢٣، ليست قصة جديدة علينا ولكن لو عاد فسيظل بنفس سوء السمعة خصوصاً أنه سيرتبط بتعيين الناس وسيكون دائماً (باك دور) باب خلفى للفساد (كوربشن) ونحن فى حالة عدم التوازن التى نعيشها لا يصلح فيها هذا، ربما بعد عشر سنوات نحتاجه ولكن فى هذه المرحلة أكيد لسنا فى حاجة له، هناك نقطة كنت قد ذكرتها سيادتك قبل ذلك وهى نقطة تؤخذ فى الاعتبار أن ميزانيته ١٥٠ مليون جنيه ومن ضمنها ١٢٥ مليون جنيه مرتبات هذا ليس سبباً كافياً لكى نحتفظ به حتى لو غيرنا فى شكله لأن المفروض والصحيح أن يتم عمل (أسسمنت) للناس التى تعمل فيه ومن سيخرج إلى المعاش وغيرها بحيث لا نضطر أن نجعل الدولة متورطة

فى هذا الشأن (البادجت)، دعونا نقولها بهذا الشكل، فهذا هو السبب الذى يجعلنى مع غرفة واحدة بالإضافة إلى الموضوعات السياسية والتى أتأكد من طرحها من الآخرين، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً، هذا رأى مؤيد لغرفة واحدة، الآن نأخذ رأياً مؤيداً لغرفتين وهو الأستاذ رفعت داغر، تفضل.

السيد الأستاذ رفعت داغر:

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة أنا أؤيد وجود غرفتين فى البرلمان لأننا فى الفترة القادمة عندما يكون لدينا غرفتان للتشريع أفضل تماماً من وجود غرفة واحدة، لأنه فى ظل الدستور الجديد والتيارات السياسية الجديدة لو أحد الأحزاب أخذ أغلبية فمن الممكن أن يشكل حكومة ولا يكون التوجه كله من خلال مجلس الشعب ولكن عند وجود غرفتين سيكون التشريع فى هذه الحالة أفضل من كونه فى حالة غرفة واحدة تحت سيطرة اتجاه معين، هذا جانب.

الجانب الآخر، أنه يوجد ٧٧ دولة تؤيد نظام الغرفتين أو تسير بنظام غرفتين، لسنا أقل منهم تقدماً أو نختلف عنهم كثيراً فى هذا الشأن حتى لا يكون عندنا غرفتان.

النقطة الثالثة، أن بعض الزملاء أو أن بعض التوجهات تقول إن مجلس الشورى سيكلفنا كثيراً، حوالى ١٥٠ مليون جنيه، عندما قامت المحكمة الدستورية بحل مجلس الشعب السابق كلفنا حوالى ٣ مليارات جنيه لكى ننتخب مجلس شعب جديداً، فالعملية ليست تكلفة إنما هى أين مصلحة البلد؟ وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً، الأستاذ سامح عاشور تفضل.

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة أنا لا أريد أن أتكلم بلسان حالى الشخصى بقدر أن أتكلم بلسان حال من استمعت إليهم فى لجنة الحوار المجتمعى، وأنا شخصياً كان لى الشرف فى المشاركة بأعمال هذه اللجنة مع كل زملائى الأعضاء الذين استمعوا تقريباً لمختلف الجهات المعنية بالشأن الدستورى والسياسى، ورقميا لم يؤيد بقاء مجلس الشورى بأى شكل من الأشكال فى كل لجان الاستماع إلا شخص واحد، شخص واحد لم يكن يعبر عن جمعية ولا حزب ولا هيئة ولا موقع وبعد ذلك اكتشفت وعلمت أنه كان عضواً بالشورى أثناء الحزب الوطنى، كل المنطلقات مبنية على الفشل الذى عاشته السياسة المصرية فى الثلاثين عاماً الماضية، والتجربة الأكثر فشلاً رغم أنها الأكثر ديمقراطية من حيث الشكل عندما تمت آخر انتخابات جرت لمجلس الشورى، أولاً لدى الشارع المصرى إحساس أن الشورى تم عمله كتطييب خواطر وتوزيع مواقع على قوى انتخابية لم يكن الحزب الوطنى يستطيع أن يغطيها من خلال البرلمان فى مجلس الشعب، فكان يبحث عن مكان مواز يعطى له الموقع، والناس كانت تشعر أن هنا مكانا وهنا مكان وهذه ترضية وتلك ترضية، وأنا أذكر واقعة طريفة جداً عندما نجحت فى عضوية مجلس الشعب سنة ١٩٩٥ جاءنى مواطن يقبلنى ويهنئنى قائلاً مبروك وعقبال عضوية الشورى إن شاء الله !! فشعرت أن الناس لا تستطيع أن تفهم أو تستوعب أن تكون هناك مؤسسة تشريعية أخرى بلا جدوى طوال هذه المدة، بالقطع هذا لا ينفى لا الكفاءات الموجودة داخل هذه المؤسسة ولا حتى الأعضاء الذين كانوا فيها فقد كان فيها بالقطع أعضاء عمالقة وكبار فى عالم القانون والتشريع ولكن التجربة حصادها سلبى، وأنا أقول إن مجلس الشورى هذا جرى عليه استفتاء كمؤسسة فى آخر انتخابات جرت لمجلس الشورى، هذا الاستفتاء كان حاصله حجم عدد الذين صوتوا لعضوية مجلس الشورى الذى لم يتجاوز ٦٪ من مجموع الناخبين، وكان قبله مجلس الشعب وكان عليه إقبال عال رغم أنه كان يتمتع بذات الزخم والدعوة والتحريض السياسى من كل القوى السياسية التى شاركت فى العملية الانتخابية، فالقبول الشعبى والحالة الشعبية تقول نحن لا نريد لا بقايا نظام مبارك ولا بقايا نظام الإخوان المسلمين، قد لا يكون هذا من بقايا نظام مبارك وقد لا يكون من بقايا الإخوان المسلمين، لكن فى النهاية هذا هو المفهوم الشعبى الذى ارتبط فى ذهن الناس، وبالتالى لا توجد جاهزية نفسية لمحاولة تطويره وتغيير مسماه وتحويله إلى غرفتين ونغير (الطاقية إلى البرنيطة أو الجلابية أو العمة) لا ينفع فكله واحد فى ذهن الناس هو مجلس الشورى، تقول

مجلس الشيوخ سيقول لك مجلس الشورى، لأن إحساسهم بالتجربة السابقة سيظل معاصراً، وأنا من رأيي أنه لو تم إقراره فسوف يساهم فى تعطيل المرحلة الانتقالية لأنه سيتطلب فترة زمنية لإجراء العملية الانتخابية ولن تقل عن ثلاثة أشهر أخرى مضافة للبرلمان ، يعنى إذا كان البرلمان سيأخذ منا ثلاثة شهور حتى نتممه بإشراف قضائى وعلى أكثر من يوم وعلى مراحل مختلفة مرحلتين أو ثلاث طبقاً للسوابق فأنت هنا تحتاج أيضاً إلى ثلاث جولات انتخابية لمجلس الشورى ومن ثم فالحصيلة ستة جولات انتخابية كى تنشئ المستوى الثانى من مرحلة الاستقرار، وبالتالى هذا الأمر لن يضيف شيئاً الآن، قد يكون هذا مقبولاً فى المستقبل، قد يكون هناك تحضيراً لإمكانية أن يستدعى هذا الكيان بشكل آخر أو بفلسفة أخرى أو بثقافة أخرى أو بأهداف أخرى أو بغايات أخرى يمكن أن يساهم فى تنمية المجتمع، وهناك سؤال بين قوسين، هناك قطاع كبير من الكفاءات يعمل فى هذه المؤسسة، ماذا لو قررنا ألا يكون هناك مجلس شيوخ أو غرفتين؟ ماذا لو؟ هؤلاء جميعاً يجب أن يوضع لهم نص انتقالى فى الدستور يضمن لهم كل استحقاقاتهم ووضعهم الوظيفى ويكونون جزءاً لا يتجزأ من البرلمان باعتبار أنه لا يمكن بأى حال من الأحوال ونحن نفكر بعقلية سياسية أن نفكر فى إهدار حقوق ناس ساهمت أو حاولت أو هى غير مسئولة عن الفشل، قد تسأل عن النجاح لكن بالقطع الجهاز الإدارى لا يسأل عن الفشل السياسى لأنه ليس صاحب قرار سياسى، هو صاحب دعم لوجيستى يقدمه لمؤسسة سياسية، وإنما المسئول عن الفشل السياسى هم أصحاب العباءة السياسية الذين تبوأوا المواقع السياسية المختلفة فى هذه المؤسسة وبالتالى أنا مصوت مع غرفة واحدة بلا أى مناقشة، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً، الدكتور كمال الهلباوى تفضل.

السيد الدكتور كمال الهلباوى (نائب رئيس اللجنة):

شكراً سيادة الرئيس.

أحب أن أقول مقدمة قبل أن أقول رأيي ومبرراتى، المقدمة أنه لا أحد فينا جميعاً يعتبر رأيه قرآنا ولا سنة، كلنا بلا استثناء، إسلامى، ليبرالى، سيادة المفتى، سيادة الأنبا، لا أحد فينا، كلنا يجتهد لنصل إلى صيغة مناسبة لإدارة الدولة فى الفترة القادمة، هذا أولاً.

ثانياً، والذى أتمنى أن يسود بيننا أنه كما يحب العضو فى لجنة الخمسين أن يكون رأيه محترماً يجب أن يحترم رأى الآخرين مهما كانت شقة الخلاف فى هذا الرأى، سواءً فيما يتعلق بالأصول أو الفروع فى أى مسألة من المسائل، حتى لو كان هذا القانون فى رأيه..... هكذا.

ثالثاً، قد يندم بعض منا عندما يعضد رأياً ثم يراه فاشلاً فى النهاية، وهذا يحدث فى كثير من الأمور.

رابعاً، أن هناك شبهات مثلما قال الأستاذ سامح عاشور موجودة فى المجتمع حول مجلس الشورى، أنا أرجع هذا ليس إلى الهيكلية الإدارية فى الدولة إنما إلى سوء النظام بأكمله الذى كان موجوداً، نظام رأسه فى يوم من الأيام كان كنزاً استراتيجياً لإسرائيل، وكانت الناس تصفق له وتهلل له والمعارضون كانوا يجدوا من العنت ما يجدونه، فليس الخطأ بسبب مجلس من المجالس وإلا قمنا بحل كل مؤسسات الدولة الموجودة والقائمة.

خامساً، أن هناك كثيراً من المناطق سواءً إقليميا أو محلياً أو عالمياً تحتاج إلى ناس تعمل وليس إلى أناس تجلس أو تقلل العدد، نحن محتاجون، مصر على كل المستويات والمشكلات والتحديات التى فيها سواءً فى القرى أو فى المدن أو على المستوى الإقليمى تحتاج الناس ذوى العلاقات، تحتاج الناس ذوى السمعة الطيبة يعملون ويقومون بحل هذه المشاكل ويخففون الأعباء عن الإدارة المثقلة بتركة موجودة فى غاية السوء.

سادساً، أننا بعد ثورتين كبيرتين وبعد مشاركة شباب مثل عمرو صلاح، ومثل أحمد عيد ومثل محمود بدر، ومثل محمد عبدالعزيز، عندما نراهم يعملون الآن فى لجنة الخمسين ويعملون فى اجتماعات وغيرها فمعنى ذلك أن هناك دماءً جديدة موجودة، فلن نعود إلى نفس الفساد ولا البيروقراطية التى كانت موجودة فى يوم من الأيام، وهناك طبعاً من البيروقراطية ما لا يهدم بل يجب أن يعضد، ومن هذا مجلس الشورى، سواء سمى مجلس شيوخ أو مجلس شورى، فالتسمية لا تهم، أنا أقول إننى عندما أرى عضواً من الكونجرس الأمريكى يذهب إلى اليابان أو إلى اليمن أو الصومال أو يحل مشكلة من المشكلات ويعود أقول يا رب لماذا مصر ليست فيها أناس مثل ذلك؟ هذا هو الكونجرس الأمريكى عندما يعمل، أنا أتمنى أن يكون عندنا مجموعة من المثقفين والمفكرين والشخصيات الكبيرة والشخصيات العامة التى تثرى

مع مجموعة الشباب هذا المجلس فى المستقبل، ونرى غرفة أخرى تدعم من منطلق "سنشد عضدك بأخيك" هذه الغرفة تدعم الأخرى وتحاول أن تتقدم بالوطن وفق خطط محترمة ووفق أولويات موضوعة ووفق واجبات محددة أن نقوم بها، وإلا لو فكرنا أن هذا المجلس كان يجب أن نهدمه هناك مؤسسات كثيرة استمرت بعد الثورة مع التطور واشتغلت، فلذلك لمثل هذا الأمر بدون استفاضة كثيرة أنا مع إنشاء الغرفتين ومع واجبات جديدة محددة وتطلعات أكبر مما كان فى المستقبل إن شاء الله، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً، نقطة نظام للدكتور أبو الغار، تفضل.

السيد الدكتور محمد أبو الغار:

أنا أقترح أن نشغل "التوقيت" وكل عضو يتكلم دقيقتين فقط.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

حقيقة كان كله ثلاث دقائق على كل حال.

السيد المهندس محمد سامى أحمد:

شكراً سيادة الرئيس.

أنا عندى أربع نقاط أرجح بها المجلس التشريعى ذا الغرفة الواحدة، أولاً، حجم ما طرح فى الدستور من طموحات تمثل رؤية وتعبر عن أشواق المصريين فى المرحلة القادمة لن يتحول إلى حقيقة إلا من خلال الإجراءات التشريعية، وإلا سوف يبقى هذا الدستور مجرد وثيقة مكتوبة نعتز بها ونضعها فى مكتباتنا، الزخم التشريعى القادم مقرون بسرعة تلبية التنفيذ، وبالتالى لا وقت أمامنا ليكون هناك مراجعة لمجلس آخر ثم إذا ما اختلفا يكون هناك لجنة من الاثنين ثم تنعقد هذه اللجنة برئاسة رئيس الجمهورية إلى آخره، هذه تفاصيل أعتقد أننا إذا احترمنا ما وصلنا إليه فى الدستور لابد أن نوفر غرفة تشريعية واحدة تنكب على هذا الدستور وتترجمه إلى إجراءات وقوانين وتراجعه مع الوزارة، هذا أولاً.

ثانياً، الرأى العام، أنا أرى أن الرأى العام فى كل مكان فى الحزب فى التيار قمنا بعمل جلسات استماع كان حاضراً فيها الأستاذ سامح عاشور لتيارنا فى مركز إعداد القادة وقمنا بعمل جلسات استماع فى أحزابنا وترافعنا، أنا شخصياً ترافعت عن وجاهة وجود غرفتين، ولأول مرة يكون لى هوى

ومنطلق أطرحه على الناس فيرفضونه بالإجماع، يعنى هذا رد الفعل، المترل، أولادى، أصدقائى، تنتهى بزوجتى، كله يقول كفاية غرفة واحدة وما يسمعونه فى الإعلام يخدم هذا الفعل، هذا ثانياً.

ثالثا: المعارك الانتخابية أنا متشائم جداً من الاشتباكات والاستباحة التى يمكن أن تتكرر، استبيحت فيها مصر من حجم الأموال المتدفقة من كل صوب على المعارك الانتخابية وأخشى أننا نعمل منها مرحلتين مرحلة "خناقة" فى مجلس الشعب بأرقام تفوق التصور و"خناقة" فى مجلس الشورى إضافية ونطلع منهكين، الانتخابات لها آثار معكوسة بعد الانتخابات مداواتها سوف تأخذ وقتاً، والرأى الأخير الجانب العملى سيادة الرئيس أنا كنت أتصور أنه فى أول اجتماعات لجنة الخمسين أن تستقر على غرفة أو غرفتين فإذا مال الأمر إلى غرفتين فى هذه الحالة يجرى تصميم العلاقة بين الغرفتين بطريقة مدققة، واليوم لو نحن اعتمدنا مبدأ الغرفتين سوف تضطر اللجنة للاجتماع بشكل متصل وسريع لصياغة الصلاحيات والعلاقة بين الغرفتين وعدد الدوائر وطريقة الانتخاب إلى آخره وهو أمر أنا أرى أنه فات زمانه ونحن نعد الأيام باليوم بل إنه تعالت أصوات فى الرأى العام الآن تقول إن لجنة الخمسين تجاوزت بحساب المدة وأنه سوف تكون هناك مشكلة بالنسبة لتجاوز الوقت، أنا فى تقديرى إن الوقت لم يعد يحتمل مزيداً من الانهماك فى تفاصيل متعلقة بصياغة الاختصاصات بالطريقة التى تكون بشكل مسئول ويترتب عليها صياغة غرفتين، وشكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الأستاذ محمد عبدالعزيز(المقرر المساعد للجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

فى الحقيقة الحمد لله أنى لم أتزوج بعد، فتأثير الزوجة غير تأثير الخطيبة فى الحقيقة، أنا أرى المدخل فى النقاش مدخل خاطئ لأن العنصر المشترك فى وجهة النظر التى ترى وجود مجلس واحد ترى أن الرأى العام يضغط علينا رغم أنه قد يكون لدى البعض قناعات أننا بحاجة إلى غرفتين إلا أنه تحت تأثير ضغط الرأى العام نفضل التراجع إلى فكرة الغرفة الواحدة أو المجلس الواحد، وأعتقد أن هذا المدخل هو مدخل خاطئ إذا ما كنا، الشعب هو القائد والمعلم ولكن حتى فى أدبياتنا يوجد من نطلق عليهم الطليعة والذين يجب أن يكونوا فى مقدمة الشعب وأنهم لديهم القدرة على طرح التفسيرات المناسبة، القناعات التى

تتكلم عن فشل نظام الغرفتين أو فشل مجلس الشورى السابق أو غيره تتحدث عن أن النظام السابق والنظام الأسبق كان يتم استخدام مجلس الشورى كنوع من المجاملة وكنوع من المحسوبية فى بعض الأعضاء الذين يتم تعيينهم، وأن الأداء السياسى لمجلس الشورى السابق وتاريخ مجالس الشورى السابقة كان سيئاً ولذلك لابد من إلغائه، لابد الأخذ فى الاعتبار أن أداء مجلس الشعب السابق كان سيئاً هو الآخر وأن أداء رئيس الجمهورية كان سيئاً جداً هو الآخر، وأن أداء رئيس الحكومة السابق كان سيئاً جداً جداً هو الآخر، بالتالى إذا فكرنا بهذا المنطق فعلينا إلغاء مجلس الشعب وإلغاء منصب رئيس الجمهورية وإلغاء منصب رئيس الحكومة من باب أولى.

ثانيا: هناك كلام كنت قد قلته وسيد بك فكرنى به فى اجتماع اللجنة الفرعية عندما كنا نناقش هذا الموضوع أن أغلب الذين حصلوا على رخصة قيادة فى مصر لا يعرفون القيادة وقيادتهم سيئة وبالتالى المرور فى أزمة، فالحل إذا فكرنا بهذا المنطق هو إلغاء نظام رخص القيادة وليس وضع ضمانات ومعايير لمن يحصل على رخصة القيادة، فى هذا الموضوع لو أخرجنا فكرة أن الرأى العام ضاغط وأننا سوف نفكر بشكل متجرد وأن البلد بحاجة إلى مجلس واحد أو مجلسين أو أنه إذا كان مدخلنا أن مجالس الشورى الماضية كان أداؤها سيئاً من عدمه لأن كل المؤسسات كان أداؤها سيئاً فليس من المعقول أن نلغى كل المؤسسات، إذا أخرجنا هذا من المعادلة وبدأنا نناقش هل مصر بحاجة إلى غرفة واحدة أو غرفتين، أعتقد أن هذا هو المدخل الأفضل لبدء النقاش، فأنا بعيداً عن أداء مجلس الشورى السابق وبعيداً عن ضغط الرأى العام سوف نناقش بهدوء هل مصر بحاجة إلى غرفة واحدة أو غرفتين؟ مصر بحاجة إلى غرفتين لعدة أسباب:

١- فى النظام السياسى الذى صغناه فى لجنة نظام الحكم أن رئيس الوزراء يعين من قبل الأغلبية البرلمانية وبالتالى فى أى لحظة وأنا لا أتكلم عن الانتخابات القادمة لأننا نعمل دستوراً سوف يستمر. فى أى لحظة من اللحظات هناك حزب سيطر على الأغلبية البرلمانية وشكل الحكومة، وهذا حقه فلنفترض أن هذا الحزب أو هذا التيار كان هو التيار الغالب فى المجتمع فجاء منه رئيس الجمهورية فأصبح لدى هذا الحزب الأغلبية البرلمانية أى معه التشريع والحكومة ورئيس الجمهورية فقد عدنا إلى نظام استبدادى بامتياز، بالتالى الطرح الذى نطرحه أن تكون انتخابات مجلس النواب وانتخابات مجلس الشيوخ فى

توقيتات زمنية مختلفة، أى أنه لو هناك حزب حصل على الأغلبية فى فترة زمنية، بعدها بثلاث سنوات هناك تجديد نصفى فيستطيع المصريون تغييره فى النصف، وغير ذلك الاقتراح مقترن بأن يكون النظام الانتخابى الذى ينتخب به مجلس النواب مختلفاً عن النظام الانتخابى الذى ينتخب به مجلس الشيوخ فبالتالى نوعية النائب الذى يأتى فى مجلس النواب مختلف عن نوعية النائب الذى يأتى فى مجلس الشيوخ، وفى هذا الأمر يمكن إحداث نوع من المغايرة بين الأغلبيتين ولا يوجد تيار غالب مسيطر على الأغلبيتين.

٢- جودة التشريعات إذا كنا فعلاً نتكلم عن أن من مصلحة البلد أن يكون هناك ثورة تشريعية كبرى بحاجة إلى تفسير نصوص الدستور فأنا لا أريد أن أضع هذه الثورة التشريعية الكبرى فى أيدى مجلس واحد بأغلبية واحدة بلون واحد، أنا أريد أن أسمع صوتاً مختلفاً ورأياً متخصصاً مختلفاً أتى من مجلس آخر، والأقاويل التى تقال عن فكرة أن الرأى النهائى فى الآخر بعد الخلاف واللجنة وكل هذا الكلام سوف تعود إلى مجلس النواب إلا أن لأول مرة أضع الرأى العام طرفاً إذا كنا نتكلم عن أننا مهتمون بالرأى العام بجد، إذا كان فيه نواب فى مجلس آخر، نواب أخذ قانوناً أخذ مشروع قانون عكس مصلحة أغلبية الشعب وكانت هناك أغلبية مختلفة فى مجلس الشيوخ، فالبلد محتاجة، فنحن بغض النظر نحن نخرج أداء مجلس الشورى الماضى وأداء الرأى العام، أنا أتكلم أن البلد محتاجة إليه، محتاجون أن يكون هناك مجلس آخر عنده صوت مختلف وعنده رأى مختلف بحيث إنه لا يوجد فصيل واحد مسيطر والتشريعات تسير فى اتجاه واحد.

٣- مراقبة الحكومة: الأغلبية البرلمانية هى التى شكلت الحكومة وبالتالى من مصلحة مجلس النواب أنه لا يظل طوال الوقت يضيق على الحكومة بطلبات إحاطة وباستجوابات، مجلس الشيوخ من حقه وفقاً للتصور الذى لدى أن يوجه سؤالاً وأنه يطلب طلبات إحاطة وليس من حقه أن يعمل استجوابات وسحب الثقة طبعاً لأن مجلس النواب هو الذى يعمل ذلك لكن هو سوف يضع الحكومة تحت ضغط الرأى العام الذى بالتأكيد مجلس النواب سوف يدافع عنها لأن من مصلحته أن يدافع عنها لأنه هو الذى شكلها.

٤- الانتخابات هى الوسيلة الوحيدة الموجودة فى المجتمعات لكى تعكس لنا رأى الشعب لكن كلنا متفقون أنها ليست الوسيلة الأمثل لأن تعبر عن رأى الشعب بدليل أن النظام السابق كان قادماً عبر

انتخابات، بدليل أن هتلر والحزب النازى جاء بانتخابات، ليس بالضرورة أن تفرز الانتخابات الأفضل هناك كفاءات قد نحتاج إلى مساحة معينة من التعيين وأنا لست مع التوسع فى أنها تصل إلى الثلث أنا مع أنها تقل إلى الربع أو العشر لأننى محتاج إلى متخصصين فى الصناعة والاقتصاد والطاقة والبحث العلمى وفى الطب أى أن كل هذه التخصصات يجب أن يكونوا موجودين ويراجعون التشريعات المتعلقة بهذا الأمر.

٥- هناك ٧٧ دولة تأخذ بهذا النظام منهما على سبيل المثال استراليا أنا اخترت منهم بعض الدول التى من المفترض أن ننظر إليها باعتبارها دولاً متقدمة ديمقراطياً، استراليا – النمسا – بلجيكا – البرازيل – كندا – التشيك – فرنسا – ألمانيا – إيطاليا – هولندا – أمريكا، علاوة على مجلس اللوردات فى بريطانيا الذى يعتبر نظاماً مختلفاً لا أعتبره مجلساً بغرفتين.

أرجو أننا عندما نناقش هذا الأمر أننا نناقش المدخل الرئيسى، هل البلد فى هذه الظروف بحاجة إلى غرفة واحدة أم بحاجة إلى غرفتين لضمان الأمور التى قلتها ونخرج منها اعتباراتنا والأداء الخاص بمجلس الشورى كان سيئاً لأن أداء كافة المؤسسات كان سيئاً وأن الرأى العام ضاغط علينا يقول كذا لأن الرأى العام بحاجة إلى أناس تقف تشرح وجهات النظر، لأن الرأى العام خاضع إلى كثير من التشويش جداً بسبب الأداء السيئ السابق لمجالس الشورى السابقة.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الأستاذ أحمد عيد:

فى البداية لجنة نظام الحكم عندما كانت تناقش مجلس الشورى ومر كمقترح مبدئى مر من فكرة أنه سوف يكون لديه اختصاصات عظيمة وجديدة سوف تغير من توجهات الرأى العام تجاه فكرة مجلس الشورى، ولكن هذا لم يحدث لأنه كان نقاشاً حول الاختصاصات.

٢- مجرد أن مجلس الشورى ظهر للرأى العام ٩٠٪ من أعضاء لجنة نظام الحكم شاهدوا ردود أفعال سلبية شديدة جداً فى الشارع تجاه فكرة مجلس الشورى ويمكن كلنا لاحظنا هذا فى الشارع وفى الإعلام وفى كل مكان نذهب إليه، الناس لديها رد فعل سلبى ورد هذا الفعل سوف ينسحب أيضاً من

وجهة نظرى على نسبة المشاركة فى الاستفتاء والتصويت عليه لأنه سوف يرسل رسالة سلبية للشارع وليس رسالة إيجابية على الإطلاق، بأننا مكملون فى الطريق أو أننا ليس لدينا القدرة على تصحيح الأوضاع وأننا نعدل المسار فى طريقه الصحيح هذا الذى سوف يفهمه الناس لو بقى مجلس الشورى مثلما هو حتى لو غيرنا فى اسمه هذا بالنسبة لى سوف يسبب أزمة كبيرة فى التصويت على الدستور ولا أحد يستطيع أن ينكر هذا وكان دستور ٢٠١٢ عندما كنا نوزع ورقاً فى الشارع وبوسترات وعدد كبير جداً من الموجودين داخل القاعة كانوا يقولون لا لماذا سوف نصوت بلا فى دستور ٢٠١٢ كانوا يتكلمون فى فكرة وجود مجلس الشورى، فيما يتعلق بجودة التشريع أنا أرى أنه لو عندنا مجلس شعب فهو قادر على ذلك، لأن القوانين التى تأتى من مجلس الوزراء أو من وزارة العدل تقوم بدور يدخل فى البرلمان فى اللجنة التشريعية يقوم بدور يذهب إلى مجلس الدولة لمراجعة القوانين ومطابقتها وهذا دور، فهو يأخذ دورته المنطقية ولو أنا سوف أرسل التشريع أيضاً لمجلس الشورى فهذا به تأخر وتعطيل للتشريع بجانب أنى أنا لو ألغيت مجلس الشورى وأنظر إلى مجلس النواب هذا ممكن يترتب عليه زيادة مقاعد زيادة تمثيل فى مجلس النواب، بالنسبة للوضع الذى وضعته لجنة الخبراء لمجلس الشورى أنا أعتقد أن لجنة الخبراء جزء منه علشان كده كان هناك قبول لمشروع لجنة الخبراء أنها تحذف مجلس الشورى حتى تستطيع أن تسوق للمشروع الخاص بها، أما لجنة الخبراء عندما ظهر المشروع الخاص بها ، الناس شعرت بارتياح لأن مجلس الشورى حذف، كان هناك فكرة أن الرأى العام ضد مجلس الشورى، هناك المادة ١٩٦ فى الأحكام الانتقالية تتكلم عن أنه ينقل العاملون بمجلس الشورى الموجودون بالخدمة فى تاريخ العمل بالدستور إلى مجلس الشعب بذات درجاتهم وأقدمياتهم التى يشغلونها فى هذا التاريخ ويحتفظ لهم بمرتباتهم والبدلات والمكافآت وسائر الحقوق المالية المقررة لهم بصفة شخصية وتئول أموال مجلس الشورى إلى مجلس الشعب كاملة، أى أن مجلس الشورى من الممكن أن يظل كما هو بمبانيه وموظفيه ومسئوليه ومع زيادة أعباء مجلس الشعب أعتقد أن هذه الأماكن سوف يتم استغلالها والكفاءات والإمكانيات البشرية والفنية سوف يتم استغلالها هنا، وممكن هنا تنقل اللجنة التشريعية التى تناقش جودة التشريع إلى آخره، بالنسبة لمقارنتنا للدول لا لو نقارن بين الدول نقارن السياق السياسى والظرف الاجتماعى الذى يتم عمل المجلس الثانى فيه ونحن اليوم فى فترة انتقالية حساسة نريد أن ننتهى منها اليوم

قبل الغد لا نريد أن نشغل الرأى العام بأن هناك انتخابات اليوم وهناك انتخابات بعد سنة وهناك انتخابات بعد ثلاثة شهور ويا ترى مين الحزب الذى سوف يحصل على أغلبية فى الشورى، هى شعب ثم رئاسة وكان الله بالسر عليما، وأغلقنا المرحلة الانتقالية، وإن شاء الله، عندما ربنا يوفقنا بعد خمس سنوات نعمل انتخابات ويحدث استقرار سياسى واجتماعى، مصر ليس لديها رفاهية سياسية ولا اجتماعية ولا مادية أنها تفكر فى مجالس سنة ٨٠ أو ٨١ عندما جاء مجلس الشورى كانت هناك حالة من الاستقرار وكان السادات يريد أن يعمل شيئاً مشابها للخارج وأننا عندنا مجالس قومية متخصصة وعندنا مجلس شبيه بمجلس اللوردات فى بريطانيا، نحن فى مصر نريد أن نرسل رسالة إيجابية للرأى العام يحتاج إليها، نريد أن نعطى رسالة بأنه لا يوجد أحد يضغط علينا خالص وأننا نعرف نصحح المسار الخاص بنا، فى المجمل أنا لا أرى مشكلة ولا أرى أنه توجد أزمة فى إلغاء مجلس الشورى على الإطلاق وعندما تكون هناك حاجة ملحة وضرورية وفى أزمة تشريعية ودستورية خطيرة ومصر تعانى منها، الرأى العام والناس كلها تقول اعملوا مجلس الشورى، الناس رافضة السياسة وسوف نحاول أن ننـــزلها انتخابات مجلس الشعب بالعافية، فلا نريد أن ندخل فى متاهات شعب وشورى، أنا فى الآخر لا أريد الزملاء أعضاء الأمانة الفنية أن يغضبوا منى على الإطلاق أنا أحترمهم جداً وهم كفاءات فنية حقيقية لابد أن تستفيد منهم، البلد وأنا أعتقد وهم موجودون فى هذا المبنى تحت اسم مجلس الشعب كثير جداً من الأعمال ممكن أن تحدث هنا سواء جودة تشريعات داخل اللجنة التشريعية من خلال لجان كثيرة هنا تعمل من خلال مناقشات أنا أعتقد أنهم كلهم فى مكان واحد ممكن نستغل مجلس الشورى، لكن نحن أمام حقيقة أن الرأى العام فعلاً مستفز ومستنفر ضد وجود فكرة مجلس الشورى لأن كل ما يقال حول ما يمكن أن يعرضه مجلس الشورى، مجلس الشعب ممكن أن يقوم به، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الأستاذ حجاج آدول:

شكراً سيادة الرئيس.

أنا أرى أن الثورة مازالت مستمرة وفيها عنفوان كبير جداً فى خلال انتخابات مجلس الشعب سوف يكون فيها نفس العنفوان وهذا الزخم القوى جداً وسوف يكون هذا التأثير على انتخاب مجلس الشعب، والمجلس يكون من القوة والاندفاع بدرجة كبيرة جداً، وهذا سبب من الأسباب التى تجعلنى أؤيد وجود غرفة ثانية والغرفة الثانية لن تكون بالضرورة كل أعضائها بالانتخاب المباشر، لكن سوف تكون من ممثلى النقابات، الجامعات الهيئات المدنية وغيرها مع نسبة من الذين يعينون من رئاسة الجمهورية وربما نسبة بالانتخاب المباشر، فيكون هذا المجلس مجلس علماء وحكماء هم الذين يراجعون القرارات بتأن لأن مجلس الشعب سيكون فى غاية الاندفاع، وهذا احتمال أن يكون مطلوبا فى فترة معينة، أما القول بوجود مجالس متخصصة للقضايا الكبرى فأنا لا أوافق عليه لأن مجلس الشورى سيكون مجلسا دائما مجمعاً للجميع، ويشترط فى المجالس المتخصصة وفى نفس الوقت ستكون له النظرة البعيدة الاستراتيجية لجميع الأوضاع.

ثانياً، الثورة المصرية دفعة قوية لأن تكون مصر دولة عظمى فى المنطقة ومؤثرة عالمياً وهذا مرفوض تماماً من القوى الخارجية، هذه القوى تعمل وستعمل على إفشال الثورة أو إضعافها أو تحريفها، إننى أرى أنه من ضمن مهام الغرفة الثانية أنها تكون العقل الواعى بعيد النظر القادر على مجابهة دهاء وخباثة تلك القوى الخارجية، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً لسيادتك.

السيد الدكتور محمد أبو الغار:

شكراً سيادة الرئيس، أنا عضو فى اللجنة النوعية لنظام الحكم وأثناء المناقشة أنا صوت مع بقاء غرفتين وكان سببى فى هذا التصويت ما يلى:

١- إن مجلس الشيوخ سيدخل كفاءات من الصعب أن تدخل بالانتخاب، سيدخل فئات معينة من الصعب أن تنجح بالانتخاب.

٢- هذا المجلس قد يساعد فى عدد ضخم من التشريعات التى ستدخل فى الفترة القادمة.

٣- آخر نقطة، أن هناك جانباً نفسيا أننا محاطون بالسادة الموظفين والعاملين فى مجلس الشورى وهم أناس نشعر أنهم على كفاءة عالية ومهذبين جداً ولطاف جداً، وهذا كان عاملا نفسيا محتملاً أن يكون أثر فى هذا التصويت.

إنما فى الحقيقة بعدما قررت اللجنة ذلك فوجئت أن علىّ ضغط شعبى رهيب سواء فى الحزب أو فى الشارع أو فى البيت، فى كل مكان يقال لى إنه ليس معقولاً أن تصوتوا وتعيدوا ثانية مجلس شورى، أما الشىء الذى كان بالنسبة لى فيصل ونهائى أننى اكتشفت أننى كنت أقود مظاهرة ضد محمد مرسى تضم آلافا فى الشارع بجانب قصر الاتحادية وأننا رفعنا ورقة بها مطالب وطبعناها وبها ١٢ مادة توضح حتمية لماذا يجب رحيل محمد مرسى عن الحكم كان من ضمنها أن الدستور الذى قاموا بعمله كان فيه مجلس الشورى، قلت لنفسى ليس معقولاً أن أتناقض، من أجل هذا أؤيد غرفة واحدة، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً لسيادتك.

السيد الدكتور السيد البدوى:

شكراً سيادة الرئيس، كنت أفضل الحديث بعد الدكتور جابر نصار.....

(صوت من القاعة للدكتور جابر نصار، يقول ليس لدى مانع)

السيد الدكتور السيد البدوى:

مسألة التأثر بالعاملين هذه مسألة لا محل لها ، خاصة أننا نضع دستوراً لمستقبل هذا البلد، وهذا الرأى أعلنته قبل ذلك قبل أن تشكل لجنة الخمسين وقبل أن نأتى هنا وقبل أى شىء، ونحن لا نخترع العجلة، مجلس الشيوخ كان فى دستور ١٩٢٣، ودستور ١٩٣٠، ومشروع دستور ١٩٥٤، ودستور ١٩٧١، ودستور ٢٠١٢، جميع الدساتير فى مصر التى أنشئت فى ظل تعددية حزبية كان بها مجلس شيوخ ما عدا الدساتير التى انشئت فى ظل التنظيم السياسى الواحد فى أعوام ١٩٥٦ أو ١٩٥٨ أو ١٩٦٤، وهى التى بها هيئة التحرير والاتحاد القومى، وبالتالى كان تنظيماً سياسياً واحداً يلزمه مجلس نيابى واحد، الدول التى تأخذ بنظام الغرفتين ليس فكرة أن تكون ٧٧ دولة فقط لكن هى ٧٧ دولة متقدمة يغطون ٧٥٪ من الاقتصاد العالمى ويشكلون ثلثى مساحة الكرة الأرضية، وبالتالى نحن لا نرجع

إلى الوراء نحن كان لدينا مجلس شيوخ سنة ١٩٢٣ هو الذى قدم استجواب الأسلحة الفاسدة وتقدم به النائب مصطفى مرعى فى ظل حكومة وفدية، وبالتالى مجلس الشيوخ.. وعندما أشار الأستاذ سامح عاشور إلى كل المنطلقات مبنية عل الفشل السابق للشورى والتجربة الأخيرة فى ظل الإخوان، إننى متفق بالطبع أن التجربة السابقة فى ظل الإخوان والفشل السابق فى مجلس الشورى منذ أن تم تأسيسيه بالطبع شيء فاشل جداً، لكن لا يقاس على الفشل إنما نضع للمستقبل، وبالطبع مثلما ذكر الأستاذ محمد عبد العزيز وإننى منضم له فى كل ما قاله، لو فُرض اليوم أننا نبنى للمستقبل.

أولاً، مجلس النواب يوفر ضمانة التأنى والمراجعة فى التشريعات.

ثانياً، يحمى من التوجيه لأنه يحدث أحياناً توجيه من رئيس جمهورية أو من غير رئيس جمهورية.

ثالثاً، يحمينا من الانفعال أو التأثر الوقتى برأى، ويكون هناك نوع من الضمانة التشريعية.

وإننى سأسلم لحضراتكم ٣٨٧ قانونا قضى بعدم دستوريتهما لعدم الجودة أو المراجعة أو التأنى فى التشريع، وكم كلفوا الدولة، وسأضع ذلك فى أمانة المجلس فى ظل المجلس الواحد، مجلس الشورى لم يأخذ سلطات تشريعية محددة إلا فى ٢٠٠٧وكانت تتعلق بالقوانين المكملة للدستور وأشياء محدودة جداً، وبالتالى حتى ٢٠٠٧ كان مجلس الشورى مجلس ترضية، ومجلساً فاسداً، ومجلسا مثلما تريدون أن تقولوا عليه وكل ما قيل عليه أوافق عليه.

رابعاً، أيضاً التوازن التشريعى من حيث سيطرة حزب واحد أو فصيل على مجلس النواب، مجلس الشيوخ به تجديد نصفى وبالتالى إذا مررنا بتجربة سيطرة حزب أو فصيل سيئة يستطيع الناخب فى التجديد النصفى أن يعدل الأغلبية، عندما نرى فى أمريكا أن مجلس النواب يسيطر عليه الجمهوريون، ومجلس الشيوخ يسيطر عليه الديمقراطيون، وبالتالى هناك توازن تشريعى حينما يتعطل قانون هنا أو هناك، نمنع بهذا أن أى حزب يعطى لنفسه أو لصالح جماعته أو لصالح حزبه.

خامساً، ملء الفراغ الرقابى والتشريعى فى حالة حل مجلس النواب لأى سبب من الأسباب.

لا يجب أن نتأثر بالسمعة السيئة بالطبع، أريد أن أقول إن دستور ١٩٥٤ الذى وضعه أو من شارك فى وضعه كانوا قامات وحضراتكم جميعاً قامات وقيمة كبيرة جداً، مثل السنهورى باشا، والدكتور طه حسين، أحمد لطفى السيد، الشيخ عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر، الأنبا يؤانس وكيل

بطريركية الأقباط، عبد السلام فهمى جمعة، أسماء وضعت نظاما تشريعيا للمستقبل يليق بدولة حديثة، أنا أعرف أن هناك ضغوطا تمارس أعرف هذا، وهناك توجيهات تمارس على بعض منا تحت بند سرعة إنهاء المرحلة الانتقالية، وأنا مع سرعة إنهاء المرحلة الانتقالية لكن ليس على حساب المستقبل، كلنا نريد الاستقرار، كلنا نريد أن ننهى هذه المرحلة بأسرع ما يمكن لكن ليس على حساب المستقبل، قد نضع نصاً فى الأحكام الانتقالية يرجئ انتخاب مجلس الشورى لكن نضع فى الدستور برلمانا بغرفتين، ونضع نصاً فى الأحكام الانتقالية يرجئ تشكيل الغرفة الثانية أو مجلس الشيوخ خلال الفترة الرئاسية الأولى سنتين أو ثلاث أو أربع عندما تتحسن الظروف، وهذا أقوله لأن البعض يعتقد أننا كأحزاب سياسية نحاول أن نجد مخرجا نرضى به مرشحينا، أنا ومعى الكثيرون نرى أن ننص فى دستورنا على برلمان بغرفتين حتى يكون دستوراً للمستقبل ، ونرجئ انتخاب مجلس الشيوخ حتى تتحسن الأوضاع، إنما نضع دستوراً بعد ثورتين لأنه سوف يكلف ١٢٥ أو ١٥٠ مليون جنيه؟ فلماذا لا تلغى الأهرام التى تخسر مصر بسببها ملياراً و ٢من عشرة...

(اعتراض من الدكتور ضياء رشوان على هذا)

السيد الدكتور السيد البدوى:

أنا لست مطالباً بإلغاء جريدة الأهرام، لكننى أرد على من يردد هذا المبرر، الأهرام خاسرة هذا العام ١,٢ مليار، التلفزيون المصرى بقنواته المختلفة، أشياء كثيرة جداً مكتوبة فى الورقة المقدمة، إذا كان مبرر الإنفاق فبهذا سنلغى أشياء كثيرة جداً مثل المفوضيات التى سوف ننشئها، نحن لا نتحدث فى هذا فمصر دولة كبيرة ولا تقارن بأى دولة أخرى من حيث التاريخ البرلمانى، والتاريخ السياسى، والثقافى، والحضارى، نحن كان لدينا دستور منذ عام ١٨٨٢، كان لدينا مجلس نيابى منذ عام ١٨٦٦، كان لدينا أحزاب سياسية بالمعنى العلمى للأحزاب منذ عام ١٩٠٧، مصر دوله لها تاريخ فى الممارسة السياسية والممارسة البرلمانية، لا يليق أبداً أننا ونحن نبدأ فى عام ٢٠١٣ أن نضع دستوراً لعقودً قادمة أن نعود مرة أخرى إلى الخلف بدعوة سوء سمعة هذا المجلس، أتفق مع كل من يتحدث عن الاستقرار بسرعة إنهاء المرحلة الانتقالية، وبالتالى أطالب وأرى لحضراتكم أن ننص على برلمان بغرفتين ونضع نصاً انتقالياً نرجئ

انتخابه لدورة رئاسية مدتها ٤ سنوات من خلال انتخاب رئيس الجمهورية حتى تتحسن الأوضاع، وأشكركم، وأعتذر للإطالة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً لسيادتك.

السيد الأستاذ محمود بدر(المقرر المساعد للجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

شكراً سيادة الرئيس، احب أن أبدأ سريعاً من قبل الرد على محمد عبد العزيز على فكرة هل مصر بحاجة إلى غرفتين، أبدأ من فكرة الرأى العام المصرى، أنا أمام استطلاع للرأى قامت به وزارة الشباب التى أعتقد أننا كمجموعة من الشباب ممثلين هنا للشباب المصرى هذا الاستطلاع ذكر أكثر من ٧٧٪ من الشباب الذين تم استطلاع آرائهم يرفضون وجود مجلس الشورى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى استطلاعه أيضاً ذكر أن النسبة تعدت أكثر من ٧٦٪ من المصريين رافضون وجوده، وبالتالى أنا عندما أتحدث الآن فى لجنة الخمسين، فنحن داخل لجنة الخمسين نمثل رأى الشعب المصرى ولا نمثل أنفسنا ولا نمثل آراءنا، نحن نعبر عن الشعب المصرى وإن كانت قناعاتنا الشخصية قد تختلف لكننا مضطرون أن نصوت لما يريده المصريون لأننا نكتب دستوراً يعبر عن الشعب المصرى لا يعبر عن الخمسين شخصاً المتواجدين داخل هذه القاعة.

٢- عندما نذكر هل مصر بحاجة لغرفتين؟ الزملاء من أنصار فكرة الغرفتين حديثهم فقط عن الجودة التشريعية ومراجعة التشريعات، وبالتالى أنا أمام تعويق للتشريعات عندما أتحدث الآن على أننا بحاجة إلى تشريع ما ملح وضرورى ثم يأتى هذا التشريع داخل مجلس الشعب، ويعرض مرة أخرى على مجلس الشورى، ثم يحدث اختلاف فيه فتشكل لجنة من مجلس الشعب ومجلس الشيوخ أو مجلس الشورى، ثم فى النهاية تكون المحصلة أن الذى يريده مجلس النواب هو الذى سيتم إقراره، إذن، فنحن بصدد تضييع للوقت وبدلاً من أننا بعد ثورة ٣٠ يونية، والوقت منذ ٢٥ يناير حتى ٣٠ يونية كان المفروض نقر تشريعات سريعة لصالح كل الأهداف التى قامت الثورة من أجلها، فنحن نتعطل وبالتالى

بعد ٦/٣٠ هل ننشئ غرفتين؟ ونعطل أنفسنا سنة واثنتين فى مجموعة التشريعات الملحة والضرورية والتى يحتاجها الشعب المصرى، أنا أرى أن ذلك سيزيد من العطلة ولن نتقدم إلى الأمام.

٣- وإننى أعتقد هل نحن حسبنا فكرة العامل الأمنى فى إجراء انتخابات تشريعية جديدة فى هذا التوقيت؟ نحن امام استحقاق الاستفتاء، ثم استحقاق الانتخابات البرلمانية، ثم استحقاق الانتخابات الرئاسية، ثم نتحدث عن انتخابات أخرى وهذه الانتخابات فى ظل هذه الظروف تحديداً والمفترض أنها يتم تجديد مجلس الشورى تجديداً نصفيا بعد أول ٣ سنوات من مدته فى انتخابات جديدة ، وكيف سيكون حال الشارع؟ وماذا سيفعلون؟ وما تكلفة هذه الانتخابات وكم تكلف الدولة؟ وبالتالى سأكون أمام معوقات جديدة لإجراء هذه الانتخابات، وأعتقد أيضاً أنها ستعطل الأمور بدلاً من أن نتقدم ببلادنا نبدأ نتراجع تحت هذا الضغط، الأهم بالنسبة لى هنا أن نكون كمجموعة وكلجنة الخمسين ضامنين لكل حقوق العاملين الموجودين داخل مجلس الشورى من أصغر موظف وهو متعاقد من قبل إحدى الشركات عن طريق مجلس الشورى وخائف على نفسه وهذا يهمنا أيضاً أن نكون ضامنين له أن يكون داخل هذا المجلس بتعيينه وراتبه وبدرجته وبكل شىء حوله، ولابد أن نتعهد جميعاً فى لجنة الخمسين بحمايته ونؤكد عليه، ونلتزم به أمام الجميع بأى شكل من الأشكال حتى نضمن أن يكون الإخوة فى مجلس الشورى راضين عما قمنا به،

أخيراً، أحتاج أن أقول إنه مرة أخرى أذكركم أننا إذا كنا فى إحدى الجلسات وفى كثير من المواد قد تراجعنا وتوافقنا وقلنا إننا نتوافق لأننا لن نستطيع تسويق هذا للرأى العام المصرى، إذن، فضعوا فى هذا الموضوع تحديداً الرأى العام الرافض نصب أعينكم، لأننا أيضاً سنتعب ولن نستطيع تسويق الدستور وهو يضم مجلس الشورى، ولا نستطيع إخبار الناس أننا قمنا بعمل تغيير، وفى كل الأحوال قضية مجلس الشورى أصبحت من القضايا الرئيسية والملحة ويسأل عنها الشعب، سواء لأن الإعلام فرضها من ضمن القضايا الخلافية أو لم يفرضها، وبالتالى يجب أن نخرج للرأى العام بحديث مقنع ونذكر فيه له أننا تقدمنا بهذا الدستور، وإننى هنا أيضاً أتذكر عندما دفعنا الـ١٢ مطلباً من أجل رحيل محمد مرسى فمن بين هذه المطالب كان مجلس الشورى، فنستطيع هنا مواجهة الشعب وأن رحيله لتحقيق أحد الأهداف والمطالب

التى قامت عليها ثورة ٣٠ يونية، إننى أخيراً سأصوت مع إلغاء مجلس الشورى ووجود غرفة واحدة، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً لسيادتك.

السيد الدكتور السيد البدوى:

شكراً سيادة الرئيس، سقط منى ورقة اسمح لى أن أقرأها مع حضراتكم، تشكيل مجلس الشيوخ فى دستور عام ١٩٥٤ بالطبع بالنسبة للتعيين ٣٠ عضواً تنتخبهم من بين أعضائها النقابات، والاتحادات، نقابات العمال، والغرف، والجمعيات، والهيئات التى تنظم المشتغلين بالزراعة، والتجارة ، والصناعة، والتعليم، والمهن الحرة، وغيرها من الأعمال التى تقوم عليها مصالح البلاد، ويعين قانون الانتخابات هذه الهيئات والعدد الذى يخصص لكل منها، والإجراءات التى تتم فى انتخاب هؤلاء الأعضاء، هذا بالنسبة لكيفية تمثيل مجلس الشيوخ بالإضافة للأعضاء الـ٩٠ المنتخبين، ٣٠ عضواً يعينهم رئيس الجمهورية من أصحاب الكفاءات العلمية والفنية يختارون من بين رؤساء الوزارات والوزراء الحاليين والسابقين، ورؤساء مجلس النواب السابقين، والنواب الذين قضوا فصلين تشريعيين فى النيابة، أعضاء مجلس الشيوخ السابقين وكبار العلماء والرؤساء الروحانيين والمستشارين ومن فى درجاتهم من رجال القضاء، يحدد نوعية التمثيل ليعطى الفرصة لتمثيل كفاءات سنحرم منها بشكل حقيقى فى ظل أى انتخابات نيابية سواء كانت انتخابات الشورى أو انتخابات شيوخ، نعم نحن كنا نطلب حل مجلس الشورى فى الثورة لأننا كنا نطالب أيضاً بحل المجلس النيابى المتواجد فى هذا الوقت حيث لم يكن هناك إلا مجلس الشورى، لأن مجلس النواب كان منحلاً، وكنا نحل المجلس النيابى الفاسد، لو كان مجلس الشعب متواجداً كنا سنطلب بحل مجلس الشعب، هذه النقطة التى أذكرها؟ وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً لسيادتك.

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيادة الرئيس، فى البداية اقول إننى سأكون سعيداً جداً إذا ما خرجنا بقرار يضم أكثرنا لا يكون فيه أغلبية قليلة لأحد القرارين خاصة فى هذا الأمر؟، لأن هذا الأمر على أى الاتجاهين يحتاج بالفعل لوجود قناعة ثابتة، إننى لا أنطلق فى حديثى الذى سأذكره من منطلق سياسى مطلقاً أو اختيار سياسى ولست مع مصادمة الرأى العام وهو رأى عام قوى يحتاج إلى علاج بطريقة معينة لأننا بالفعل نحتاج ألا نواجه ولا نصطدم بجموع الشعب بطريقة أو بأخرى، كذلك لست مع لو تم إقرار أنه لو وجد مجلس الشورى وكان قائماً أو وجود غرفة ثانية لست مع الانتخابات السريعة لها بحيث تؤجل لفترة، لكن هناك أمور حقيقية أمور موضوعية تحتاج إلى علاج، ومن أجل هذا أؤيد الغرفتين لهذه الأمور، إذا كان لها علاج أننا خرجنا من أزمة مرت فى العام الماضى رأينا فيها قانونين اثنين فقط هما اللذان مرا وكان من الممكن أن يحدثا أزمة كبيرة جداً جداً، كان هناك سيطرة لاتجاه بعينه لو مر قانون الصكوك بطريقة أول إعداد له وقانون قناة السويس الذى كان يعد والذى شننا هجوماً كبيراً جداً عليه قبل دخوله مجلس الشورى لكى نوقفه، هذان القانونان ، كان من الممكن أن يشكلا أزمة ضخمة جداً جداً، لن نستطيع تحمل آثارها بعد ذلك، لكن السبب أنهُ لو غرفة واحدة كان من الممكن (بسرعة) تمرير القانون هكذا وتعانى الدولة منهُ لسنوات طويلة بعد ذلك من تسليم ما يمكن أن يصكك من أموال وممتلكات الدولة إلى رجل واحد وهو وزير المالية ، ومن تسليم إقليم قناة السويس كلهُ بأكمله إلى رجل واحد هو رئيس الدولة دون أى رقابة من جهة أو أخرى، كان من الممكن أن يؤدى هذا إلى كوارث بعد ذلك، وجود غرفة أخرى- وأنا لست منحازاً انحيازاً شخصياً أو سياسياً لشىء، ولكنى منحاز للمصلحة وكيف نصل لهذه المصلحة؟ إذا كان فيه إشكال يمكن أن تحدث – لو وجدت غرفة ثانية- كانت تستطيع إيقاف المشروع، وهذه الفرملة تنتج من وجود كفاءات تحذر من الإسراع أو تحذر من وجود قوة سياسية ثانية يمكن أن يكون لها دور بطريقة أو بأخرى وحتى الضغط الشعبى، ممكن يكون عامل الوقت والعرض بصورة أوسع أو بوقت أطول قليلاً للحوار المجتمعى يمكن أن يؤدى هذا لتدارك الموقف قبل أن تصدر

قرارات أو قوانين يمكن أن تؤدى إلى إشكاليات ضخمة وهائلة، ولذلك أقول الاستقرار التشريعى يتطلب أن يكون هناك غرفتان.

الأمر الثانى، فيما يتعلق بالغرفتين أيضاً، فى حال وجود غرفتين لن يعطل التشريع لأننا لو تخيلنا الطريقة المطروحة- لا هناك طريقة أخرى فى العلاقة بينهما فى التعارض التشريعى إذا تعارضا يمكن لكل غرفة من الغرفتين أن تتعامل مع القانون وتدرسه دراسة جيدة ثم تحيلهُ إلى الغرفة الثانية، الغرفة الثانية يكون لها مدة محددة لدراسة القانون والرد فى شهر أو شهرين إذا أتى القانون من مجلس الشيوخ أو الشورى إلى مجلس الشعب يدرسه فى خلال شهرين ثم يرد إذا حدث تعارض لا داعى لوجود لجنة مشتركة أو غيره، يكون الحسم للمختص اختصاصاً اصيلاً وهو مجلس الشعب ويكون الحسم بأغلبية خاصة فقط، وبالتالى يكون حصل على خبرات المجلس الثانى، أخذ احترازات المجلس الثانى وأخذ تحفظات المجلس الثانى، وأعتبرها فى التصويت يكون التصويت بأغلبية خاصة، وليست أغلبية مرهقة حتى لا نؤثر أيضاً على المعينين لو فيه معينون فى مجلس الشورى تؤثر فى سير العملية التشريعية هذا يتعلق بالاستقرار التشريعى.

أما الاستقرار السياسى فقد انتهيت منه وأنا أقدر جداً كلام الأستاذ سامح عاشور كلامه جيد جداً ومحترم، لكننى أقول شيئاً واقعياً فى هذا أنا فى هذا الباب لا أنطلق مطلقاً إلى قولى شيئاً يحتاج فعلاً إلى علاج فإذا استطعنا أن نعالجها أقول أيضاً إن الاستقرار السياسى أيضاً لأن المرحلة التى نعيشها الآن فى غاية الصعوبة وبدون شك سيكون هناك أغلبية لطيف ما أو لون ما فى مجلس الشعب وإذا لم تجد القوى الأخرى التى لم تجد لنفسها تمثيلاً فى مجلس الشعب فإن لم تجد لها أمل فى أنها ممكن أن تتواجد بصورة أو بأخرى فى مجلس آخر ممكن أن تؤدى نفس ما حدث فى الفترة الماضية وهو يحتاج إلى دراسة فعلاً وحقيقية وواقعية نصل من خلالها لحلول حقيقية فى المرحلة المقبلة، استحقاقات تشريعية كثيرة جداً، واستقرار بكل صور الاستقرار ومعانيه، الاستقرار السياسى لإعطاء أمل بأن هناك تمثيلاً بصورة أو بأخرى لبقية القوى، هناك مجلس محترم ويكون لهم دورهم فى العملية المستقبلية، وهذا يؤدى إلى الاستقرار السياسى واستمرار الدولة فى المرحلة المقبلة، وهذا ما لدى، وشكراً.

السيدة السفيرة ميرفت تلاوى(المقرر المساعد للجنة الدولة والمقومات الأساسية):

شكراً سيادة الرئيس، أنا تحدثت لصالح الغرفتين فى لجنة نظام الحكم وقتها قلت إن ربما الكفاءات فى الشورى ربما تغطى النقص فى الغرفة الأولى، وربما أيضاً تزيد من عدد النساء وتمثيلهن فى البرلمان، عندما رأيت ما حدث للمادة(١١) وتوجه لجنة الخمسين فهذا دفعنى أن أغير رأيي، لا أريد نساء بالتعيين فى مجلس الشورى، وبالتالى لا أؤيد مجلس الشورى، ولنظهر أمام العالم بأننا آخر المتأخرين فى قضية المرأة، هذا سبب أساسى غير توجهى، ثانياً الناس والشعب زهقت انتخابات ووقوف فى الطوابير، حقيقة فى هذه الفترة لدينا انتخابات متعددة والناس والسيدات خاصة فقد كانوا يقفن بالأربع ساعات، أيضاً نفقات الانتخابات أكثر من مجلس الشورى فى كل انتخاب أو استفتاء يكلفنا الكثير جداً، هذه الفترة على الأقل لابد من أن تعيد النظر فى تقليل مرات الانتخابات، الناس تحتاج إلى مشروعات واقتصاد، حتى الدستور لا يعطون لهُ الاهتمام، العبء الأمنى على الجيش والشرطة فى مراقبة الانتخابات هذه تكلفة عليهم كبيرة جداً، من الناحية الموضوعية، سيادة الرئيس، لى تجربة سيئة مع مجلس الشورى ، أولاً اسقطوا لى مشروع الجمعيات الأهلية، وهذا كان أول مشروع قانون نضعه بالتعاون مع الجمعيات الأهلية، وكان حتى الآن باعتراف أحمد البرعى من أحسن القوانين فى مجال الجمعيات الأهلية، ومنى ذو الفقار كانت معى وكنا بالاشتراك مع الجمعيات الأهلية نصيغ القانون، وبعد خروجه أسقطوه بدعوى أن مجلس الشورى لم يراه، وهذه ليست مشكلتنا نحن، ثانياً أقصد القول إنه يستغل من قبل الجهات السياسية لإسقاط أو تمرير أشياء، الموضوع الثانى أن القانون (١٣٥) فى أبريل ٢٠١٠ مر فى مجلس الشورى فى نصف ساعة– القانون الخاص بالتأمينات – والذى كان يريد إصداره الدكتور يوسف بطرس غالى ومن قدم المشروع صفوت الشريف وليس الوزير المختص، لكى يمررونه سريعاً، الحمد لله أنه قد ألغى هذا القانون وعادت التأمينات اجتماعية وليست ادخارية، هذان المثالان يعطوننا أمثلة واقعية كيف يمكن أن يستغل مجلس الشورى فى شىء خطير كهذا، لذلك أقول مع احترامى الشديد لجميع العاملين فى مجلس الشورى من أول الأمين العام المستشار فرج الدرى ونحن نحترمه ونقدره والأستاذ محمد حماده الذى عمل معنا فى لجنة المقومات وزملاؤه، وفعلاً نقدرهم ونقدم لهم الشكر ونسجل فى المضبطة أنهم عظام جداً، لابد أن نأخذ قراراً بحمايتهم وأن يكملون مهامهم وهم أناس أفاضل وأعتقد أوافق مع

الدكتور السيد البدوى على أن المفوضيات لا ينبغى أن ننفق عليها أموالاً ممكن نأخذ جزءاً من جهاز موجود وقائم ونعطيه صلاحيات واستقلالية بحيث ينفذ إما مراقبة التمييز أو غيره من المفوضيات.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

فى البداية أود أن أصحح للأستاذ سامح عاشور وأنا كنت عضواً فى لجنة الحوار المجتمعى حضر ٤ اجتماعات للعمال وهذا مسجل فى المضبطة، حضر منهم ١٧٣ عضواً يمثلون ٦٤نقابة منهم ٨٢ تكلموا عن مجلس الشورى، ٦٤شخص تأييد كامل، وباقى المتحدثين الـ٨٢ قالوا ليس لدينا رؤية ولكن لو تغيرت الاختصاصات، نعود للمضبطة وهذا الكلام سيكون موثقاً، أيضاً كانت هناك لقاءات مع معظم النقابات المستقلة، وكان هناك توضيح لرؤية واحدة، لو الغرفة ستأتى باختصاصات رقابية وتشريعية نحن بالكامل معها، وعند التصويت وتقول نحن نمثل شعب مصر أولاً كلنا أتينا بالتعيين لم يأت أحد منا بالانتخابات من الشعب المصرى، لكن لو تكلمنا عن الاستفتاء نرى النسبة الأكبر تمثل الكتلات التصويتية لاتحاد العمال والفلاحين تمثل ٧٠٪ من الكتلة التصويتية ٣٧مليون سيادتك سيصل لك غداً لو أردنا أن نؤجل التصويت- حتى يصل لسيادتك- أرقام الاستفتاء على بقاء المجلس من عدمه – تصويت بمليون استمارة اقتدينا بتمرد وحصلنا على ٩٢٪ من العمال والفلاحين مع بقاء الغرفة الثانية بالتوثيق والتوقيع لو نتكلم عن الاستفتاء.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

نحن الآن نتكلم عن (٨) تحدثوا لصالح غرفة و٨ تحدثوا لصالح غرفتين، وأمامنا ثلاثة متحدثين هنا وثلاثة هناك أرجو أن يترك الوقت بوضوح لكى نصل إلى الخلاصة، وسنرى كيف سنتصرف بعد ذلك.

السيد الأستاذ مسعد أبو فجر:

أنا أمثل ٩٠٪ من الجغرافيا المصرية الواحدة، أنا أمثل كل الصحراء المصرية، وسأعلن رأيى عند التصويت، وشكراً.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

أنا لم أكمل كلمتى بعد، كنت أتكلم عن المضابط الموجودة فى الأمانة العامة وأرجو الرجوع لها لأنى سمعت أنه لا يوجد سوى فرد واحد مع بقاء الغرفة، أقر أن النقابات حضرت وكان لها رؤية، النقابات العمالية والفلاحين لها نسبة تصويت ٧٠٪، أرجو من المضبطة تسجيل ذلك ولو على الاستفتاء أحضر لسيادتك استمارات وتوقيعات من نقابات وبأختامها، لكى تقول فيه هل الغرفة تبقى أم لا؟ هذه نقطة.

النقطة الثانية لو أردنا ديمقراطية واقعية ونتكلم عن دولة ما بعد ثورتين لابد أن ننظر إلى التشريعات وإلى السوابق التى كان فيها هل مجلس الشعب كان عظيماً لهذه الدرجة لكى نرجع إلى غرفة واحدة، هل هذا لم يكن يفصل القوانين بشكل وكنا نشاهده كمسرحية هل سنعود مرة أخرى لتوحيد الحزب الواحد بأغلبيته المطلقة تفصل القوانين وفقاً لرؤيته؟، هل تضمن أن المجلس القادم لن يكون ممثلاً من أصحاب رأس المال وسيقضى على كل التشريعات التى تهتم بالفئات المهمشة والمحافظات الحدودية ، لا أعرف أين الرؤية؟ هل الدستور والذى يعده عظماء المجتمع- وأقر بأن كلهم قامات وطنية ومحترمة، هل هذا الدستور ستصلح لهُ غرفة واحدة تشرع مواد منطقية لتحقيق إرادة شعب مصر؟ أقول لمن يقول نحن نمثل الشعب المصرى أو من يقول إن الشعب المصرى يقول ما هو السند والأوراق التى تؤيد هذا الكلام، ثم نحن أمامنا استفتاء لو نحن نقتدى بدستور٢٠١٢ وكلنا كنا معارضين لوجود مجلس الشورى- دستور٢٠١٢ حصل على نسبة عدى بها وفقاً لإرادة الشعب المصرى بوجود الغرفة الثانية، لو كان الشعب نفسه ضد الغرفة الثانية كان سيصوت بلا، أليست هذه هى الحقيقة؟ أليست الغرفة الثانية موجودة فى الدستور الذى استفتى عليه، الحاجة إلى وجود قدر أكبر من التلون والمرجعية لكل القرارات والتشريعات التى سيصدرها ثم، إن المجلس الواحد- بوضوح وبدون خداع أنفسنا- هو يتكلم عن اختيار عددى، أى نختار عدداً من النواب ليسوا هم افضل نواب للشعب ليست لديهم معايير ثقافية أو خبرات، هل هم من سيشرعون القوانين؟ نحتاج مجموعة من الخبرات والقامات والمتخصصين تحتاج إلى كل النقابات لكى تمثل، تحتاج إلى الصناعة وتمثيلها، نحتاج حتى لرجال الأعمال الذين ليس لهم أرضية فى الشارع ولم يختارهم الناس على الرغم من رأسمالهم يمثلون لأنهم أصحاب رؤية، لدينا أحزاب لا تمثل

داخل الغرفة الواحدة لابد أن تمثل بأفكارها المختلفة، لديهم رؤية قد تقنع النواب بتشريعات جديدة، أود أن أقول لجميع الحضور هذه رسالة وكلنا سنحاسب عليها، أولاً لإنهاء مجلس الشورى من المضبطة عبر التاريخ كما يريد بعض الأعضاء ولابد من الحصول على نسبة تصويتية تتعدى الـ٣٧ صوت، هنا مثله مثل من يوافق على مادة جديدة لو أردنا إلغاء البرلمان لابد من ٣٧عضواً يرفعون أياديهم ويصوتون لإلغاء مجلس الشورى، هذا نظام تم إقراره من أول يوم، نحن نصوت وسنصر على وجود غرفتين أو غرفة واحدة ونفعل التصويت النهائى لو غرفة واحدة يكون الشكل هذا، ولو غرفتان سيكون الشكل هكذا، لأن هذا نظام توافقنا عليه من أول يوم.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ حسين عبدالرازق:

الاتحاد البرلمانى الدولى فيه ١٧٧دولة، ١٠٠ منهما بغرفة واحدة و٧٧ لديهما غرفتان، لماذا؟ سنجد شيئاً بسيطاً عادة الدول الكبرى والتى عدد سكانها كبير، وفيها قوميات مختلفة أو نظام فيدرالى أو كونفدرالى تأخذ بنظام المجلسين، مجلس منتخب على أساس دوائر متساوية فى عدد السكان، ومجلس آخر خاص بهذه الولايات يمثل فيه الولايات على قدم المساواة ، سنجد هذا الموضوع موجوداً فى البرلمان الألمانى، السويسرى- الهندى... إلخ بينما الدول البسيطة غير المركبة والتى ليس لديها قوميات ولا صراعات عرقية...إلخ تأخذ بنظام الغرفة الواحدة مثل العديد من الدول التى نعرفها، لكن نجد استثناء مثل إنجلترا وهى دولة بسيطة، وفيها مجلسان ولها ظرف تاريخى فى القرن ١٣ الملك احضر النبلاء وممثلى كذا وكذا وأنشأ مجلساً استشارياً له وهو مجلس اللوردات لكن مع التطور الديمقراطى أصبح هناك مجلس العموم، وأصبح هو الأساس وتراجع دور مجلس اللوردات، هذه هى النقطة الأولى.

النقطة الثانية نلاحظ أن العديد من الدول التى كانت تأخذ بنظام الغرفتين مثل النرويج والدانمارك والسويد وفنلندا أصبحت الآن تأخذ بالغرفة الواحدة.

النقطة الثالثة تتعلق بالظرف الخاص بمصر، نحن فى الفترة القادمة وبعد صدور الدستور هناك عدد كبير من التشريعات يطلق عليها التشريعات المكملة للدستور لابد أن تصدر، إذا دخلنا فى نظام المجلسين

سنستغرق وقتاً طويلاً، وعندما أقول تصدر بسرعة لا أقصد (تسلق) بل أقصد انها تأخذ وقتها فى النقاش فى المجلس التشريعى ، ومن يتكلمون أنه يوجد حزب سيحصل على الأغلبية هنا وهنا، النقطة الأخيرة ما سمعته عن تشكيل مجلس الشيوخ سواء المثل الذى ضربه الدكتور السيد البدوى أو الكلام الذى أثير داخل اللجنة هو فى الواقع نخبة مميزة أرستقراطية تتواجد لأسباب غير ثقة الشعب، ولهذا بالإضافة لكل الأسباب التى قالها الزملاء أنا أرى أن غرفة واحدة فى هذه الظروف أسلم لمصر.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الدكتور محمد محمدين:

أولاً يجب أن قرار يؤخذ سواء غرفة أو غرفتين يجب على الجميع أن يدافع عن هذا الرأى سواء بغرفة أو غرفتين أياً كان القرار.

ثانياً، يجب أن يكون مجلس الشيوخ القادم بعيداً عن خارطة الطريق، وأعتقد أن أكثر من زميل تحدث عن ذلك، وجهة النظر فى وجود غرفتين أعتقد مجلس الشعب أو مجلس الأمة يكون مشغولاً دائماً بموضوع التشريعات والقوانين، وهو هم كبير وشغل كثير جداً أعتقد أن المجلس الآخر يجب أن يكون مختصاً بلجان تقصى الحقائق ونحتاج إلى هذه اللجان .

ثانياً ، طرح دراسات وقوانين للمشروعات العملاقة مثل مشروع قناة السويس مثلاً، يحتاج دراسات وأناس تفكر فيه بشكل كبير جداً.

ثالثاً، تقديم أسئلة قبل أن يتم تقديم استجوابات للوزراء .

رابعاً، دراسة قوانين قد تحال إليه من مجلس النواب نتيجة الازدحام والضغط الموجود على مجلس النواب .

فى رأيي أنه لا يتم عمل انتخابات فى مجلس الشورى مثلما تتم فى مجلس الشعب أعتقد أن هذه الانتخابات تكون داخلية أنا أريد أن أمثل جميع الاتجاهات والقيادات مثل النقابات ، والأحزاب والجامعات، عمال ، فلاحين ، مرأة ، شباب ، أحزاب ، حيث شرعية يجب أن كل جهة معينة تختار بانتخابات داخلية، ثم يتم تقديم شخص معين يمثلها فى هذا المجلس .

ذلك سيوفر وقتاً، ويوفر مصاريف انتخابات ، سيكون ممثلاً لكل الاتجاهات، أقباط ، كله سيكون ممثلاً فى هذا المجلس لهذا أنا أؤيد الغرفتين وليست واحدة.

السيد الدكتور جابر جاد نصار(المقرر العام):

فى البداية أنا شخصياً كنت وما زلت أعيش أملا منذ ١٩٩٤ فى إلغاء مجلس الشورى منذ أن كتبت أول مؤلف فى القانون الدستورى .

مجلس الشورى نشأ بقرار الرئيس السادات فى تعديل دستورى فى ١٥ مايو ١٩٨٠ فى ظل تعديلات أريد بها أن تمرر تعديل المادة ٧٧ من الدستور التى تتحدث عن مدة رئاسة الجمهورية وقصد من نشأته أمرين أساسيان:

الأول: تسميم التجربة الحزبية، بحيث أنه لا ينشأ حزب إلا بقرار مجلس الشورى وهو الذى يسيطر على هذا الأمر .

الثانى: سيطرة الحزب الحاكم والحكومة على الصحف وتكريس تبعيتها لهذه الحكومة أيا كانت هذه الحكومة .

وقد نجح مجلس الشورى بامتياز فى هذا الأمر ولم يذكر أن خرج منه على مدار سنين عمره صوت واحد يعارض حكومة من الحكومات التى كانت وقت ذلك حتى تلك التى تورطت فى بيع هذا البلد.

الأمر الآخر ، مسألة العاملين والموظفين فى مجلس الشورى، نحن دولة وحقوقهم مكفولة وستكفل، والفكرة الأساسية تتجه الآن إلى زيادة عدد أعضاء مجلس الشعب ومن ثم سوف يؤدى إلى الحاجة إلى هؤلاء الكوادر المحترمة والمقدرة وذات الكفاءة العالمية التى أبهرتنا بكفاءتها سواء فى دستور ٢٠١٢ أو فى الدستور الذى يعد حالياً، وبالتالى فهذه قضية لا يمكن فى الحقيقة أن تختلط بما نتحدث عنه على الإطلاق.

الأمر الآخر ذكر أن مجلس الشعب كان فاسداً والحكومة والرئيس كان كذلك، نعم، ولكن ليس لدينا بديل، ليس لدينا رئيسان لكى نختار من بينهما وليس لدينا حكومتان لكى نذهب بالأخرى ونستبقى الأولى، لا.

لابد أن يكون عندنا رئيس، وحكومة وبرلمان غرفة واحدة ، إنما ليس لزاماً إن يكون عندنا غرفتان ، الأمر التالى، تكوين مجلس الشورى أو مجلس الشيوخ إما أن يكون بالانتخاب وإما ان يكون بالتعيين، فإذا جاء بالانتخاب فهو امتداد لمجلس الشعب، قولاً واحداً، المثال الذى ضرب هنا لدستور ٢٣ ومشروع دستور ١٩٥٤ كان المجلسان امتداداً لبعضهما الآخر.

كان القانون يناقش فى المجلسين ثم يصدر بأغلبية المجلسين وكأنهما مجلسا واحداً وكانت مسألة التعيين قبل الثورة ناتجة عن هيكلة النظام السياسى الموجود فى هذا الوقت الذى كان كل الناس لا يستطيعون أن يدخلوا الانتخابات مثل أمراء الأسرة المالكة ومثل والوجهاء الذين كانوا يدخلوا مجلس الشيوخ فكانوا يتساوون مع أعضاء مجلس النواب فى كل الحقوق.

دستور ٥٤ فقط هو الذى خص مسألة واحدة ألا يأخذها مجلس الشيوخ وهى قوانين الضرائب والميزانيات أما ماعدا ذلك فإن اختصاصات مجلس النواب ومجلس الشيوخ متساوية تماماً وينظرون القانون مع بعضهم وإذا اختلفا يجتمعان فى هيئة مؤتمر ويصدروه .

إذا كنتم تريدون عمل المجلسين بهذا الشكل أنا ليس لدى مانع، إذن أنت فى المحصلة النهائية فى الحقيقة، هذا ضحك على الذقون لأنك لو أخذت بهذا المعنى فزد من أعضاء مجلس الشعب وبالتالى كل الاعتبارات التى تقولها سيادتك عن الخبرات ....إلخ.

المجلسان أتيا بالانتخاب فالذى جرى على انتخاب الأول سوف يجرى على انتخاب الثانى حتى لو غيرت فى أسس العملية الانتخابية أو فى النظام لأن المزاج الانتخابى فى الدولة سوف يكون فى وقت واحد.

أما مسألة التخوف من أن الحزب الواحد يسيطر على البرلمان فهذا ترف لا يمكن للأحزاب فى مصر أن تبلغه لأننا فى حالة الضعف الحزبى الموجود الآن ، تحتاج إلى نظام انتخابى جيد يمثل كل الناس ويضمن تمثيل كل الناس .

وإذا لم تأخذ بالانتخاب ولم تأخذ هذه المسألة سنذهب بالتعيين، إذن فقد فتحت بابا للاستبداد فى النظام السياسى المصرى لمن يعين فيقرب من يشاء ويبعد من يشاء وأذكر لكم أن كل التعيينات التى تمت فى مجلس الشورى أو مجلس الشعب لم تكن تمثل حقيقة من عينوا بناء على ماذا.

ولكن عندما كانوا يختارون سيدات أو من أى فئة أخرى ، علماء وغيره أو أقباط لم يكن هم الذين يتمنى الأقباط أن يمثلوهم، ولذلك الذى بيده أن يعين، أنت تفتح له باباً للاستبداد عظيم وتؤدى إلى أن هذا المجلس سوف يتفق مع الحاكم فى أى وقت يبرر له أفعاله ويدشن استبداده ويسمم الحياة بقدر كبير جداً.

جودة التشريع، جودة التشريع من المتصور أن نبلغها بوسائل أخرى فى الدستور لأن مشروعات القوانين المحالة من الحكومة يراجعها مجلس الدولة لو التزمت الحكومة بذلك ما حكم بعدم دستورية نص وأنا أقول هذا الكلام.

الأمر الآخر، عندنا محكمة دستورية، الأمر الثالث ، أننا فى المواد الواردة من لجنة نظام الحكم اشترط وهذا أمر بالغ الأهمية وأحييها أنها اشترطت نصاباً للانعقاد ونصابا أن القانون لا يقل عند إقراره عن ثلث أعضاء البرلمان وهو المجلس.

إذن هناك وسائل، مسألة أن ٧٧دولة أغلبها دول فيدرالية أنا استشهد بالورقة التى قدمها حسين عبد الرازق – وبها إحصاء وبها دول عدلت، فى الحقيقة أنك تأتى وتقول موجود فى أمريكا، اجعلنى أعيش فى أمريكا ، موجودة فى فرنسا وأعمل مجلسين فى فرنسا .

هناك ملاءمة سياسية، نقول للرأى العام والله العظيم أنا من قرية والله يتصلون بى صباح مساء ويقولون لى أنتم ستعملون مجلس شورى؟ لا تعلموا مجلس شورى ، ولا شورى ولا شيوخ، هذا رأى عام.

أنا فى الجامعة يقابلنى الناس والطلبة هل ستنشئون مجلس شورى؟ إذن الملاءمة السياسية، نقول الرأى العام ونضع فى الدستور ما ليس منه، ونضع جمل وعبارات لكى نرضى هنا وهناك والرأى العام والاستفتاء وفى مسألة جوهرية وأساسية أقول لا، لا يهم الرأى العام، إن شاء الله جابر وغيره سيخرجون ويحولون الرأى العام إلى أن يهتفوا لمجلس الشورى.

هذا كلام فى الحقيقة غير صحيح وغير ممكن ولا يمكن تصوره على الإطلاق .

الأمر الآخر فى الحقيقة أن الإشكالية الدستورية فى حل التنازع التشريعى بين المجلسين، هذه إشكالية فى الحقيقة ضخمة جداً ومعضلة فى حلها، على سبيل المثال ٢٣،٥٤ ، قال المجلسين يجلسان معاً ويشرعان ويأخذان تصويتاً فأنا فى حقيقة الأمر عندى مجلس واحد .

(مداخلة من الدكتور سيد البدوى: لا يوجد هذا الكلام.)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أرجوك يا دكتور سيد دعه يكمل.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

هذه النصوص موجودة، ولا أسمح أن تقول إن ما أقوله خطأ لا أسمح لك بذلك.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أنا الذى أسمح ولا أسمح، أرجوك يا دكتور سيد فى النهاية سأعطيك الكلمة.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

كل الناس تحدثت ولم تقاطع فإما أن المقصود بالمقاطعة أن أخرج عن هدوئى وإما أن المقصود ألا أتحدث، فإذا كانت اللجنة الموقرة تريد ألا أتحدث ، فلن أتحدث، لا مشكلة.

إذن الآن ، حل معضلة الخلاف بين المجلسين، معضلة حقيقة الخلاف النقطة الدستورية.

أولاً : على أساس أننى أقول إن الاثنين مجلس واحد قمت بحل المشكلة، الاثنان يناقشان القانون ويصوتان وإذا حدث خلاف ، القانون يجاز هنا، فى ٢٣،٥٤ القانون يجاز هنا وهنا إذا اختلف الاثنان يكون هناك مؤتمر ويجلسان ويقر القانون بأغلبية الاثنين، يكون إذن فى المحصلة النهائية أنا عملت غرفة واحدة ولكن موجودة من فى مكانين مختلفين لو أنك تريد ذلك، اجعل عدد مجلس الشعب ٧٠٠،٦٠٠ ومن يعين هنا عينه هناك، إذن فالمحصلة أنا لن أعمل ذلك وفى التنظيم الدستورى المطروح من اللجنة أو الذى فى ٢٠١٢ ليس كذلك ، فى ٢٠١٢ والوارد من اللجنة المفروض أنه لو حدث خلاف بين المجلسين نأتى بحكم من هذا وحكم من ذاك ويجلسان ويوقفون الخلاف مدة مسألة عائلية .

إذا لم يسو الخلاف ، ما العمل، الرأى الذى يراه مجلس النواب أو مجلس الشعب ، إذن فى المحصلة أنا أعطيت العملية التشريعية وفى النهاية أنفذت رأى مجلس واحد، إذن أيضاً بين المجلسين تنافس فالذى يحدث دائماً يحيلون لمجلس الشورى وبعد ذلك "يهاتى" مجلس الشورى وبعد ذلك يحال لمجلس الشعب ويتولى مجلس الشعب، أنا سأنفذ رأيه إذن أنا لن أفعل شيئاً.

إذن من الناحية العملية فى الحقيقة لم أعمل أى شىء على الإطلاق، الأمر الآخر فى الحقيقة والذى أريد قوله أنا فى مرحلة انتقالية.

أولاً يستطيع المشرع الدستورى فى أى وقت حسب الآلية التى تحدد فى الدستور أن يعدل نصوص الدستور إذا رأى أن اتجاهات الرأى العام تستدعى وجود غرفة ثانية .

الأمر الثانى أن هناك رأياً عاما.

الأمر الثالث، تحديات المرحلة الانتقالية فنحن لابد أن نكون مهمومين بتأمين الاستفتاء والانتخابات ، انتخابات رئاسة الجمهورية، طبعاً أنا سأختم بمسألة الـــ ١٥٠ مليون هذا صحيح إنما هذا موازنة العاملين ومصروفات المبنى إنما المكافآت التى يحصل عليها الأعضاء لم تحسب السفريات .. تكلفة الحصانات والمكافآت، تكلفة مؤسسة الفساد التى أنشئت منذ ١٩٨١ من حصانات وقرابات وتعيينات ومهمات، لا أنسى مرة أن دخلت على أحد اساتذتى فوجدته مهموماً وتكاد عيناه أن تدمع لأنه لم يجدد تعيينه فى مجلس الشورى .

أرجوكم كلمة للوطن وللتاريخ لا الظرف الراهن يقتضى غرفة ثانية من وجهة نظرى ، ولا ظروف مصر تقتضى ذلك، ولسنا فى إطار توزيع مغانم على فئات أو على شخصيات أو على أحزاب ، لكى يستقر بها المقام فى مجلس الشورى، من أراد أن يكون له مكان ويعين به فى البرلمان الذى يقرر وفى المجلس الذى يقرر اعملوا مسألة للتعيينات فى المجلس الذى يقرر ويشرع حتى يكون مؤثراً فى اتخاذ القرار أما أن نقول أننا سنعمل مجلساً نضعه للزينة ويجلس به الناس ونجبر خواطر "فلان وعلان" والفلاحين هذه إهانة.

أقول قولى هذا واستغفر الله لى ولكم .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

الحقيقة أن البيان الذى قاله الدكتور جابر جاد أحسن فى رأيي أنه استغفر الله العظيم بعد أن قال ما قاله، الحقيقة أننى من أشد المعجبين بجابر جاد ونحن أصدقاء من قبل أن نأتى هنا ولكننى من أكثر المختلفين معه فى كثير من آرائه إنما أستمتع بالحجج التى يقولها .

أستأذنكم أن أعطى الكلمة لنفسى .

الحقيقة المداخلة التى تفضل بها الدكتور جابر جاد استخدم فيها كافة الحجج التى مثل العملة لها وجهان وجه سلبى أشار إليه ووجه إيجابى فى نفس الوقت والعكس، نحن جميعاً متفقون – أعتقد أن الـ ٥٠ عضو متفقون – أنه لا يصح استعادة تجربة مجلس الشورى نحن ليس لدينا خلاف فى أن مجلس الشورى تجربة سيئة غير مفيدة، إنما وكثير منا فى سن يسمح له بأن يتذكر أحداثاً ماضية وكثير منا مثقفون قرأوا عن الأحداث الماضية فتاريخ مجلس الشيوخ المصرى مشرف للغاية، وتاريخ مجلس الشورى المصرى غير مشرف أبداً.

لماذا الشورى ذو سمعة سيئة، لأنه شكل فى إطار نظم ديكتاتورية وشكل لأهداف توزيع مناصب على الأعضاء وهذا مالا يمكن قبوله اليوم وبعد الثورة المصرية والتغيير الجذرى الذى حدث فى مصر.

لا يهم فى رأيي أن نرى الدول التى فيها مجلسان أو مجلس واحد ولكن أرجو أن تنظروا لمصر من منظور أن مصر ستكون ١٠٠ مليون نسمة فى أقل من ١٠ سنوات (١٠٠) مليون نسمة إذن هى دولة كبيرة بالمعنى العددى وتكون من ضمن الدول الكبرى من حيث عدد سكانها تحتاج إلى الكثير من التشريعات والتنظيمات من الآن فصاعداً وليس عندما نصل إلى هذا، ولكن من الآن يجب أن نستعد لمواجهة هذا الحدث الكبير الضخم المنتظر حوالى ٢٠٢٠ – ٢٠٢٢ .

أيضاً ننظر إلى التركيبة المنتظرة لمجلس النواب والتركيبة المقترحة لمجلس الشيوخ، مجلس النواب سيصل إلى ما يقرب من ٥٠٠ عضو، السن الحد الأدنى ٢٥ ، الحد المطلوب تعليميا التعليم الأساسى، مجلس الشيوخ من ناحية ثانية، السن الأدنى ٤٠ سنة أى خبرات حصلت فى سجل أو مهنة كل واحد فيهم، أى ليس فى بداية انطلاقه وعمله ومهنته وإنما بعد فترة ربما تكون حوالى ١٥ سنة فى ممارسته لمهنته محامياً، طبيباً، موظفاً، خبيراً، عالما، وأيضا الشهادة المطلوبة شهادة عليا .

إذن التركيبة مختلفة بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب، أذكر وقرأت أنه فى الأربعينيات عندما كانت مدونة القانون المدنى المصرى تدرس أنها لم تأخذ فى مجلس النواب آنذاك إلا أياما قليلة أقل من أسبوع، وأخذت فى مجلس الشيوخ ٦ أشهر، وقرئت مادة مادة واستدعى خبراء من الداخل والخارج، وقد علمت مؤخراً فى نقاش مع أحد أساتذة القانون الدولى ومحامى مدنى فى نفس الوقت، أن القضاة حين يرجعون إلى القانون المدنى، يرجعون إلى المذكرة الإيضاحية وإلى مناقشات مجلس الشيوخ عن هذه المواد.

هذا يشير إلى ما آمل فيه أنا والكثيرون من أن يكون لدينا غرفة ثانية على كفاءة عالية تضبط إيقاع التشريع .

إجادة التشريع مسألة مهمة جداً، لأن ما عانينا منه فى سنوات كثيرة ماضية كان سوء التشريع، ركاكة التشريع، وأعتقد أنه بالإضافة إلى إجادة العملية التشريعية من الآن فصاعداً فلابد من مجلس منتخب يراجع التشريعات التى شرعت فى عشرات السنين الماضية أو أعداد طويلة من السنين الماضية لأن كثيراً من تشريعاتنا غير منضبطة وكثيراً من تشريعاتنا يجب مراجعتها لما اعتراها من أمور تحدث عنها أستاذنا الدكتور جابر أكثر من مرة أن بعضها بل كثير منها أدى إلى الفساد والإفساد .

أى أن مهمتان مطلوبتان من مجلس الشيوخ أو من الغرفة الثانية مهمة ضبط التشريع من الآن فصاعداً، والمهمة الثانية هى أن يراجع التشريعات الكثيرة، غابة التشريعات المتناقضة الركيكة المضادة للمصلحة المصرية لما فيها من فساد كبير .

أى أن هناك مسئولية لمثل هذا المجلس، هناك فرق فى الاختصاصات قطعا بين مجلس الشيوخ إذا أقر ومجلس النواب، مجلس الشيوخ بالقطع لن يتعرض لثلاثة اختصاصات أساسية، الأولى الميزانية وهذه لمجلس النواب فقط، نظر الميزانية وإقرارها، ثانياً، إسقاط الحكومة أو التصويت على الثقة بها، ليس من مهمة مجلس الشيوخ وإنما من مهمة مجلس النواب، ثالثاً، أنه ليس له حق استجواب الحكومة، ولكن التشريعات كلها تصدر بعد مراجعتها من المجلسين، مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ ومجلس الشيوخ إلى مجلس النواب .

أما أن هذا سيعطل المسألة، خاصة بالإجراءات أنه يجب أن يعود رد المجلس فى ظرف كذا سواء جاء من مجلس النواب إلى الشيوخ أو العكس، فالمسألة ليست مسألة تعطيل وقت وإنما حسن تنظيم

الوقت، أما من الناحية المالية فأظن أن لا يصح أن نتحدث فى ٢٠ – ٣٠ مليون جنيه من ميزانية مجلس الشورى خصوصاً أن النسبة الكبيرة من الميزانية، ميزانية مجلس الشورى الحالى تذهب أجوراً وسوف تستمر سواء بقى المجلس أم ألغى، فكل هذا الكم من الموظفين والمتخصصين والذين مدحت فيهم السيدة ميرفت التلاوى الكثير منهم الذين عملوا معها على أساس أن هناك جهازاً متخصصاً أصبح موجوداً وقادراً على خدمة العملية التشريعية خدمة إضافية تأكيدية بعد الجهاز المشابه له الموازى له مجلس النواب بعدما يقوم بمهمته .

المسألة ليست مسألة ارتزاق، الارتزاق له بحوره، إنما هذه مسألة كفاءة وأن ننفق الأموال المصرية فيما يجب أن تنفق فيه طالما نتحدث عن الجودة فى العملية التشريعية، نتحدث عن تشريع منضبط، نتحدث عن مراجعة تشريعات وهكذا .

أما موضوع أن يكون هناك جزء معين أى تعينه الدولة، فأنا لا أعتقد أن به عيباً وإنما نحن نستطيع أن نضبط هذا الأمر، أنه لا يزيد عدد المعينين عن نسبة معينة، هو فى مجلس الشيوخ المصرى السابق كان الثلث وفى مجلس الشورى لست متذكراً، ثم إنه كان ضمن أعضاء مجلس الشعب معينون

إنما فيما هو قادم نستطيع ضبطه، الربع، الثمن، الخمس، مثلما يكون وهذا شىء مهم، لأن العلماء وكبار الأطباء وكبار المتخصصين فى مجالات عديدة لا يقدرون على الانتخابات، بعدوا عن هذا الجو لوقت طويل، إنما من الأهمية بمكان أن يكونوا جالسين فى مجالس التشريع، ومن ثم عندما يعين بعض منهم من تخصصات، مثلاً رئيس محكمة النقض السابق، رئيس كذا، كبير الأطباء هنا واحد مثل الدكتور مجدى يعقوب، هذه مسائل مهمة تضيف إلى وضع الجهاز – البرلمانى النيابى المصرى .

لا يمكن أن نبالغ فى الكلام مثلما استمعتم أن وجود مجلس الشيوخ يعطل مسيرة التشريع، هذا سيجود التشريع طالما يقول الدستور إنه فى ظرف ٧ أيام مثلاً لابد لهذا المجلس أن يرد، هذا التعطيل إذن يكون منتفياً تماماً .

ولا يصح أيضاً أن نقول، لا، إذا كنا نريد أن نعين، نعين أناساً بمجلس النواب بدلا من ٥٠٠، يكون ٦٠٠ أو ٧٠٠ هذا معناها تعجيز مجلس الشعب أو مجلس النواب عن دراسة أى شىء، كيف يدرس الأمور وهو ٧٠٠ أو ٨٠٠ واحد موجود .

إنما من الأهمية لضمان جودة التشريع أنك تستقطب عقولاً مختلفة، أجيالاً مختلفة، مشارب مختلفة انتخاباً وتعييناً ينظرون نفس التشريع، الأمر الذى يضيف إلى المصلحة المصرية، نحن نشرع لسنوات أو نكتب دستوراً لسنوات كثيرة قادمة .

كثيرون منا لن يكونوا من ضمن الحياة السياسية بعد وقت قصير، إنما للشباب وللأجيال القادمة، يجب أن نفتح ونتيح الفرصة لكل هؤلاء أن يكون أمامهم تجربة ثرية برلمانية مصرية ثرية على المستويين النواب والشيوخ.

أنا لا أود أن أطيل، إنما الحقيقة أنا أرى كعضو فى هذه اللجنة وكمواطن مصرى أنه من المصلحة وجود مجلس الشيوخ ونضبط معاييره، تخصصه انتخاباته، تعييناته، يجب أن نفعل ذلك .

الرأى العام، طبعاً يجب أن نحترم الرأى العام، إنما يجب أيضاً أن ننور الرأى العام، وأنا واحد من الناس الذين لهم فى النواحى السياسية والانتخابية وغيره وأعلم ماذا يعنى رضاء الرأى العام، إنما أعرف ماذا يعنى أيضاً أن أصارح الرأى العام برأيى، لأن هذا هو الأمانة السياسية الحقيقية وأنا أقول ذلك وسأقوله علنا أنا مع مجلس الشيوخ بصرف النظر عما قيل من بعض التصريحات أو التلميحات أو الإيماءات أو الإبجاءات بأن موقفى ينبع من رغبتى، تطلعى إلى منصب إضافى هو رئيس مجلس الشيوخ .

أنا أعتبر أن مثل هذا الكلام، كلام رخيص أولاً وكلام لا يقوم على أى منطق لأن المسألة وكأننا نخطط ونعين هذا كلام فى الحقيقة غاية فى الخروج عن اللياقة والأدب وأيضاً حسن إدارة الأمور، لأن هذا معناه أن هناك من يرهب الناس لكى لا يأخذ هذا الرأى وإلا سيتهم بكذا .

أنا رأيى أقوله لله وللوطن أن مصر تحتاج إلى غرفتين ويحتاج الأمر إلى تشريع جيد من الآن فصاعداً بعيداً عن الركاكة ولابد من مراجعة كل التشريعات السابقة حتى نضع مصر فى وضع جديد، لا نكرر ما نحن فيه، لا نكرر تجربة مجلس الشورى السيئة ولا نكرر تجربة المجلس الواحد التى فى الواقع لا يستطيع أن يشرع بالكفاءة المطلوبة، والتجربة موجودة .

أقول قولى هذا وأحمد الله أننى استطعت أن أحاول فى إقناعى لكم أن أكون قد كسبت بعض الأصوات وأنا أنهى كلمتى أشكر السيد الرئيس على إعطائى الكلمة، وشكراً .

السيد الأستاذ خالد يوسف :

الدرس الكبير الذى أخذته من هذه الثورة على مدار ٣ سنوات وأنا فى الشارع ألا أخاصم وجدان الناس، نحن فى هذه اللجنة لسنا أوصياء على هذا الشعب ولكن معبرين عنه أو نحاول أن نكون معبرين عنه، هذا أساس عملنا، رغبات هذا الشعب بادية بشكل جلى، عندما يتكلم الشعب عن العدالة الاجتماعية لا أحد يقول لى إن هذا الشعب لا يريد عدالة اجتماعية، عندما تقول الناس إنها لا تريد مجلس شورى عبرت عن هذا بدلاً من المرة مليون من خلال هتافات وشعارات وقالوا مجلس شورى مجلس طين ونحن ضائعين، هناك شعارات محددة قيلت عن مجلس الشورى ضمن هذه الثورة، عبرت عن العقل الجمعى المصرى أنه لا يريد .

وهذا الشعب بتجربتنا معه لابد أن تفكر مرة واثنين وثلاثة لو أنك أكبر خبير فى العالم فى أى مجال أنك تكون متصادما مع رغبته لأنه يثبت فى النهاية أنه أعظم من أى شخص ومن أى مفكر ومن أى سياسى ولديه رؤية بعقله الجمعى، هذه مختزنها فى جيناته ويعبر عنها .

فأنا أرى أنه لابد عندما يكون الرأى العام، فكرة الرأى العام لا تشغلنى بقدر ما هى الرغبة الشعبية المتجلية، ليست فكرة الرأى العام أجهزة إعلام تقول لا نريد مجلس الشورى، لا، هناك شارع خرج مظاهرات كان أحد الهتافات ضد مجلس الشورى فى هذه الثورة فى ٣ سنوات .

أنا لابد أن أحترم هذا الشعب وأحترم أننى لست موجوداً بالانتخاب وجئت لكى أحاول أن أعبر عنه، إذا حاولت أن تعبر عن أناس اقترب مما يعبرون عنه .

هذه الجزئية، أرى أنها بيت القصيد فى الموضوع، المصريون والذى يقول لى إن هناك استفتاءات مثل أن العمال يقولون، وأنا ٣٥ مليوناً، هذا كلام غير علمى، العلم الذى كلنا نراه ونشعر به أنه عندما قلنا مجلس الشورى الناس هاجت علينا، عندما قلنا سنعيد مجلس الشورى لا أحد فينا فى اللجنة لم يواجه بأناس ٣، ٤ على الأقل سألوه واستنكروا وهذا كان واضحاً .

أما عن الوجاهة الوحيدة من وجهة نظرى التى رأيتها فى حكاية مجلس الشورى هى الأجهزة الرقابية، تعيين رؤساء الأجهزة الرقابية، وأصحاب هذا الرأى يقولون والله لو أعطيناها لمجلس الشعب حزب الأغلبية سيسيطر وهو أيضاً مشكل الحكومة ستكون مصيبة .

أنا أقول مجلس شورى أيضاً بالانتخاب أيضاً سيكون مسيطر عليه نفس التكتل لو بفرض أن هناك تكتلا ولكن الخريطة السياسية الآن فيها تفتت كبير ولا يوجد هناك حزب الأكثرية الذى سيكون الجامح حوله والذى يستطيع أن يسيطر ونحن فى لحظة فوران ثورى أعتقد أنها ستمتد لسنوات لا يستطيع حزب أن يأخذ الأغلبية التى تقهر هذا الشعب أو تحاول أنها تتغلب على إرادته لمدة ٤ ، ٥ سنوات، كله يسير بجوار الحائط تقريباً لكى يلبى طلبات هذا الشعب، لأن هذا الشعب بحق ثبت أنه جبار ولا أحد يستطيع أن يحكمه بالعافية .

أنا أقول إن الأجهزة الرقابية أننا لو أعطيناها بضوابط معينة لمجلس الشعب، لابد أنه يوافق عليها بأية صياغة دستورية ما ليست هى الحاجة التى بسببها أنشئ هذا المجلس وأتصادم مع وجدان ورغبات الناس .

الملحوظة الوحيدة التى على كلام الدكتور السيد عندما قال، لا يليق، عندما قال الدكتور السيد البدوى لا يليق أننا لا نعمل مجلس الشورى، هذه الجملة أستنكرها يا دكتور سيد وكأن الـ ١٠٠ دولة التى تطبق المجلس الواحد دول مهمشة، لا .

أنت قلت لا يليق بنا كدولة أننا لا نعمل مجلسين، لا، يليق لأن هناك ١٠٠ دولة أخرى تطبق هذا ولم نقل عليهما، لا يليق هذه نقطة صغيرة .

أما النقطة الأخيرة التى أريد الحديث عنها وهى فكرة التوافق التى نتكلم عنها، أنا شخصياً وأعتقد كل الأعضاء من أول لحظة حتى آخر لحظة أتنازل عن قناعاتى الأصلية ليست حتى المكتسبة من أجل فكرة التوافق وفكرة أننا نخرج على الجمهور ونقول له هذه رغباتك التى حاولنا التعبير عنها .

مجلس الشورى ليس ضمن رغبات هذه الثورة وهذا الشعب ولن أطيل أكثر من ذلك، وسأقول كلمة أخيرة أرجوكم لا تخاصموا وجدان الناس، وشكراً .

السيد الدكتور حسام الدين المساح :

شكراً سيادة الرئيس .

كل المتحدثين تحدثوا فى قضية واحدة، أما أنا فسأتحدث فى قضيتين، قضية إعطاء الكلمة هذه قضية، وقضية مجلس الشعب أرجو أن أوفق فيهما :

١- الكلمة لرئيس، أنا أعتبر نفسى أنا رئيس واحد وأنا سأعتبرها مجاملة، النقطة المهمة فى بداية حديثى طريقة اختيار مجلس الشعب أو الشيوخ، هذه هى البداية فإن كانت البداية خاطئة فما بعدها خاطئ .

فنحن جميعاً اتفقنا على الانتخابات وهذه لن تفرز إلا ذات النوعيات التى يتم انتخاب مجلس النواب، أنا أبدأ حديثى من نقطة مختلفة تماماً خارج الصندوق .

نحن فى لجنة الخمسين كيف أتينا إلى هنا ؟ أتينا إلى هنا بطريقة غريبة لم يأت بنا رئيس الجمهورية وإنما قرار جهات بعينها وعلى كل جهة أن تأتى بممثلها فأتينا جميعاً بصفاتنا وليس بأسمائنا ومع هذا معينون، إذن فنحن تم اختيارنا فى قواعدنا ثم أتينا بالتعيين، هذه طريقة فأنا آخذ منها مثالاً مجلس الشورى إذا أتى عن طريق جهات محددة، نقابة المحامين، نقابة الأطباء وهكذا ثم الجهات المحددة فيما بينها تأتى بانتخابات كيفما شاءت، اختارت فلانا أو علانا هذا الإنسان منتخب منها ثم يأتى به قانون التعيين .

لماذا أقول ذلك ؟ لكى يكون هناك توازن بين مجلس النواب المنتخب والذى يسعى إلى أهداف محددة وبين أعضاء مجلس الشيوخ الذين أتوا بخبراتهم أو بعلمهم أو بصفات خاصة بهم، لا يهمهم فى هذا استرداد ما صرفوه فى الانتخابات، لأن أول شئ يقوم به عضو النواب أن يسترد كامل ما صرفه فى الانتخابات وهم يصرفون بزيادة وأن مجلس الشيوخ إذا أتى سيأتى بلا أى ضغوط، فنحن هنا نعمل بلا أى ضغوط، النقطة الهامة بالنسبة لى هذه اختيارات الكفاءات وكثير من أعضاء مجلس الشعب فى كفاءات تقدم عند كل انتخابات، واحد عبقرى لماذا يدخل انتخابات، أنا كدولة لماذا أفقد هذه الخبرات حيث لا تستطيع دخول الانتخابات.

النقطة التالية أنا أقترح اقتراحاً محدداً بسبب الاستحقاقات الانتخابية، وأرجو قليلاً من الانتباه لأنه اقتراح جديد، أنا عندى حالياً ثلاثة استحقاقات رئيسية استفتاء على الدستور، ثم انتخابات شعب ثم رئاسة يأتى الدستور بعد عام من تطبيقه الدستور، وهنا أكون أعطيت نفسى فرصة عام من تطبيق الدستور وهنا أكون أعطيت نفسى فرصة عام أعمل انتخابات بعدها، وما سوف يمنعنى فى هذا بعض

الزملاء اقترحوا تأجيل مجلس الشيوخ إلى دورة قادمة، فأنا أقول إنه فى هذه الحالة نحن الآن نضع اختصاصات مجلس واحد ثم بعد ٣ أو ٤ سنوات أؤيد وضع اختصاصات للمجلس الآخر فى الحال؟، إذن لابد أن يعدل الدستور، لذلك بدلاً من أن نضع اليوم دستوراً دائماً أصبح دستوراً مؤقتاً.

النقطة التالية، هى منذ متى مصر تعتمد على كثرة النفقات أو قلتها، نحن فى مصر عادة لا نراعى موضوع النفقات فى غير الصالح وكثير من الكلام فى هذا لا أريد الحديث عنه النقطة التالية الأستاذ محمد عبدالعزيز كفانى بالفعل الحديث عن الرأى العام، وأن الراى العام سوف أعطى مثالاً بسيطاً جداً لو أنا رجل كمريض وذاهب إلى الطبيب مصمم أن يعطينى حقنة والطبيب قال هذه الحقنة لا تصلح، إذن خبرتى أنا كمريض ورؤيتى وطلباتى أنا تجعل الطبيب الذى يعرف الصواب يتنازل عن رأيه ويعطينى ما أريد، الإجابة لا، وأخرج من هذا المثال بأن الراى العام يطلب ما يشاء وهذا حقه، إنما إذا رأينا أن الأصلح كذا يكون العيب ليس فى الرأى العام ولكن العيب يكون فى توجيه الرأى العام، الرأى العام طالب بشىء ثم رأينا خلافه وفى كثير من المواد التى حدثت حتى بالأمس لم نأخذ فيها رأى الرأى العام وإنما أخذنا فيها إما برأى الأغلبية وإما برأى القائمين، هل نحن اطلعنا على الرأى العام فى المواد التى أخذنا بها وأنا أعيد أن طريقة الانتخاب ستكون تكليفاً من جهات محددة فى الدولة كافة الجهات مثل المجلس القومى للمرأة والمجلس القومى للطفولة، للجهات، المستشفيات كل الجهات بالدولة عليها أن تأتى بأسماء وكل جهة سوف تأتى بعدد محدد بالأسماء ثم يصدر بها قرار وهذا القرار أخذ بشقيه تعيينات وانتخابات، انتخابات قاعدية ثم تعيينات نهائية، وفى الحقيقة فإنى أختتم حديثى باستغفار الله سبحانه وتعالى، والحمد لله أولاً وأخيراً على منحى الكلمة مع تحياتى.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً.

السيد الدكتور عمرو الشوبكى(مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

شكراً سيادة الرئيس، فى البداية سوف أؤكد على كلام الزملاء فيما يتعلق بالجهاز الإدارى لمجلس الشورى ودرجة الكفاءة وحجم التعاون، وأعتقد أن هناك نصاً واضحاً فى لجنة الخبراء وفيه تأكيد

منا جميعاً على أنهم سوف يكونون جزءاً من أى تحول يحدث أو يصيب هذا المجلس، فهم جزء من جهاز إدارى وليس لهم علاقة بالمسئولية السياسية.

وإذا انتقلت إلى جوهر الموضوع أعتقد أن هناك جزءاً يتعلق بالتجارب، الإشارات سواء ورقة الأستاذ حسين أو غيره، هنا علينا أن نقول فى البداية أنه هناك بالتأكيد نظم ديمقراطية ليس بها مجلس شيوخ أو شورى، لكن من المستحيل أن يكون هناك نظام ديمقراطى لا يوجد به مجلس نواب، وبالتالى هذه نقطه فى البداية، ولابد أن تبقى فى الذهن فى إطار المقارنات والجدل حيث إن مجلس الشعب أيضا كان يأتى بالتزوير وانتخابات ٢٠١٠ كانت مزورة بالطبع، لكن علينا أن نقول إن هناك نظماً ديمقراطية ناجحة وفعالة فيها مجلس نواب ولكن ليس بالضرورة أن يكون بها مجلس شورى، وهذا شىء يكون فى الذهن لأننا لا نتحدث عن شىء أساسى أو شىء أصيل فى كل التجارب الديمقراطية بشكل عام، وبالنسبة للحالة المصرية وهنا أنا أتفهم الحديث الذى قلته حضرتك وقاله عدد كبير من الزملاء الذين كانوا فى اتجاه تأكيد مجلس الشورى وموضوع جودة التشريع وأن يكون هناك عين أخرى وإلى آخره ، أنا أعتقد أن هذه الفكرة والتى كانت مطروحة فى مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ لابد أن نتأملها لأنها مطروحة اليوم فى عام ٢٠١٣ فى ظرف سياسى لابد أن نقرأه بشكل جيد، وفى ظل تقدير أن وضع مجلس الشورى بعدما رأت الناس من مرارات على مداد ٣٠ و٣٥ عاماً لو يأتى فى ظل الوضع الحالى لن يقوم بالمهام التى دافع عنها الزملاء، لأنه ببساطة شديدة نحن فى فترة لو تحدثنا عن مجلس سوف يعين جزء من أعضائه وجزء آخر من الأعضاء سوف يأتى بالانتخاب فآلية الانتخاب لن تجعل فيه نقطة تميز كبيرة عن مجلس النواب أو مجلس الشعب، نقطة التميز ربما تكون فى فكرة التعيين وهذه الفكرة على مدى ٣٠ عاماً هى تنهى مصداقيتها تماماً، أى أنه طالما فى هذه اللحظة سوف يكون هناك رئيس جمهورية الناس لم تعرفه بعد أو مجلس نواب لا أحد يعلم كيف ستكون تركيبته، فلو قلنا إنه سوف يكون هناك نسبة من التعيين الثلث أو ١٥٪ أو ٢٠٪ فى ظل الوضع الحالى، أنت تنقل الرأى العام وتنقل الناس للوضع الذى كان خلال الـ ٣٠ الماضية، أى أن المميزات التى يمكن للبعض أن يتحدث عنها فى أنه نحن نريد زيادة عدد المعينين كى ندخل خبراء أو نجعل عين أخرى كى تحفظ جودة التشريع فى ظل الوضع الحالى، أنا أقول إن هذه الميزة ستكون غائبة لأن هؤلاء إذا جاءوا عن طريق التعيين فالتعيين متهم فى مصر وخبرتنا هى خبرة محاباة ومواءمات لا علاقة لها بالأشياء الموضوعية التى أشير إليها والتى جميعاً يمكن أن نتمنى أن تكون موجودة، الفكرة ليست قضية رأى عام فلو أن القضية مقنعة ولها أساس موضوعى أى الجزء

الإيجابى الذى تحدث عنه الناس فى مجلس الشورى يمكن تحقيقه عن طريق إقناع الرأى العام فلا توجد مشكلة، فيمكن إقناع الرأى العام أو نحاول أن نقنعه، ولكن أنا أقول إن الحجة الموضوعية التى طرحت فى الدفاع عن بقاء مجلس الشورى وهى ضمان جودة التشريع وأن يكون هناك عين أخرى فى اللحظة الحالية أنا أقول إنها مستحيل أن تتحقق لأنها لو تأتى من خلال التعيين، فأنا أقول لسيادتك إن التعيين فى الوضع الحالى متهم ولا يوجد أى معيار نضمن به أنه سوف يأتى بمعايير الشفافية والموضوعية بحيث إننا نضمن أنه أفضل العناصر وأفضل الكفاءات التى يمكن أن تأتى، أنا متوقع أن يحدث العكس وسوف نعيد إنتاج نفس الوضع القديم والذى سوف يأتى فيه الأحباب والبعض من أجل الترضيات وندخل فى بناء مؤسسة أخرى ونتحمل تعثرها والفشل السابق ويمكن بعد ٣ أو ٥ سنوات عندما تثق الناس أنه أصبح لدينا مجلس نواب حقيقى ورئيس جمهورية ليس لدية أجندة سرية وليس جزءاً من جماعة سرية ولم يمكث ٣٠ عاماً فى حالة استبداد موجود من قبل، وأصبح توجد ثقة بين الناس وهذا البرلمان ومع رئيس الجمهورية المنتخب فمن الممكن حينها التفكير فى مجلس الشيوخ فى ظل مؤسسات بنيت وهى محل ثقة الناس، ولكن فى اللحظة الحالية لا توجد لدينا ولا مؤسسة مبنية وخبرة الناس على مدار العام الماضى فى البرلمان ورئيس الجمهورية فى رأيى أنها كانت شديدة السلبية فبدون أن يكون أى مؤسسة منتخبة ومبنية بشكل ديمقراطى نقول والله واجعلوا المجهول يختاراً أناساً جيدين فى مجلس الشورى، أو راجعلوا الذين لا نعرفهم ولا نعرف من هم القادمون ليختاروا لنا، ناس علماء مثل الدكتور مجدى يعقوب وآخرين، للأسف الشديد هذا لن يحدث واجعلونا نبدأ بالموضوع بشكل طبيعى ننتخب هذه المؤسسات البرلمان المنتخب والرئيس المنتخب إذا حصلا ونالا على ثقة الناس وثقة المواطنين العاديين واكتشفنا أنه فى احتياج حقيقى لغرفة أخرى أو لمجلس شيوخ يكون فى هذه الحالة نفكر فيه، ولكن فى التوقيت الحالى أنا لست مع بقاء مجلس الشورى.

السيد الدكتور طلعت عبد القوى:

أنا سعيد جداً بهذا اللقاء والحوار المحترم الذى تجل فيه الرأى والراى الآخر بشكل رائع فعلاً، لقد كنت فى مؤتمر اليوم عن الجمعيات الأهلية على مستوى مصر منعقد لمناقشة مسودة مشروع قانون الجمعيات الأهلية وكان قد حضر حوالى ١٠٠٠ جمعية، فعندما استأذنت للانصراف لحضور الاجتماع هنا لمناقشة مجلس الشورى البقاء أو العدم فما رأيكم قالوا لا نريد مجلس الشورى، وهذا حقيقى وعندما قلت لو مجلس الشيوخ فلم يقل جميع الحضور لا، أنا أتحدث عن شىء إن القضية والتسويق لها والإعلان

عنها لم تأخذ الشكل كما يجب أن تكون، بمعنى عندما نتحدث عن مجلس الشورى تقريباً كل الناس تقول، لا، وذلك لخمسين سبباً، ولعل موضوع الاستفتاء الـ ٧٪ والتى آخر شىء حدث، هذا كان مؤشر مجلس الشورى بتركيبته التى كانت موجوده سواء بالنسبة لطريقة تشكيله ثلث بالتعيين وثلثين بالانتخاب، والانتخاب مساحات كبيرة فضلاً عن ذلك اختصاصاته كانت أيضاً عبارة عن مشاركة فى بعض القوانين المكملة فى الدستور، أريد أن نتحدث بواقعية، لقد كنت نائباً لأكثر من دوره فى مجلس الشعب وهذا المجلس له بريق خاص فلماذا له هذا البريق؟ لأنه يقوم بمهام لا يستطيع أن يقوم بها مجلس الشورى، فمثلاً عندما نقول أن الأداة الرقابية فى البرلمان ومجلس الشعب يملك كل أدوات الرقابة ومجلس الشورى كان لا يملك إلا طلب المناقشة واستحدث مؤخراً البيان العاجل، فموضوع أنه يستطيع أن يحاسب الحكومة ويأتى بالحكومة ويستجوبها و إلى آخره هذا كان يحدث فى مجلس الشعب وكان يجد قبولاً فى الشارع.

الأمر الثانى هو طبيعة عمل نائب الشعب ونائب الشورى، نائب الشعب كان نائب الخدمات أى أنه هو الذى يحمل الطلبات إنما نائب الشورى لا يحمل طلبات كثيرة والدليل جلسة مجلس الشعب تجدها عند دخول الوزير يلتف كل الأعضاء حوله، وهذا لم يكن موجوداً فى مجلس الشروى، الدوائر الواسعة بالنسبة لمجلس الشورى جعلت عدم وجود ارتباط بين النائب ودائرته بشكل كبير، إنما الدوائر الصغيرة فى مجلس الشعب كان له علاقة قوية بين النائب والناس، عندما نتحدث عن الشكل الموجودين فيه كلجنة أزعم أننا نمثل ٢٦ جهة بالإضافة إلى ١٠ شخصيات عامة، الـ٢٦ جهة ٤٠ عضواً و١٠ شخصيات عامة، أنا أشعر أن هذا برلمان محترم، ولا توجد قضية لم نجد فيها صعوبة فى أن نتخصص لها، فمثلاً بالأمس، أخونا الاستاذ ممدوح حمادة بالأمس تحدث عن الزراعة فهو خبير وفى كل المجالات، نجد فى العلم وفى الطب وفى الشباب وفى المرأة أيضاً، موجود وهذه الشريحة أنا أعتقد أن هذه هى مصر بصورة أو بأخرى كنموذج مبسط، فالبرلمان أيضاً وأنا أقولها وسوف تأتى الأيام وتقول إن البرلمان فى انتخاباته كمجلس شعب بالطريقة التى سوف تتم وحتى لو لمدة ١٠٠ عام قادمة لن يأتى بالناس أصحاب التخصصات المعينة، وهناك عناصر أخرى تلعب دوراً وسوف تستمر فى أن تلعب دور فى اختيار النائب مع العلم أن اختيار النائب له مواصفات قد تكون مختلفة عن الكفاءة ولا الخبرة وأنا نائب لعده دورات

وعرفت كيفية حصول النائب على شعبية، الحصول على الشعبية بأمور معينة وهى أمور مشروعة ولكن أمور الشعب يريدها فقد كنت أحاسب على كم عزاء حضرته وكم فرحاً وكم طهوراً حضرته؟! وكل المجاملات لها حسابات، وكم فرصة عمل وكم استثناء؟! وهذه هى الحقيقة وما زالت وسوف تستمر لفترة ليست قليلة، نتحدث الآن عن التجربة التى نناقشها عندما أقول مجلس الشورى وبنفس الاسم فهو مرفوض شكلاً وموضوعاً ولكن نفكر فى آلية جديدة، فقد كان لابد أن نفكر فى هذا الموضوع منذ يوم ٩/٨ ولكن أنا أرى أنه مازال الوقت فيه بقيه، مجلس الشيوخ أنا أتصور أن التركيبة ليست بالضرورة أن تكون بالانتخابات العامة على مستوى الوطن، قد يكون تمثيلاً غير مباشر، هناك فئات معينة محرومة من دخول البرلمان لأن الطبيعة الانتخابية والنظام الانتخابى كما حدث فى موضوع المرأة، كما قالت السفيرة مرفت التلاوى أنها بدأت تستشعر أن المرأة لن تأخذ حقها فى العضوية وما شابه ذلك، وهذا حقها، أعتقد أنه لو كان يوجد مجلس الشيوخ بالشكل الصحيح كان من الممكن أن يكون هناك نسبة محترمة للمرأة المصرية التى لابد أن نقف جميعاً بجانبها، الأقباط لابد أن يكونوا موجودين وبشكل محترم يليق بأناس شرفاء وهم أبناء الوطن وأساتذة الجامعات والعلماء والمهنيين والحرفيين فلدينا ٢٤ نقابة مهنية فلو كل نقابة مدنية انتخبت فيما بينها عضواً ورشحته سوف يوجد لهم تمثيل، العمال، والفلاحون، وهكذا، أنا أرجو الرأى العام يهمنا ونحترمه ونقدره ولكن أيضاً نحن نريد فى التعامل مع قضية الرأى العام، أن نكون مقتنعين لأن فاقد الشىء لا يعطيه، بمعنى أنا شخصياً غير مقتنع فلن أستطيع أن أقنع الرأى العام، ولكن لو أنا مقتنع بشىء صح ولدى إحساس بها بالفعل تفيد مصر أعتقد أنه من الممكن أن نقولها للناس، إنما المسالة أننا سوف نقول إننى أتخذ موقفاً بالسلب أو بالإيجاب فهذا لا، تجارب الآخرين يمكن النظر فيها ولكن لا أعطيها اهتماماً كبيراً ولكن أنا أتحدث عن مصر اليوم فهل مصر فى هذا الوقت تحتاج غرفتين أم لا تحتاج غرفتين؟ أما المسألة الاخرى من حيث مجلس الشورى والموظفين فليست هى القضية الرئيسية، ولكن أنا أرى أن موضوع ضبط التشريع ممكن لو هناك متخصصون وخبراء يمثلون تمثيلا حقيقياً للمهن والحرف والجغرافيا المصرية وذوى الإعاقة، فاليوم عند نزوله الانتخابات فلن ينجح مع المعارك الانتخابية والإنفاق الرهيب، ولكن أن يكون لهم ممثلون فى البرلمان، وهذا ليس شيئاً خطأ ولكن فى كل الأحوال، نحن قطعنا على أنفسنا عهداً أننا سوف نقف مع القرار الذى ستقرره اللجنة، أنا

شخصياً سوف أتبنى لو غرفة فكلنا مع الغرفة وإن كان غرفتين فأيضاً معهم، لأننى أرى اليوم، وبصراحة عندما كنت بمؤتمر للجمعيات اليوم وقلت لهم عن المواد التى اتفقنا عليها بالأمس بالنسبة للصحة والتعليم ولأول مرة فى تاريخ الدساتير المصرية تحدد نسب لصالح التعليم والصحة فوجدت من الجميع التصفيق تام وكانوا قرابة الـ ١٠٠٠ شخص فى المؤتمر فى حضور الدكتور أحمد البرعى، وزير التضامن الاجتماعى، لأنه لأول مرة فى الدستور المصرى وعندما علموا أن نسبة التعليم والبحث العلمى وصلت حوالى ٧٪ متمثلة فى ٤، ٢، ١، ٣ بالنسبة للصحة كانوا فى سعادة بالغة، والحمد لله فكلنا بسوق لدستورنا، وبالنسبة لموضوع المناقشة أرى أنه يؤخذ بصورة طبيعية، وفى البداية والنهاية نريد أن نصل لشىء نكون على اقتناع به، والرأى العام سوف يقتنع به إن شاء الله أيا كان الاختيار الذى سنصل إليه، والرأيان محترمان وليس بهما أى نواح شخصية ولا أحد يريد أن يكون فى شىء، على العكس فكل مجموعة الخمسين على أرقى مستوى، وشكراً .

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

فى الحقيقة، المشهد الذى يحدث الأن هو مشهد متحضر وجميل والدكتور طلعت يحاول يستنتج منه ما يؤيد وجهة نظره لكننى أؤيد المشهد ولا أؤيد وجهة نظره، لأنه لن يكون هكذا مجلس الشيوخ أو الشورى أياً كان .

الأمر فى البداية يمكن مناقشته بإحدى طريقتين، إما تفنيد الحجج التى تؤيد وجود مجلسين أو البدء بالتساؤل البديهى لماذا مجلسان؟ وفى الحقيقة هذه الإجابة لم تأت مقنعة من أى طرف ممن أيدوا وجود المجلسين هم أيدوا وجود مجلسين لأسباب كثيرة وأنا لم أدخل فى النوايا لكننى أتحدث عما قيل، فلا يوجد فى علم السياسة شىء أسميه وظيفة ذكرت فيما ذكر، فكل ما ذكر هو مجرد أمور فى رأيي تفصيلية لا ترقى إلى مستوى مواجهة الوجدان الجماهيرى، كما قال خالد يوسف، بمعنى إذا كان فى السياسية يؤخذ القرار بالملاءمة وبموازنة المخاطر والمكاسب وإذا كان القرار فى الشرع أيضاً يقاس بالمفسدة والمصلحة فهناك بلا شك مفسدة كبيرة للغاية فى مواجهة وجدان ثورة قامت بها جماهير ولم تقم بها أى نخبة من أى نوع، وبالتالى ليس من حق أى نخبة من أى نوع معينة مثلنا أو مختارة فى نقابات ومؤسسات أهلية التى

جئنا عبر تمثيلها أن تعادى ثورة وبموجتين لم يكن لنا فيها يد إلا أننا تقدمنا الصفوف بعد أن بدأت الصفوف .

وهذا أمر ضرورى أن نضعه فى اعتبارنا، فنحن لم ننفصل عن بعض فلم تصبح دولة فهى ما زالت ثورة حتى لا نفاجأ بالتلميحات التى قالها خالد يوسف وقد انقلبت إلى حقائق أن ينظر إلينا باعتبارنا جزءاً من عهد أو عهود بائدة، وأن ينظر إلينا باعتبارنا عقبة، وهذه أمور فأنا لا أتحدث فى الشعر ولا أتحدث فى البلاغة هنا وإنما أتحدث عن أمر واقع ما كان أحد يتخيل منا يوم ٢٤ يناير ٢٠١١ أنه سيكون لدينا اثنين من الرؤساء داخل السجن، الذى كان يرى هذا يقول لى لأنه ربما يستطيع أن يدلنى عما سيحدث بعد أخذنا للقرار الخاص بمجلس الشورى، فأنا هنا لا أقول على أحد وإنما أقول على نفسى، وبالتالى أعود للموضوع .

فى هذا الموضوع قيل ما قيل من حجج وليس منها فى رأيي شيء مقنع، حجة الحكمة والخبرة والكفاءة، أنتقل بحضراتكم إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فى واحد من أوج عهودها جورج بوش هذا الجاهل الأحمق لم يكن خريج هارفرد أو حاصل على نوبل ولكنه (صايع من صيع السياسة الأمريكية) هكذا الحال فى كل من هم فى مجالس الشيوخ والنواب فى العالم، فجامعة برلين خرج منها ١٨ نوبل من جامعة واحدة، أتحدى أن تذكر لى أحداً منهم واحد فقط من نوبل فى جامعة برلين وحدها وليس على مستوى العالم الغربى كان عضواً فى مجلس الشيوخ أو فى مجلس النواب، السياسة للسياسيين، مجالس الخبرة ليست هى مجالس التشريع، مجلس الشيوخ المصرى قبل ٢٣ يوليو١٩٥٢ وهذا هو المثال الذى يقال وأنا أترك التحدى على المستوى العالمى لمن يستطيع الرد عليه فأنا أظن أنه لا يوجد، هل مجلس اللوردات؟ مجلس اللوردات حالة خاصة ولا يمكن أن يقاس عليه والدكتور مجدى يعقوب عالم عظيم فى مجاله لا يوجد نظائر له على الجهة المقابلة له فى مجلس الشيوخ الفرنسى ولا فى مجلس الشيوخ الأمريكى، فكلهم حيوانات سياسية وليس علماء، وبالتالى هذا يتضمن أيضاً أمراً لابد أن يرفع من المضبطة فهناك إهانات غير مباشرة وغير مقصودة لمجلس الشعب القادم على اعتبار أنه سيأتى كمجلس دهماء، بعضنا قال هذا وهذا أمر غير مقبول سواء لمن سينتخب أو لمن انتخب ويجب أن يرفع من المضبطة لأنه رمى بالغيب أو مصادرة على الأقل، وأنا لا أظن أن هذا أمر صحيح .

الأمر الثانى، أننى أريد الاستقرار على قاعدة، فهل هو لتمثيل الفئات الأضعف أم لتمثيل الخبرة لأن هذا منطق ليس له علاقة بالآخر، لأنه ليس بالضرورة تمثيل الفئات الأضعف يؤدى إلى الخبرة وليس من الضرورة أن الخبراء هم الفئات الأضعف، وبالتالى هذا يوضح مدى ترنح أصحاب حجة مجلس الشورى فهم يبحثون عن طوق نجاة لحجتهم لا يجدونه، تلتمسون مشاعرنا الطبيعية الإنسانية المواطنية تجاه أشقائنا الأضعف سواء المرأة أو الفلاح أو المعوق أو رغباتنا فى وطن ينمو فيقول لك الخبرة .

وأنا أقول أتحدى أن يكون هناك عالم واحد فى أى مجلس فى العالم ومازال التحدى قائماً، ومن لديه شيء عكس ما أقول فليخرجها .

الأمر الثالث، جودة التشريعات، المحكمة العليا التى تحولت إلى الدستورية بعد ذلك لها ٥٢٠٠ حكم بعدم الدستورية بشأن قوانين منذ إنشائها، والقول بأن عدم الدستورية وأحكامها أتت لوجود مجلس لا يستطيع أن يشرع فأنا أقول لكم إن أخطر القوانين التى مست الحياة السياسية وهى المكملة للدستور وبالتحديد انتخابات مجلس الشعب ٨٤-١٩٨٧ نابعة من هنا، مر من هنا ومن هناك وحكم بعدم الدستورية مرتين، فأين كانت حكمة هذا المجلس المدُعى، وأقول لنستبعد الآخر فأنا أقول فى عهد مبارك ٨٤-١٩٨٧ والأخير، أين كانت هذه الحكمة المزعومة الحكمة ليست قصر على سن أو عمر أو مبنى بدليل أن المائة مجلس التى أشار إليها الأستاذ حسين عبد الرازق لا أظن أنها ترتكب من الحماقات أو يدفع بعدم دستورية ما تفعل على خلاف البلدان التى بها مجلسان، فالدفع بعدم الدستورية أو القول بها خيال لأننا بذلك نفترض ضمناً أنه لا محكمة دستورية بعد اليوم وأن حكمة الشيوخ ستكفينا مؤنة الذهاب إلى الدستورية، فهذا وهم ندع أصحابه يعيشون فيه لكن الواقع ليس فيه شيء.

الأمر الأكثر غرابة أن يقال حالة حل مجلس الشعب فماذا نفعل ؟ أنا سوف أنشئ مؤسسة تشريعية دستورية من أجل عارض لا أعرف متى سيحدث وكيف سيحدث لمجرد العودة مرة أخرى لنظرية الاستبن (البديل) (كفانا استبن) جربنا الاستبن فهل نجربه فى التشريع؟ لا يصلح هذا، أيضاً ما قيل عن التمثيل والتوازن السياسى والحزبى سبق لزملائى أن قاموا بالرد عليه بشكل جيد، وهناك حجة قيلت والدكتور السيد البدوى لم يقلها بهذه الصياغة لكنه قيل فى البيان الذى وزعه أصدقاؤنا فى مجلس الشورى وفى الحقيقة أقول إننى أضيف لى أصدقاء جدد من الطاقم الإدارى والفنى فى هذا المجلس وأكتشف به

كفاءات كبيرة لا يجب الاستغناء عنها أبداً لصالح هذا البلد ويجب أن توظف وتحترم، لكن فى بيانهم كانوا غير موفقين، والدكتور السيد البدوى استند إلى بعض آرائهم بالهزار كما قال نغلق الأهرام وأن المجالس كلها وقد أضافوا المجلس القومى للمرأة والطفل وغيرها، فالذى يلغى هو ما أطلقت عليه فى الجلسة العامة الزوائد الدودية، فالإنسان لا يستأصل قلبه أو معدته لكنه يستأصل الزوائد الدودية، وبالتالى فكل ما هو زوائد دودية يجب أن يلغى ليس فقط من أجل الوجدان ولكن من أجل الوظيفة.

هذا المجلس إذا كنا نتحدث عن الوظائف، الأسئلة التى نطرحها على أنفسنا الآن ماذا تحتاج مصر فى مجال التشريع ؟ نحن نتحدث عن التشريع الجديد ونسينا ترسانة مرعبة من القديمة يجب أن تنقى وتنقح، وهذه ليست وظيفة مجلس الشورى بل نخترع لها فى الدستور وهذا مفترض أنه وظيفتنا أن نخترع هيئة لتنقية التشريعات المصرية المتراكمة فوق رؤوسنا حتى تقضى علينا، يكفى وحضراتكم تعلمون أكثر منى أننا اليوم نطرح قانون التظاهر ومازال القانون سارياً منذ ١٩١٠ وآخر صدر ١٩٢٣ ثم تأتى وتقول لى أن ننشئ مجلس الشورى لعمل هذا، لا فالأولى التخلص ونسف حماماتنا التشريعية القديمة وهذا ليس دور مجلس الشورى ولكنه دور هيئة أخرى ربما نقوم باقتراحها بعد قليل، أيضاً فى دول العالم وكما ذكرت أنه لا يوجد فى المجالس المنتخبة غير السياسيين، فماذا نفعل فى العلماء؟ فهل يعقل أن بلداً بهذا الحجم لمن يتحدثون عن الأحجام والأوزان لا يوجد فيهم مركز بحثى وعلمى فى العلوم الطبيعية واحد منفصل عن الدولة، لا يوجد فيه مركز للبحوث والدراسات أو مركز الدراسات والبحوث السياسية واحد خارج الدولة، وأن المركزين الوحيدين فى مصر هما مركز الدراسات البحوث الاجتماعية والجنائية التابع لوزارة الشئون الاجتماعية والذى أنشئ فى الستينيات وما أدراك ما الستينيات، وأيضاً فى العلوم السياسية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الذى أنشئ أيضاً فى الستينات وما أدراك ما الستينيات، فى حين أن بلداً فى حجم الولايات المتحدة الأمريكية لمن يتحدثون عن تجارب المجلسين بها فقط من مراكز البحوث السياسية ١٨٦٠ مركزاً من ضمن هذا معهما هنـــاك مئات أخـــرى متخصصة تستوعب تلك الخبرات وهؤلاء العلماء فما بالك بالعلوم الطبيعية، الرجل المحترم الذى يجلس على رأس المائدة الدكتور محمد غنيم يحفر فى الحجر حتى يقوم بعمل أمرين معاً مركز لعلاج الفقراء ومحاولة تطوير علمى، الدكتور مجدى يعقوب يحفر فى صخرين لكى يعالج أطفال الصعيد من أمراض

القلب، هؤلاء مكانهم أمثال الدكتور غنيم والدكتور عبد الجليل والدكتور أبو الغار والدكتور مجدى يعقوب، هناك فى هذه الجلسة مكانهم مؤقت وليس مكانهم الطبيعى إذا أردنا أن نتقدم، إذا أردتم أن تجعلوهم هنا دائماً فشلنا فى السياسة وفى العلم، وفشلنا فى كل شىء، كفانا فشلاً فى العلم هل تريدون الفشل أيضاً فى السياسة وفروا لهم فى دستوركم، وأنا كنت أريد التحدث بالأمس ومازلت فلم ينته الأمر بعد فيما يخص البحث العلمى فلقد فرضنا ١٪ فى البحث العلمى ولكن على الدولة، أين القطاع الخاص المرفه، وضعنا صياغة تقول "ضمان" ليس ضمان أريد إعطاء مثال واحد ذكرته لبعض أصدقائى، هناك شخص يسمى خليل صبان مصرى من الإسكندرية وينطق بالإنجليزية سبان وهو مالك fox news كلها، إسكندرانى يهودى، والأخ fox لأنه يريد أن يخدم، وأنا أتحدث عن الرأسمالية، جاء وقام بعمل وقفية بنصف مليار دولار قام بإنشاء "سبان سنتر" بها حتى يجعل الإدارات الأمريكية تستطيع العمل مع أمثالنا، نحن نتحدث الآن فى احتياج يدمر احتياجاً آخر، إنشاء مجلس الشيوخ أو الشورى أو سمه كما شئت بحجة الخبرة والعلم سيدمر الخبرة وسيدمر العملية التشريعية أيضاً، وبالتالى فالأولى علينا ونحن الجمعية التأسيسية لهذا الدستور أن نبتدع ما يدعم موقع هؤلاء الرجال والسيدات العظام فى مجالاتهم المتخصصة .

أمر قبل أخير سيدى الرئيس، التعيين الذى كان فى السابق ومعروف، قد تطرق الدكتور عمرو الشوبكى لهذه الجملة وهذا المعنى، فأنا لا أظن أنى أستطيع أنا شخصياً أن أواجه لن أقول جماهيرى ولكن ابنى الذى بلغ من العمر ١٢ سنة أو ابنتى التى لديها ١٤ سنة وهما أصغر أولادى، فلن أستطيع أن أواجههما بأن بعد الثورة يوجد تعيين لأى أحد من أى أحد وبأى حجة .....

(صوت من القاعة للسيد الدكتور حسام الدين المساح يقول: نحن معينون)

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

نحن سلطة استثنائية فنحن فى ظل ثورة، يا دكتور حسام، فنحن تم تعييننا لأنه لم تكن هناك طريقة أخرى، نحن كنا فى ثورة، قم بثورة وعين شورى، أو كيفما تريد افعل، سلطة الضرورة، نحن عينَّا من قبل سلطة الضرورة، ومن يعترض على التعيين ليستقيل، أنا لست معترضاً، فأنا أفهم جيداً ما هو معنى التعيين هنا، ولماذا تدخل السيسى ولماذا تدخل الجيش؟ ولماذا مشى مرسى؟ كل هذه إجابات على سؤالك، إذا كان لديك إجابة قانونية على ذلك أجبنى وأنا سوف أرحل، نحن كنا فى ثورة، فلماذا غادر مبارك وأتى المجلس العسكرى؟ لا تسألنى أسئلة بدائية بديهية، فأنا أتحدث عما بعد المرحلة البدائية البديهية، فأنا

أتحدث فى مرحلة وضع الدستور، فنحن لسنا فى مرحلة الضرورة ولا تفعلن كما فعل مرسى عندما أتى فى مرحلة الثبات والدستورية وأصدر إعلاناً دستورياً .

جملتى الأخيرة سيدى الرئيس وأنا أرد على الرئيس كمتحدث عندما قال إن الشورى السابق شكل فى ظل نظام استبدادى وهذا كان أحد أسباب عطبه، لا يا سيدى الرئيس، الشورى كان عطباً منذ البداية وكان توسيعاً للفطيرة والكحكة، وأنا يؤسفنى أن الناس بغض النظر عن نواياانا لم ينظروا إلى الشورى أو الشيوخ إلا بنفس المنطق فهؤلاء يوسعون لأنفسهم وبصراحة شديدة لأنه إذا ما تم إقرار الشورى باليقين أو نصفنا أو ثلثنا كانت النسبة سيكون فى الشورى معيناً وهذا أمر فى رأيى سيكون جارحاً لنا أجمعين، وبالتالى أنا أقول لسيادة الرئيس المسألة ليست فى النظام ولكن المسألة فى العطب الرئيسى ويظل سؤالى معلقاً هل هناك ضرورة ليس لمجلس الشورى، لمواجهة ما أسماه خالد يوسف الوجدان الشعبى بدون أى مؤشرات أو كلام فى الاستطلاعات لأن بها كلاماً لا نريد الدخول فيه، فأنا أتحدث بلغة الرجل الفنان صاحب الوجدان فهو يتحدث عن الوجدان وأنا أتحدث عن أولادى، فلو أن هناك ضرورة لمواجهة وجدان الشعب وأولادنا ونظرات الشك التى فى عيون الناس فينا، وأشكرك سيادة الرئيس .

السيد الدكتور أحمد خيرى :

يا سيادة الرئيس لا يزايد أحد على الآخر هنا أو يستهين بفكر العمال أو أنهم يستطيعون عمل استطلاع رأى، من الممكن أن نكتب مادة تفيد عدم الترشح لمدة دورة .

السيد الدكتور حسام الدين المساح :

لا أقبل هذا ولن أقبله أبداً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

أريد أن أقول لأخى ضياء لا تنسى أن أولى مناقشات الإصلاح الزراعى فى مصر كانت فى مجلس الشيوخ كان هناك أشخاص تتحدث فى هذا ومن منطلق وطنى كبير جداً وهذا من الضرورى ونأخذه فى الاعتبار بالمقارنة بما قلته عن الأمور الأخرى .

الأمر الثانى، أن فرنسا على سبيل المثال علماؤها ليسوا فى مجلس الشيوخ هناك لأنهم فى الأكاديمية الفرنسية ذات الثقل الكبير، ونحن ليس لدينا شىء آخر يجمع كل هؤلاء .

الأمر الثالث، جورج بوش خريج جامعة ولم يكن متفوقاً لكنه خريج جامعة، وهذا ليتم تسجيل المعلومة صحيحة فى المضابط .

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى):

سيادة الرئيس، السادة الأعضاء الأفاضل:

فى اعتقادى أن هذه الجلسة ستكون واحدة من أهم الجلسات التى عقدتها اللجنة، ليس فقط بسبب أهمية هذا الموضوع، وإنما بسبب الإعداد والتوقعات الإعلامية التى تنتظر نتيجة هذه الجلسة، ونتيجة هذه الجلسة إما ستكون انتصاراً للديمقراطية والرأى الآخر وحرية التعبير، المبادىء كلها التى تم النص عليها فى هذا الدستور أو ستكون مأتماً لهذا الدستور، نحن نكتب دستوراً سيعرض على الرأى العام والإعلام يحضر الرأى العام لهذا الاستفتاء، وإذا ما خرجنا من هنا وتحولت المسألة إلى مهاترات وكل من رفض الرأى الذى انتهينا إليه لجأ إلى الإعلام فى الطرقات والأروقة ليقول حججه، وكيف رفض هذا القرار ودافع بكذا وكذا فهذه نهاية الدستور ونهاية الاستفتاء نحن أمام اختيار غاية فى الأهمية وغاية فى الدقة، إما أننا على مستوى الدستور والمبادئ التى وضعناها فى هذا الدستور ونعرف كيف يكون احترام رأى الأغلبية هو أساس الممارسة الديمقراطية أو أننا سنتعرض لموقف لن نستطيع أن نواجه معه الجماهير فى الاستفتاء القادم، أقول هذا الموضوع وأنا لى رأى محدد فيه أنا مع الغرفة الواحدة، وهذا رأيى ورأى قاطع، ولكننى وقفت أمام الإعلام ودافعت عن المقترح الذى قدمته اللجنة لأن هذا من حق اللجنة وقلت ما هى أسبابها، دوافعى فى هذا الاعتقاد أو هذا الرأى ليست راجعة لأسباب بنيوية تختص ببنية الغرفة الواحدة أو الغرفتين، فقد ازددت اقتناعاً بعد هذه المناقشة أن ما نحتاجه فى مصر ليس غرفة أو غرفتين وإنما حسن الأداء وهذا كان غائباً فى الغرفتين، وإذا أخذنا بالغرفة الواحدة رغم ما قيل من حجج لصالح الغرفة الواحدة دون أن ينضبط الأداء سيكون هناك فساد، وإذا أخذنا بالغرفتين بنفس الشروط سيكون هناك فساد آخر، إذن، الانحياز هنا من جانبى ليس بسبب أسباب بنيوية أو هيكلية تتعلق بالاختيار بين النظامين وإنما لأسباب أخرى، السبب الأول هو توقعات الجماهير أنا لست من أنصار الانصياع وراء الرأى السائد، هذا ليس دورنا وهو ليس الدور الذى تنتظره منا الجماهير، الجماهير كلها تنتظر أن نرشد الممارسة وتطلب منا هذا قائلة ليتكم تفعلون هذا حتى نرتقى بالمجتمع وبمستوى النقاش

وبكل هذه الأشياء، ولكن هناك رغبة لاشك فيها على الأقل من وجهة نظرى تشير إلى أن الرأى العام والجماهير ليست فى صف الغرفتين، ومع ذلك إذا كان هناك عيب فى هذا الرأى الجماهيرى من حقنا أن نتصدى له وواجبنا أن نوضح للجماهير كيف أن هذا الرأى السائد هو خطأ وأن الصح غير ذلك، ولكننى أعتقد أنه ليس كذلك، وليس هناك خطأ ماثل علينا أن نلتزم بسببه باختيار أو آخر، الرأى الجماهيرى غاية فى الأهمية ولعلكم تذكرون وقد يكون الدكتور السيد البدوى، سيادة الرئيس، ومن ينتمون إلى جيل سابق يذكرون جيداً، ما سمى بلجنة الأشقياء، دستور ٢٣ الذى نضرب به المثل جميعاً هو ودستور ٥٤ ولعلهما أفضل دستورين فى تاريخ مصر، دستور ٢٣ هذا الوفد قاد حملة كما نذكر جميعاً شعواء ضد اللجنة وسمى اللجنة لجنة الأشقياء التى كتبت هذا الدستور العظيم ولو كان هناك استفتاء آنذاك لسقط هذا الدستور، دستور ١٩٢٣ أقره الملك ولم يطرح للاستفتاء وكان الرأى العام أنذاك ضد هذا الدستور وضد هذه اللجنة التى سميت بلجنة الأشقياء، نحن فى نفس الموقف الآن، الاستفتاء سيحكم على الدستور وعلى أعمالنا وعلى ما قمنا به، ونحن نحتاج هذا الاستفتاء احتياجاً كبيراً جداً لأنه ليس استفتاء فى حقيقته على الدستور وإنما هو استفتاء على كل ما حدث فى مصر من يوم ٣٠ يونية حتى الآن، وهنا أهمية رأى الناس، خاصة وأنه ليس هناك فى رأيي عيب من الاثنين، هناك فى الاتحاد الأوروبى ما يسمى لجنة فينسيا المختصة بالدساتير وكان لها دور كبير فى وصول الدول حديثة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى إلى دستور عصرى، وجاءت هذه اللجنة إلى هنا واطلعت بطريقتها على ما يجرى وكتبت تقريراً فى معظمه جيد جداً عن مشروع الدستور الذى تقوم عليه هذه اللجنة المحترمة أنا اطلعت على هذا التقرير بشكل غير رسمى ولفت نظرى فيه أنهم قالوا إنه فيما يتعلق بمسألة الخلاف حول الغرفة الواحدة والغرفتين أنه فى تجارب الدول الأوروبية التى استقلت عن الاتحاد السوفيتى أخيراً وجدنا أن البعض منهم اختار هذا والبعض الآخر قد اختار ذاك، واللجنة ليس لها تفضيل بين واحد والآخر، ولكن لاحظت أنه فى حالة اختيار غرفتين الرجوع عن ذلك، يصعب بل يكون غير قابل للإلغاء العودة مرة أخرى إلى غرفة واحدة لأن الغرفة الثانية لن تصوت أبداً على إلغاء نفسها وسمت هذا عملية أى irreversible غير قابلة للعودة أو طريق بلا عودة، أما من اختار الغرفة الواحدة فباستطاعته إذا اقتضت الضرورة أن يضيف إليها غرفة ثانية وربما أشار الدكتور السيد البدوى فى اقتراحه إلى مثل هذا

الاحتمال، من أجل هذه الأسباب جميعاً وليس لأسباب خاصة بأفضلية موضوعية بين الاثنين، أجد نفسى منحازاً للغرفة الواحدة، ولكنى أكرر فقط أننا جميعاً وأننى شخصياً سألتزم برأى الأغلبية وسنخرج من هذه الغرفة وقد أعطينا للجميع صورة مشرقة وجيدة لمستقبل مصر حين يختلف مفكروها ونخبتها حول موضوع من الموضوعات كيف يمكن ألا يصبح هذا الخلاف ذريعة لهدم المعبد كله على رؤوسنا وعلى رؤوس مستقبل مصر الذى تتطلع إليه الجماهير، فأرجو أن تساعدونى فى مهمتى الصحفية وأن نخرج برؤية واضحة، وأن نحافظ على هذه اللجنة وعلى ما وصلت إليه من قرار ومن ثم على الدستور وعلى نتائج الاستفتاء، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً للأستاذ محمد سلماوى، المتحدث الأخير فى هذه المجموعة من المداخلات المتوازنة المتوازية ١٢ إلى ١٢ مع وضد "يبدو أن هناك مداخلات أخرى مطلوبة الأستاذ عمرو صلاح وستكون هناك مداخلات للأنبا بولا والأنبا أنطونيوس والأستاذة منى ذو الفقار وبعض التعليقات من الإخوة وهناك مناقشة وربما تتبع من الاقتراح الذى قاله الدكتور السيد البدوى والذى تبادله البعض من الزملاء والزميلات عن نوع من المخرج قد نتفق عليه جميعاً ويلتقى مع رغباتنا فى التعامل مع هذا الموضوع.

السيد الأستاذ عمرو صلاح(المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

ربما أكرر ولكن أحاول أن ألخص كل من قالوا من المؤيدين لوجود غرفة واحدة، كل الحجج التى قيلت عن احتياجنا لغرفتين الأسباب المنطقية منها والعملية ليست موجودة، هذه الحجج فكرة مراجعة التشريعات ودقة صدور هذه التشريعات، وفى الحقيقة لا أرى أن المشكلة كما قال الأستاذ ضياء رشوان أن المشكلة فى وجود غرفتين أو من عدم غرفتين، نحن مصرون ونحن سلطة تأسيس لبلد ديمقراطية أن نعيد التفكير بمنطق قديم بعض الشىء ولا نريد أن نصارح أنفسنا أن هناك مسئوليات حتى تخرج التشريعات بشكل جيد، ومرة أخرى عندما قال الأستاذ ضياء هو التشريع يغنى ما المسار التشريعى من أول ما يقترح قانون إلى أن يصدر فى أى نظام ديمقراطى محترم يخرج تشريعات منضبطة، المرحلة الأولى، فكرة مختبرات الأبحاث لأنه غير وارد فى أى برلمان محترم أو فى وطن فيه تعددية حزبية حقيقية أن النائب يصحو من النوم يذهب إلى البرلمان يفتى وهو فى الجلسة أو يضع اجتهاداته ونظريته فى مشاريع القوانين، هناك مؤسسات بحثية تصنع حزمة من التشريعات وتمد بها الأحزاب التى هى على تواصل بها، وبالتالى كل

نائب هو يذهب إلى البرلمان بتصور معين وحزمة من التشريعات منضبطة ومنقحة وشديدة الانضباط هذه أول مرحلة، المرحلة الثانية والعبء هنا على الأحزاب، مرة أخرى الأحزاب السياسية المصرية هل تنوى فى البرلمان القادم أن ترشح نفس القماشة ونفس الخامة من النواب أو ستتحمل العبء والمسئولية الوطنية وتقدم شيئاً مختلفاً، ليس المشكلة هنا أن الشعب بتاع الناس الوحشين الشعبيين والشورى سنعين فيه ناس لو بالتعيين الموضوع انتهى، نحل كله ونعين حتى نأتى بناس تفهم ناس على دراية، لكن المسئولية الأساسية ناحية أى حزب كفاءة الشخص الذى ترشحه، أنت تضع عينك أنه موجود فى لجنة نوعية كيف تعمل ومن عندى ينفع للجنة الفلانية ومن عندى سيكون مقرراً مساعداً ومن سيكون وكيلاً، لو لم يكن عندك هذا فلا داعى للعبة من بدايتها نهائياً وننتهى إلى التعيينات، النقطة الثالثة وهى الهيئات المساعدة، الجميع بلا استثناء أشاد بالنخبة من الباحثين والمتخصصين الموجودين فى مجلس الشورى من الأمانة الفنية وهم قوام أساسى لأى برلمان ذى غرفة واحدة يمثل فعلاً ركناً أساسياً فى التشريع ويقدم خبرات وأفكاراً وأبحاثاً، أعتقد أن الناس الموجودة، أعتقد أن الناس الموجودة وبالمحافظة على مواقعها وأماكنها ستساهم فى هذا، فبالتالى هذه هى الخطوة الثالثة.

فيما يتعلق بالجودة هذه هى مراحل الجودة بعيداً عن فكرة وجود الشورى من عدم وجوده، الأمر الثانى كيف سيكون إنشاء الشورى؟! هل بالانتخاب ونحن منكبون على الشارع واختياراته فى البرلمان سيكون امتداداً لبرلمان الشارع سيكون امتداداً لاختيار الشارع فى البرلمان، هل سيكون بالتعيين؟ نحن سنؤصل النظام الاستبدادى مجدداً، النقطة الأخيرة وأتمنى من الدكتور جابر نصار وسيادة اللواء مجد الدين بركات، والأستاذ محمود بدر أن نستمع إلى هذا بدقة لأن هذا الدستور ممكن شىء أساس أن تنسفه ومراكز الأبحاث التى عملت استطلاعات رأى عندها **data** بهذا، الأجهزة الأمنية أعتقد التى لديها تقديرات موقف عندها **data** بهذا، **data** معبرة بشكل حقيقى ودقيق عن مدى الرفض الشعبى لفكرة الشورى، أستطيع أن أقف وأدخل فى خناقة مع الشارع فى أمور نوعية، مثلاً عندما أقول حرية العقيدة مطلقة قد يكون المحافظ يرفض هذا لكن عندى التنظير والحجة فى أمر فرعى الذى أستطيع أن أتعامل معه، لكن لا أستطيع أن أغير أو أتحداه بقرار بكون النظام السياسى، النظام السياسى عبارة عن سلطة وشعب وتفاعلات، التفاعلات محكومة بالثقافة السياسية، هل ستحارب كل هذا وتقول نحن الطليعة ونحن ، ونحن، هذا كلام لابد أن نضعه فى اعتبارنا، أرجوكم وقبل بدء التصويت أن تضعوا هذا

الأمر جيداً حفاظاً على دستور محترم يعبر عن الناس والحرص على أن خريطة الانتقال السياسى تسير بشكل منضبط وملتزم بالوقت الذى تم التحديد له، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً، بعد هذه المداخلات، واضح أن هناك رأيين يكادان يتوازنان، ضرورى أن نمد المناقشة نصف ساعة أخرى على الأكثر حتى نصل إلى خلاصة الوضع والنتيجة التى أدت إليها هذه المناقشة الهامة التى فى الحقيقة اعتبرها تاريخية لمناقشة غرفة أو غرفتين، فالكلمة الأولى فى هذا الشأن للأنبا بولا.

نيافة الأنبا بولا:

أعتقد أن الجميع المفروض أن يكونوا مشفقين على، لأننى سأتكلم بعد كل هؤلاء، والكل قامات فى السياسة وأنا لست رجل سياسة، المشكلة كبيرة جداً وهذا صحيح لو أعرف أننى سأتكلم فى الآخر فكان الأفضل ألا أطلب الكلمة إنما هو حسن إدارة جعلنى أتكلم الآن، فى الحقيقة قبل أن أدخل فى الموضوع أنا فى غاية السعادة بالممارسة الديمقراطية داخل القاعة وخارج القاعة، داخل القاعة الطريقة التى تم بها عمل مناظرة واحد يمين واحد شمال أعطت المخ رايح جاى مع كل من يتكلم وأن كانت سخنت فى بعض الأحيان لكن سارت بشكل طبيعى، وخارج القاعة الحقيقة لفت انتباهى نقطة ذكرها الدكتور أبو الغار كان مقتنعاً بكذا وعندما رجع إلى الحزب غير رأيه، ما أعجبنى أكثر ما رأيته فى الدكتور أبو الغار رب أسرة ديمقراطى عندما رجع بيته غير رأيه، اسمحوا لى كل من سبقنى تكلم حتى نكون أمناء بروح وطنية خالصة برغم اختلاف التوجه، وكل واحد منهم كان يستند إلى أسانيد منطق لترويج فكرته إنما الدافع الحقيقى الذى كان موجوداً لاحظتها أنها روح وطنية جداً، إنما كما أشار سيادة الرئيس أرى نفسى مختلفاً عن كل من تكلم لأننى سأتكلم دون أدنى توجه مسبق، لست مع هذا الفريق ولا ذاك الفريق، وهذا يمكن يجعلنى أطرح نظرة تحليلية موضوعية مجردة من أى توجه شخص، اسمحوا لى أن تتعاملوا مع ما سأقوله من خلال هذا المنطلق وسأقولها كما هو عادتى فى أربع نقاط، النقطة الأولى لابد أن أضع فى الاعتبار أننا لسنا بصدد تأسيس نظام برلمانى لمصر ونفكر فيه هل من غرفة أو غرفتين كان الموضوع أصبح أسهل، إنما نحن أمام واقع حقيقى موجود أننا أمام نظام برلمانى له عشرات السنين

وكيانه من غرفتين، الأمر يختلف، هذه أول ملاحظة، ولا تأخذوها إلى أننى أقصد اتجاها، دعونى أكمل إلى النهاية.

النقطة الثانية، لا ننكر أن نظرتنا إلى المستقبل وأتمنى بذلك مستقبل الغرفة الثانية ومستقبل مجلس الشورى يحكمها الماضى وبلاشك خبرات الماضى مجلس الشورى أو مع مجلس الشورى قد تقودنا إلى تأييد مبدأ الغرفة الواحدة وهذا ما يؤكده الكثير من الآراء سواء داخل القاعة أو خارجها.

النقطة الثالثة: قاعدة الهدم أسرع وأسهل من الإصلاح ولكنه ليس الأفضل دائماً، أنا أرى مبنى متهالكاً أمامى به شروخ، من السهل أن أهدمه، يأتى لى مهندس إنشائى يقول ندعم الأساسات نعمل قمصاناً للعمدان، نعيد تجديد هذا البيت، يعيش معنا عشرات، وهنا نحن أمام آلاف من السنين وآثارنا تشهد على أن الإصلاح أفضل من الهدم.

النقطة التالية: ضرسى يؤلمنى أذهب لطبيب يقول لى لا –أخلعه لك فى لحظة– أقول له أنا لا أريد هذا الذى يتم فى لحظة يقول لى نعمل **root canal** ونعمل **crown** ولكن هذا سيكلف كثيراً من المال ويستغرق عدة أسابيع، سأفضل ما يستغرق أسابيع وما يتكلف أموالاً ما دام سيحافظ لى عليه، إذا كان أداؤه سيكون أفضل مما هو موجود إذن، بوضوح كامل، الإصلاح إن وجد فهو أفضل والحكم على مستقبل شىء من خلال نظرتنا للماضى قد تكون ظالمة ولكن فى حقيقة الأمر، لكى تكون الصورة واضحة، لابد من وجود آلية مؤكدة للإصلاح بنتيجة مؤكدة للإصلاح، لطمأنة المطالبين بالهدم.

إذن، لابد من تقديم الغرفة الثانية بصورة جديدة قابلة للترويج، أما أن نحكم عليها من خلال ماضيها فنحن نحكم عليها بالهدم، من أجل ذلك أنتقل إلى رابعاً وأقول وهنا لابد من التفكير فى ثلاثة أمور قبل الطرح للتصويت على مستقبل الغرفة الثانية:

أولاً، تحديد الهدف من وجوده فى الفترة القادمة إن كنا نفكر فى ذلك.

ثانياً، العلاقة الدقيقة والمحددة بين الغرفتين بما يعطيه دوراً مؤثراً فاعلاً.

ثالثاً، آليات جديدة لاختيار الأعضاء المؤهلين بالفعل لأداء رسالته المرجوة بعيداً عن تأثير علاقة بحاكم أو جراج للمهمشين، ومن هنا أنا أتمنى على الفريق المروج لفكرة الغرفتين أن يعتكف ويعد لنا شكلاً واضحاً محدداً للعناصر التى قلتها فى الغرفتين لعله يمكنه ترويج فكرة الغرفتين لنا وبالتالى يسهل

ترويجها لمن فى الخارج، نحن نقدم له مستقبلاً مختلفاً، صورة مختلفة عن الصورة التى خزنت فى ذاكرته، أكتفى بهذا القدر، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً للأنبا بولا.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

شكراً سيادة الرئيس.

أنا فى الحقيقة عندى اقتراح، اقتراحى المحدد أن نأخذ قراراً بغرفة واحدة ونصلح ونضع من الآليات والأفكار التى ترفع من مستوى أداء الغرفة الواحدة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بجودة التشريع، من الممكن جداً أن نضيف فكرة أن مجلس الشعب عندما يصدر قوانين مكملة للدستور، والقوانين المكملة للتذكرة هى قوانين الانتخابات والأحزاب السياسية، قانون السلطة القضائية، القوانين المنظمة للحقوق والحريات التى أشار إليها الدستور، فهذه القوانين الهامة جداً تكون لها إجراءات خاصة وتكون لها أغلبية خاصة، فهذا من ضمن الأشياء التى تضمن أن هذه التشريعات لن تمر بدون إعطائها الاهتمام الكافى، نحن لدينا نصوص لتشريع ويصدر بالأغلبية المطلقة بما لا يقل عن ثلث الأعضاء يمكن أن نقول هنا أن الأغلبية هى أغلبية أعضاء مجلس الشعب، بالنسبة لهذه القوانين، وهى فى كل الأحوال بعد أخذ رأى الجهات المختصة أيضاً، زملاؤنا قالوا أن مجلس الدولة أيضاً يراجع الاقتراحات بتشريعات، التى تأتى لابد أن يراجعها، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن نستفيد من كل الأجهزة الفنية لكى نرفع القدرة المؤسسية لمجلس الشعب، مجالس النواب التى نشاهدها فى الخارج عندما نذهب ونقابلهم، نجد لكل عضو فريق عمل بحثى وفنى، صحيح أنه يمكن كما قيل الانتخابات لا تفرز لنا أفضل الكوادر والعلماء إلى آخره، ولكن يمكن جداً أن نوفر لكل هذه القيادات الشعبية والحزبية التى ستأتى، المساندة الفنية ويصبح لديها الـ **staff** من الكوادر وتكون هناك مكاتب للأعضاء أو بعض مجموعات من الأعضاء لإعطائهم مساندة فنية قانونية ومساندة فنية سياسية كما نشاهد فى الخارج، مساندة للأغلبية ومساندة للأقلية، بحيث تكون لدى التجربة الديمقراطية فرصة أكبر لكى تطلق طاقات هذا المجلس المنتخب وترفع من قدرته على الأداء.

ثالثاً: أن نعيد المجلس الاقتصادى والاجتماعى الذى كان مطروحاً فى دستور ٢٠١٢ نحن نقول إنه يمكن ألا يفرز مجلس النواب تمثيلاً جيداً ولا يكون فيه تمثيل لفئات المجتمع، لو نظرنا فى فكرة المجلس الاقتصادى والاجتماعى، سنجد فيها النقابات المهنية والعمال والفلاحين والعلماء ومؤسسات الجامعات والمجتمع المدنى إلى آخره، يكونون ممثلين بـــ ١٥٠ عضواً، ممكن جداً، أن يلعب دوراً والمقترح أن يؤخذ رأى هذا المجلس الاقتصادى الاجتماعى فى كل القوانين التى يصدرها مجلس النواب، وفى السياسات الاقتصادية والاجتماعية، كالتعليم والصحة والبيئة والقضايا التى نرى أنه لابد أن تحدث فيها ثورة وتقدم فيها رؤى جديدة، فمن الممكن جداً أن يكون هذا المجلس سنداً قوياً جداً لمجلس النواب القادم، إذن، عندنا آليات كثيرة جداً لكى نرفع من أداء المجلس القادم من الممكن أيضاً أن النظام الانتخابى الذى لم نناقشه بعد وسنناقشه يسمح أن يكون فى الجزء الخاص بالقوائم تمثيلاً للمرأة وللمواطنين الأقباط وللعمال والفلاحين والعلماء إلى آخره، كما يقول لنا دائماً أساتذتنا من السياسيين أن هذا النظام يتيح فرصة أكبر فى هذا الجزء لكى يكون هناك حسن تمثيل.

إذن، بدلاً من أن نقول فى المرحلة الانتقالية التى تكلمنا عنها والتى فيها كما قال بعض زملائنا، وجدان نفسى وشعبى مع المجلس الواحد، وبدلاً من أن نكمل عيوب المجلس الواحد من وجهة نظرنا بمجلس ثان، لا، نعمل كل هذه الآليات التى تعلى من أداء وترفع من إمكانيات المجلس الواحد، بقى أمر واحد وهو أننا اليوم ونحن نأخذ قراراً فى هذه المرحلة، أكيد وأنا أولكم متأثرة جداً بالتجربة الماضية لمجلس الشورى، ومجلس الشورى للنظامين السابقين، متأثرة جداً بظروف المرحلة الانتقالية ومتأثرة جداً بالرفض الشعبى الموجود للتجارب السابقة وعدم وجود أى تسامح مع أن نخوض التجربة ونخوض الاختبار مرة أخرى ونحاول اصلاحها بأن تكون الغرفة الثانية مجلس الشيوخ، وبالتالى أنا أقترح بعد ذلك أن نضع، يا دكتور جابر، إذا وافقتم على هذا الاقتراح، نضع مادة انتقالية تقول إن مجلس النواب يلتزم بعد مرور الدورة البرلمانية الأولى فى أول الدورة البرلمانية الثانية، أن يناقش فكرة الغرفة البرلمانية الثانية وضرورتها وتشكيلها ودورها، وأهميتها بعد مرور هذه المرحلة وسنضع له إجراءات، فإذا قرر الموافقة عليها، فإنه يعدل الدستور بعد الدورة الأولى ويضع الغرفة البرلمانية الثانية على ضوء التجربة من خلال الدورة البرلمانية الأولى، فى هذه الحالة، نكون قد أخذنا اليوم بفكرة تسمح برفع مستوى أداء الغرفة البرلمانية الواحدة، سأختم كلامى وأنا أسفة إذا كنت قد أطلت، إذن فكرتى الواضحة هذه غرفة برلمانية

واحدة، آليات لرفع مستوى الأداء فى كل المجالات، مجلس اقتصادى اجتماعى لحسن دعم وتمثيل رأى المجتمع، ثم فى الدورة البرلمانية الثانية، يناقش مجلس النواب بإجراءات ويقرر ويعدل إذا رأى أن هذا هو الأصلح، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً.

نيافة الأنبا أنطونيوس عزيز مينا:

فى الحقيقة أنا لم يكن يصح لى أن أتكلم فى هذا الموضوع لأننى آخر واحد يفهم فى السياسة وأقل واحد يفهم فى السياسة، لهذا أشكر كل الحاضرين الذين جعلونى بأفكارهم وبكلامهم أستطيع أن أكون رأياً وأنا أحيى الكل ولكننى أريد أن أحيى على وجه خاص، اثنين سمعتهما بالذات، الأستاذ محمد سلماوى الذى أثر فى جداً ما قاله، وأتمنى أن يكون هذا فى كل مناقشاتنا فى كل الموضوعات، وعندما نخرج حتى إذا كان أحدنا مختلفاً فى الرأى، ولكنه يحمل رأى المجموعة ويعبر عن رأى المجموعة فى كل مكان يذهب إليه، ولنجعل خلافاتنا فى الرأى هنا فى لجنتنا، أتمنى أن يكون هذا منهجاً ونعطى به مثلاً للناس ونريهم أن هذه اللجنة أنشئت من أجل أن تفكر فى مصر وليس فى مصالحنا الشخصية هذا هو الشخص الأول، والثانية السيدة منى التى ساعدتنى فعلاً فى الآخر أن أقول شيئاً، لأننى أنا فى الحقيقة لا أستطيع أن أقول أو ألغى شيئاً لأننى أرى عيوباً هذا لا يصح، الشىء الذى به عيوب نصلحه وأنا أنظر إلى المصاريف أقول إن الغرفة الثانية زيادة فى التكلفة، من العيب علينا أن مصر الكبيرة بحجمها عندما يكون، فالواحد يخرجها من فمه لكى يعلم ابنه، ويدخله أحسن المدارس عندما يشعر أنه يحتاج لهذه المصاريف، ونحن إذا شعرنا أن هناك احتياجاً للغرفة الثانية، أعتقد أننا مستعدون أن نخرجها من فمنا ونصرف على الغرفة الثانية لا أستطيع أن أتحجج بالرأى العام لأن الرأى العام والثورة خرجت، فالثورة لا تريد مجلس شعب ولا مجلس شورى ولا حتى رئيساً وأسقطت رئيسين، فهل نعيش بدون رئيس؟ هذا كلام غير مضبوط الرأى العام يرشد ونقول له ونريه عندما يكون الرأى الآخر فيه صواب وفيه منطق وفيه عقل، ولا أستطيع أن أقول إننى خائف أن الانتخابات ونحن مقبلون على الانتخابات وأنا رأيت أن الرأى الغالب ألا نتجه مباشرة إلى الغرفة الثانية، بل ننتظر قليلاً حتى يكون هناك فرق فى الوقت ما بين

انتخابات مجلس الشعب والغرفة الثانية من أجل حتى الإحلال، بحيث يكون هذا بعد ذلك، ولا يكونا مع بعضهما البعض متزامنين دائماً فى الانتخابات، إذن ماذا نفعل؟ أقول إنه إذا كان المجلس الجديد هذا وهو الغرفة الثانية، الغرفة الثانية لها صلاحيات فإن هذا يكون جيداً، هذا هو الأمر الأول، لابد أن تكون هناك صلاحيات، إذا كان تكراراً للغرفة الأولى فلا لزوم له، إذن، الغرفة الأولى نسمح فيها بشباب ونسمح بأناس يمكن أن يكون مؤهلها بالكاد المؤهل المتوسط، ولكن المجلس الثانى لابد أن يكون أداة تساعد المجلس الأول فى أن يؤدى وظيفته، إذا كان الأعضاء لهم معايير فى الاختيار والانتخاب أصعب من المعايير الأولى، بحيث يؤدون دور المساعد والقادر على العطاء، إذا كانت هناك هذه الصلاحيات أهلاً وإلا فلا، إذا كان لأعضائه هذه الكفاءات التى تهيئة أن يكون سنداً للغرفة الأولى فأهلاً وسهلاً به، ولكننى سمعت فى الحقيقة أن هناك بعض الصلاحيات لا أعرف من يمارسها إذا لم ننشئ الغرفة الثانية، لابد أن نجد لها أحداً، أولاً، القوانين المكملة للدستور ولا أعتقد أن مجلس الشعب فى الحقيقة سيكون عنده هذه الكفاءة، مجلس الشعب له اهتمامات سياسية، ولكن التقنين يحتاج إلى شخص متخصص، يحتاج إلى شخص خبير، يحتاج إلى شخص يعرف هذه الأمور هذا هو الأمر الأول، مراجعة القوانين، نحن أكبر بلد لديه كمية قوانين وهذه القوانين تحتاج إلى تنظيف وتحتاج لمراجعة وتحتاج إلى أن نبحث فيها.

الأمر الثالث، القوانين الجديدة التى تصدر، نحتاج إلى جهة أيضاً تكون بعد مجلس الشعب، ربما إن لم يكن هذا، ربما المحكمة الدستورية، تراقب قبل وتراقب بعد، على مشاريع القوانين التى تصدر، وآخر شىء فى الأجهزة الرقابية والأجهزة المستقلة، إذا كان من الممكن أن يكون دور للغرفة الثانية فى تعيين رؤسائها أو فى الاهتمام بشئونهم أنا أسف إذا كنت قد أطلت عليكم، ولكن هذا الذى أحسسته منكم، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً، الآن هناك أكثر من طلب، ثلاث أو أربع نقط نظام، تفضل يا دكتور أبو الغار.

السيد الدكتور محمد أبو الغار:

نقطة صغيرة، نحن الآن إذا جئنا لنصوت وهناك ثلاثة اقتراحات، أحدها غرفة والثانى غرفتان والثالث غـــرفة بعد البرلمان، أعتـــقد أنه ستحدث اللخبطة التى حدثت قبل ذلك فى التصويت عندما

تكون هناك ثلاثة اقتراحات، فلابد أولاً أن نصوت للغرفة أو الغرفتين إذا كان الاختيار لغرفة، نقول من الآن، أما إذا كان الاختيار لصالح الغرفة الثانية، فنعيد التصويت مرة أخرى، هل تكون مباشرة أم تؤجل بعد المجلس النيابى الأول، تعد بعد المرة الثانية لكى يكون التصويت على أمرين فقط.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

هناك ثلاث أو أربع مداخلات الآن.

السيد الأستاذ محمد عبد العزيز(المقرر المساعد للجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

على حسب ما فهمت من الأستاذة منى ذو الفقار، اسمح لى يا سيادة الرئيس ٣٠ ثانية فقط، أن اقتراحها يتعلق بإرجاء هذه المناقشة للبرلمان فى نصف الفصل التشريعى، ولذلك فإن التصويت هنا على فكرة الحسم الآن غرفة واحدة أم غرفتين أم الإرجاء، إذا كان كلام حضرتك معناه إرجاء هذه المناقشة، ستعاد بالكامل داخل البرلمان من أجل تعديل الدستور لأنهم سيعدلون الدستور، النص الدستورى سيسمح لهم بتعديل الدستور.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

يا جماعة الاقتراح واضح سأقوله ثانية، فى الدورة البرلمانية الثانية، لمجلس النواب، فى مادة انتقالية، يناقش ويعدل.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

الاقتراح لا معنى له من الناحية الدستورية لأنه لا أحد سيمنع مجلس النواب من أن يناقش فى أى وقت تعديل الدستور.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

الكلام الذى قالته السيدة منى هو أن الاقتراح غير الموافقة على غرفة واحدة أو غرفتين أن تكون فى الأحكام الانتقالية تكليف لمجلس النواب أنه فى سنتين أو الدورة الثانية له أن يناقش هذا الموضوع فى ظرف ستين يوماً أو تسعين أو ثلاثين كما تقول وأن يكون هذا جزءاً من التكليف لمجلس النواب.

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

اقتراح الأستاذة منى اقتراح بغرفة واحدة، لكنها ترتب بعد ذلك بعد الغرفة الواحدة احتمال أن نكلف البرلمان القادم أن يعيد النظر فى الأمر، وبالتالى لسنا أمام ثلاثة مقترحات، نحن أمام اثنين إما غرفة، أو غرفتين، بعد أن ينتهى التصويت، ننظر لتكملة مقترح الأستاذة منى أو عدم تكملته.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

إذن، نحن نتجه إلى التصويت الآن، نقطة نظام للأستاذ ضياء رشوان.

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

سيادة الرئيس، نقطة نظام تتعلق بنظام التصويت التى تم إقرارها فى لائحة هذه اللجنة حول الموضوعات ، نحن قد اتفقنا على أن التصويت النهائى يتم بـــ٧٥٪، السؤال : نحن الآن بصدد تصويت نهائى أم تأشيرى ، الإجابة : تأشيرى، لكن فى هذه القضية بالتحديد هذا ليس تصويتاً تأشيرياً ، لأنه سيترتب عليه شكل النظام السياسى بالكامل، ولا يمكن أن نقترح على اللجنة العامة إذا ما أتى التصويت التأشيرى مثلاً مع مجلسين أو مجلس أن نقترح نظامين سياسيين بكل تفاصيلهما فى علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية والعكس وصلاحيتها، ومن ثم لكى يكون الأمر فى المضبطة واضحاً هذه المرة إذا اتفقتم على تطبيق قاعدة نسبة الـــ٧٥٪ أيضاً على قضية المجلس أو المجلسين أعدكم بأننا لن نصل إليها لأى من الاقتراحين، وبالتالى سيظل الأمر معلقاً ومن ثم أقول بأن التصويت التأشيرى ولن يكون مخالفاً للائحة نعتمد قاعدة النصف + ١ على أن يشمل التصويت الـــ٥٠ عضواً وليس الحاضرون هنا فقط، من حق الزملاء المتغيبين أن يدلوا بأصواتهم فى وقت لاحق نتفق عليه على أن نبدأ التصويت الآن بمن حضر ، وشكراً سيادة الرئيس .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيدة الأستاذة ميرفت تلاوى(المقرر المساعد للجنة الدولة والمقومات الأساسية):

سيادة الرئيس، نحن نريد أن نستفيد من الرأى الذى قاله الأستاذ محمد سلماوى، أنا لا أريد أن أصوت غير أننا كلنا نخرج متفقون على شيء واحد، رأى الأغلبية نؤيده جميعاً بالطبع، ما أقصد أن أقوله

إننا لو كتبنا شيئاً على منوال أنها غرفة واحدة بالنسبة للبرلمان على أن يكون فى مرحلة سابقة يترك للبرلمان بعد فترتين وضع قواعد جديدة إذا رأى ذلك بالنسبة للشورى، بمنتهى البساطة ليس من حقنا أن نضع قواعد الآن لكن ما نقرره أنها غرفة واحدة وفى المستقبل يكون البرلمان هو الذى يقوم بعملها.

نيافة الأنبا أنطونيوس عزيز مينا:

أنا فقط أحب أن أقول إن الـ٧٥٪ المطلوبة فى المواد، إنما فى الحالات الأخرى لا نقدر على تطبيقها بالـ٧٥٪ وإلا لن تنتهى، فنحن أمام رأى مؤيد أو معارض، سيكون بالأغلبية المطلقة ، أنا أرى أننا أمام اقتراحين كبيرين وواحد بينهما، فاقتراح غرفة أو غرفتين، هذا هو الاقتراح الأول، وبعد التصويت إذا كان بهذا أو بذلك يوجد هذا الاقتراح يصلح مع هذا ومع ذاك.

الاقتراح الثانى، إذا كانت غرفة ، هل الثانية تؤجل لما بعد؟ وإذا كانت غرفتان هل الثانية ستؤجل لما بعد ؟ نفس السؤال مع....

السيد الدكتور جابر جاد نصار(المقرر العام):

المادة (٥) من اللائحة تنص على "تنعقد جلسات اللجنة التأسيسية بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها النصف+١ ويجب أن يظل هذا النصاب قائماً عند اتخاذ اللجنة قراراتها، وتصدر اللجنة التأسيسية قراراتها فى المسائل الإجرائية بأغلبية الحاضرين من الأعضاء الذين لهم حق التصويت ، وتصدر قراراتها المتعلقة بنصوص الدستور بالتوافق، وفى حالة الخلاف يؤجل النقاش لمدة ٢٤ ساعة ثم يعرض الأمر على اللجنة لاتخاذ قرار نهائى ، وفى حالة تعذر التوافق حول أى نص من نصوص الدستور يتم حسم الأمر بأغلبية ٧٥٪ من الأعضاء الذين لهم حق التصويت ، فالـ٧٥٪ تتحدث عن نص من نصوص الدستور النهائى ، المادة الأخرى التى تتصل بمسألة التصويت التى أخذت فى اعتبارها أنها قد يصل الأمر إلى طريق مسدود فى مسألة الخمسة أنه يجوز تعديل نصوص اللائحة بأغلبية أعضاء اللجنة، ولذلك الأمر الذى نتحدث فيه الآن ليس نصاً من نصوص الدستور ولا ينصرف إليه الـ٧٥٪ وإلا أصبح ذلك أمراً معوقاً لعمل اللجنة، أما الواضح جداً أن السيناريو هذا يتعلق بأمر من نصوص الدستور، الأمـــر الآن مسألة تتعلق بإجراءات صناعة الدستور، هل غرفة واحدة أم غرفتان ؟ ولا تعتقد فيها الـــ

٧٥٪ ، الأمر الآخر نحن توافقنا على أن الالتجاء إلى التصويت لو كان بمجلسين فى هذه الحالة الجميع يلتزم بالمجلسين ، نحن ليس لدينا رفاهية الوقت ولكن على أساس أننا (نضع العقدة فى المنشار) الآن ونقول إننا نوقف أعمال الجمعية على أساس أننا غير قادرين على المجلس أو مجلسين ، إنما بعد ذلك يقال أن يكون العمل بنصوص مجلسين، هذه مسألة لا يمكن تصورها.

السيد الدكتور السيد البدوى:

أنا أختلف مع ما قاله الدكتور جابر ، لأن مسألة التصويت الإجرائى هذه المادة بالأخص، مثلما قال الأستاذ ضياء رشوان – يترتب عليها كل نصوص باب نظام الحكم، وبالتالى لو فرض أنا لا أدعو إلى التصويت بنسبة الـ٧٥٪ يا دكتور جابر – هذه اللجنة فى التصويت النهائى أنها رفضت بـ١٢ عضواً فقط سوف نعيد الباب كله، فهذه مسألة لابد أن يكون بها قدر من التوافق حتى ونحن هذا الاجتماع وليس تصويت الـ ٧٥ ٪ لكن على الأقل نص نتوافق عليه جميعاً ، أنا أقدر جداً تحديات المرحلة الانتقالية وأوافق على ما قاله المهندس محمد سامى، من احتياجنا إلى تشريعات عاجلة تنفيذاً لنصوص الدستور الحالى، وأيضاً أتفق مع سيادتك على أننا لا نحتفل أمنياً بتعدد المراحل الانتخابية، وهذا سبب تدخل أجهزة فى عمل هذه اللجنة، وأنا أقدر هذه الأجهزة، ولكن هذه الأجهزة لا تفقه شيئاً فى السياسة، وأنا لا أريد أن أقول لكم ماذا يحدث وبالأمس ماذا حدث من أحد .... لن أتكلم ، لكن هناك ضغوط خارجية، حرصاً على أمن هذا البلد، وأنا أقدر هذا الحرص لكن ليس من حقهم التدخل فى الأمر السياسى، وفى وضعنا للدستور، هناك أمور تتم لن أتكلم عنها وأنا قلتها لرئيس اللجنة واتفقت على أننى لن أذكر من وماذا قال ومن اتصل بى، فأنا أقدر طبيعية المرحلة وأمنيا أننا لا نحتمل أكثر من انتخاب فى هذه المرحلة، عندما قلت لا يليق بدستور يؤسس لمستقبل مصر ويوضع لعقود طويلة بأنه لابد أن يحاكى الدساتير المتقدمة، ولم أقل لا يليق بهذه اللجنة، لو تركنا مستقبل الغرفة الثانية فى يد البرلمان القادم أو بعد القادم أنا أعتقد بأنه لن يكون هناك برلمان لمدة عشر سنوات بجودة وقوة هذه المجموعة الموجودة وهذا التنوع وهذا الفكر وهذه الثقافة وهذا التمثيل لا يكون موجوداً فى البرلمان، لأن البرلمان يا سيادة الرئيس أو الانتخابات القادمة الأحزاب لن تضع أفضل الناس خبرات، الأحزاب تختار من لديه القدرة على النجاح .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

من فضلكم لحظة واحدة، نحن الآن نجهز للتصويت وطلبت من الأمانة العامة أن تأتى بأوراق تصويت، فالمسألة لن تكون برفع الأيدى وإنما بالتصويت بالنداء بالاسم .

السيد الدكتور السيد البدوى:

البرلمانات والأحزاب لن تقدر على ترشيح أفضل الناس، ولكن ترشح أقدر الناس على كسب هذه الانتخابات ودائماً يكونون على غير المستوى، اقتراحى لكى أنهى هو كالآتى أن نضع فى الدستور برلماناً ذا غرفتين ثم نضع نصاً انتقالياً يرجئ انتخاب الغرفة الثانية لمدة أياً كان تحديدها أربع سنوات أو خمس سنوات حتى تستقر الأوضاع، وفى حالة غياب الغرفة الثانية يتولى مجلس النواب كافة الاختصاصات المذكورة فى الدستور، هنا اتفقنا أن يكون هناك نص على غرفتين وفى النهاية أجلنا اختيار الغرفة الثانية لخمس سنوات قادمة تكون قد استقرت فيها الأوضاع، عندما قلت لك يا دكتور جابر، إنك مرجع لنا لا أقصد أن أرضيك، لا، انا أقول إنك مرجع لنا لأنك الخبير الدستورى الموجود هنا أو أحد الخبراء الدستوريين الموجودين هنا، وبالتالى يا دكتور، عندما تقول شيئاً تؤثر فى الرأى العام وفينا كرأى، وهذا أثر فينا فى أمر قلته لك وبعد عودتى إلى المنـــزل وقرأتها فى المراجع وجدت أننا سرنا وراء رأيي دستورى غير سليم، فمن أجل ذلك أقول لك أنت مرجع لنا، فأرجو أن يكون كلامك...

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

نحن بصدد التصويت، نحن نريد الآن نتكلم عن ما هى الاقتراحات المطروحة، هذا يتطلب شيئاً من النظام لكى نستطيع السمع.

السيد الدكتور عمرو الشوبكى(مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

أنا رأيي نحن قمنا بنقاش على مدار ثلاث ساعات ونصف من أجل وجود فكرتين رئيستين هما اللتان سنصوت عليهما، فكرة غرفة واحدة أم غرفتين، أى التصويت، وبعد ذلك لو قال التصويت بوجود غرفتين نأتى بعد ذلك بنظر الاقتراح المقدم من الدكتورة منى ونبنى عليه أو غرفة واحدة المقدم من الدكتور السيد البدوى، لكن لابد أن يكون واضحاً أن التصويت الأول الذى أخذ منا كل هذا

الوقت والجهد كان على فكرة أبيض أو أسود، لا يوجد مبرر بأن نخلق لها لوناً رمادياً، الموضوع واضح مع أو ضد، وبعد ذلك نرى التخريجات الأخرى فقط.

السيد الدكتور محمد أبو الغار:

إذا سمحتم لى، أنا أقترح أن التصويت يكون برفع اليد أو حتى بالاسم فى الأمور الهامة لا يصح أن نكتب أشياء سرية، لابد أن يكون كل واحد رأيه واضحاً فى هذه اللجنة، هناك موضوعات تأتى فى المستقبل من الممكن أن يتم التصويت بالورق وتكون خاطئة.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

أنا أعنى الدكتور جابر، والدكتورة منى بما أقوله، أنا أطلب تغيير اللائحة بناءً على المادة التى سنناقشها الآن لأنها تعتبر فى النهاية الذى نناقشه الآن يختص بالمواد فسوف ينصرف الحكم عليها فإننى أتصور أنه لابد أن نضيف تغييراً فى اللائحة بموافقة أغلبية الحاضرين حول التصويت على هذه المادة يكون بالأغلبية، لكن لو تركتها هكذا سيكون هناك- أعتقد- تصويت على فكرة مجلس الشورى لو حصل بالأغلبية خلافاً للائحة أنا أتصور أن هناك خطأ، فأنا أحاول أن أحصن اللجنة من أن تأخذ قراراً بأن التصويت فى المادة هذه أو فى هذا الشأن يكون بالأغلبية المطلقة، نأخذ هذا القرار قبل التصويت تحسباً لأن يطعن عليها.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

أنا أوافق على ذلك.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

موافقتك هذه موافقة شخصية ذاتية لك يا دكتور جابر، هذه مناقشة قانونية أريد أن أرى فيها الأمور وبعد ذلك سأعطى الكلمة، الآن الملاحظة التى قالها الأستاذ ضياء رشوان، صحيحة بأننا هنا نصوت أياً كان التصويت بأغلبية بسيطة أو غير بسيطة القرار الذى سوف يصدر قرار له ثقل سياسى معين ومن الضرورى أن نأخذ هذا فى اعتبارنا، فى نفس الوقت لابد أن يكون هناك ثقل قانونى أيضاً، دعم قانونى لما هى الخطوة التى سنأخذها.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

"يجوز لرئيس اللجنة أو المقرر العام بموافقة هيئة المكتب أو لخمسة أعضاء من الذين لهم حق التصويت طلب تعديل نص أو أكثر من نصوص هذه اللائحة ولا يسرى هذا التعديل إلا بموافقة أغلبية الأعضاء.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

ماذا نقول فى التعديل؟ التعديل يجب أن يكون محدداً.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

هو الذى يقول للخروج من أى تفسيرات- أنا شخصياً أرى أن هذا التصويت على هذه المادة لا يندرج تحت الـ٧٥٪ ولكن أخذاً بالأحوط نحن نطرح على الجمعية تعديل التصويت على هذه المسألة بأن يكون بالأغلبية المطلقة للأعضاء، التعديل على المادة الخامسة من اللائحة الـ٧٥٪ تتحدث على التوافق ولا تنطبق على هذه الحالة.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

الأخذ بالأحوط.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

ماذا تقصد بـ "الأحوط"؟ سيادتك المادة(٥) تنص على "فى حالة تعذر التوافق حول أى نص من نصوص الدستور" ونحن لم نضع النص فهذه أغلبية بسيطة .

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى):

نحن لا نناقش نصاً، لم يعرض علينا نص، نحن نناقش مبدأ معيناً، هذه المادة الموجودة فى اللائحة تتحدث عن مناقشة النصوص أو التصويت على النصوص، وأنا أتصور بعدما نقر هذا المبدأ سيكون هناك نص سيعرض علينا فى النهاية وعندئذ ينطبق عليه الـ٧٥٪ ، أما الآن فنحن نقر مبدأ غرفة أو غرفتين، وهذا لا يحتاج إلى ٧٥٪ من الأصوات.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

اتصالاً بهذا وقبل نقطة النظام التالية، نحن لا نحتاج إلى تعديل اللائحة، هذا التصويت ليس تصويتاً على مادة بمعنى أنه ينشأ مجلس للنواب أو مجلسان، نحن نقول إن اللجنة فى مناقشة سياسية وقانونية كبيرة لنصل إلى النص، عندما نصل إلى النص نطبق الـ٧٥٪ أو غيرها، ما نفعله الآن مجرد تصويت، أنا كنت أريد ممن طلب منى أن يكون التصويت بالاسم أو برفع اليد أو بالورق، برفع اليد كاف؟

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

سيادة الرئيس، "ادرأوا الحدود بالشبهات" نحن لا نريد أن يسقط هذا الدستور منا لأى سبب قانونى نظير خمس دقائق نعدّل فيها اللائحة، اقتراحى المحدد يا سيادة الرئيس، رجاءً لا نستغرق إلا خمس دقائق، أولاً، أنا شخصياً وربما خمسة أو ستة والأستاذ حسام، مع تعديل اللائحة والنصاب قد اكتمل، أقترح النص التالى : "أما فى الموضوعات ذات الصفة العامة والمتصلة بهيكل الدستور أو مواده فيتم التصويت عليها بالأغلبية المطلقة للحاضرين من أعضاء اللجنة" أو حسب نصاب الموضوع، أقترح هذا النص يا سيادة الرئيس، ونصوت عليه فى دقيقتين وننهى هذا الأمر.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

من فضلك اقرأ النص مرة ثانية يا أستاذ ضياء.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

"أما فى الموضوعات ذات الصفة العامة والمتصلة بهيكل الدستور أو مواده فيتم التصويت عليها بأغلبية أعضاء اللجنة."

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

بأى أغلبية؟

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

نفس الأغلبية الموجودة فى المادة بالنسبة للموضوعات العامة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هذا هو التعديل الذى تقترح أن يضاف.

السيد الأستاذ محمد عبد العزيز (المقرر المساعد للجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

إن المادة الخامسة من اللائحة تتناول نقطتين، وهذه هى الملاحظة التى أبديتها لسيادة الدكتور جابر نصار، هناك موضوعات تؤخذ فيها الموافقة بنسبة ٧٥٪ وهى المتعلقة بنصوص الدستور، وهناك موضوعات أخرى تؤخذ فيها الموافقة بالأمور الإجرائية، لا أعتقد تفسيرى درءا للشبهات أن ما يجرى الآن أمراً إجرائياً، ولذلك إما أن يضاف ما قاله الأستاذ ضياء رشوان إلى المادة الخامسة أو أن تكون مادة جديدة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

نحن سنصدرها كمادة إضافية نضمها حيث نضعها إنما داخل الإجراءات، الموافق على التعديل الذى تقدم به الأستاذ ضياء رشوان يتفضل برفع يده.

(موافقة)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

إذن، سنضع الفكرتين، المفهومين للتصويت.

(صوت من القاعة للسيدة الدكتورة منى ذو الفقار : تقول إن السيد الأستاذ محمود بدر يطلب نقطة نظام)

السيد الأستاذ محمود بدر (المقرر المساعد للجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

المادة (٨٢) من الباب الثالث –السلطات العامة– الفصل الأول – السلطة التشريعية– "تتكون السلطة التشريعية من مجلس النواب ومجلس الشيوخ ويمارس كل منهما سلطاته على النحو المبين فى الدستور" هذا هو المقترح المقدم من لجنة الخبراء فهل سنعتبره نصاً دستورياً أم لا؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

ليست هذه هى المادة الموضوعة للتصويت، إنما هذه المادة ستتأثر بنتيجة التصويت، نحن سنصوت أولاً على البرلمان غرفة أم غرفتان، إذا كان التصويت بغرفتين فلنناقش هذه المادة وندخل عليها تعديلات إذا اقتضى الأمر، أما إذا كان التصويت بغرفة فسنعدل المادة.

السيد الدكتور السيد البدوى:

النص الخاص بـــ٧٥٪ من الأعضاء، هل هو نص سار أم قمنا بتعديله؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

فى هذا التصويت لا يسرى، فهو سار على نصوص مواد الدستور.

السيد الدكتور السيد البدوى:

بما فى ذلك الغرفة والغرفتان عندما نأتى لذلك، وهناك اقتراح آخر وهو غرفة واحدة أو غرفتان مع إرجاء انتخاب الغرفة الثانية....

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

إما غرفة أو غرفتان، ثم بعد ذلك سندخل فى تصويت ثان.

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور:

هناك إشكال بالأمر الذى صوتنا عليه الآن حيث ستبقى المادة التى قرأها الأستاذ محمود بدر كما هى إما سيكون مجلساً واحداً أم مجلسين؟ فهل سنصوت عندها بنفس الطريقة أم ستقابلنا نفس المشكلة ثانية ونعود؟ هذه واحدة، أما الثانية أرجو تطوير إحدى الفكرتين لفكرة فيها نوع من الجمع للتوافق عليها بدلاً من التصويت على إحدى الفكرتين، وأنا أطلب تطوير إحدى الفكرتين الفكرة المقدمة من الدكتور السيد البدوى أو السيدة الدكتورة منى ذو الفقار بحيث يتم التوافق عليها.

السيدة الدكتورة عبلة عبد اللطيف:

لحل هذا الإشكال ستأتى مادة بعد ذلك وإذا أجرى عليها تصويت فتكون بعد ذلك الخطوة التالية إما غرفة واحدة أو غرفتان، وبذلك ينتهى الأمر.

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

نحن وافقنا على المقترح المقدم من السيد الأستاذ ضياء رشوان لضمان عدم (المماحكة) فى أى شىء يتم بعد ذلك، إنما كان يجوز لنا أن نحدد المسار لأننا لا نصوت على نص بذاته، نسبة الـ٧٥٪ هذه عندما نحدد مثلاً عدد الدوائر الانتخابية ولكن عندما نقول سنأخذ بنظام الغرفة أم الغرفتين فيجوز الأخذ بنظام الأغلبية العددية، ومع ذلك فنحن قد احتكمنا للتصويت وعدلنا اللائحة لكى نؤكد المؤكد فى أنه يجوز لنا بالأغلبية أن نختار، وعندما نختار نظام الغرفة أو الغرفتين فالنص الذى سيوضع لابد وأن يلتزم بما تم التصويت عليه اليوم، فلا يصح بعد ذلك وبفرض أننا صوتنا على غرفة واحدة أن يأتى أحد عند النص ليقول أنه يطالب بالأخذ بنظام الغرفتين وأين نسبة الـ٧٥٪، لأننى قد سمعت هذه الجملة من السيد الدكتور السيد البدوى، فنحن نوضح الأمور حتى لا ندخل فى مداخلات، أرجو منك سيادة الرئيس أن تطرح للتصويت غرفة أم غرفتين، ليسير بعد ذلك الكلام.

السيد الدكتور السيد البدوى:

أنا قصدت ما قاله السيد الأستاذ سامح عاشور تحديداً، ونحن بذلك الأمر (ولا اريد أحداً أن يزعل منى) نتحايل على اللائحة، فما قررناه فى أول اجتماع لنا ونحن نضع اللائحة أن أى نص دستورى وأعتقد أن برلمان بغرفة أو بغرفتين نص دستورى فنحن نتحايل على اللائحة، وأريد أن أثبت ذلك؟، وما حدث من تعديل الآن فإن هذه الجلسة لم تكن دعوة لتعديل اللائحة، وفى الحقيقة فإنى آسف جداً لأن أقول إن هذا نوع من التفصيل الذى تم بهدف تمرير نص معين، أنا أقول رأيي وأثبته فقط.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

فى الحقيقة ليس الأمر تحايلاً فنحن نحاول أن نصل إلى خلاصة هذا النقاش الطويل، وهذه الخلاصة إذا مالت بالتصويت إلى الأخذ بنظام غرفة واحدة، فمن الضرورى أننا سنبلغ اللجنة الفرعية لأن تعدل النص طبقاً لذلك والعكس بالعكس، علماً بأن النص الآن نص على مجلسين، فإذا حدث واتفقت الأغلبية أو قررت مجلسين فإن المادة ستثبت ويأتى التصويت النهائى فيما بعد، الآن سنبحث وسيلة التصويت، فهل نكتفى بالنداء بالاسم أم برفع الأيدى توفيراً للوقت؟

السيد الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم:

بالاسم، أريد أن أتحدث فى الموضوع لأننى طلبت أن أتكلم فى الموضوع لكننى لم آخذ فرصتى.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

الآن، الوقت متأخر، فقد انتهى الأمر، عبر عن رأيك بتصويتك، وطالما بدأنا الإجراءات لا يصح الحديث فى الموضوع، والآن نحن سنضع أولاً فكرة المجلسين لأنها هى الصياغة التى صيغت بها المادة (٨٢) أما الغرفة الواحدة فهى خارج النص..

(صوت من القاعة للسيد الدكتور حسام المساح يتساءل عن العدد)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

العدد الموجود الآن ٤٣ عضواً طبقاً لما أخطرت به الأمانة العامة، الآن المطروح على التصويت....

السيد الدكتور حسام الدين المساح:

أقترح أن يكون التصويت نداءً بالاسم أفضل.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

لدى رسالة من السيد محمد مصطفى بدران يوكل فيها السيد الدكتور محمد محمدين حيث قام بالتوقيع أمام المقرر المساعد، ثم خطاب من الدكتور محمد محمدين يوكل فيه السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور...

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

إن هذا التوكيل فى الجلسة الأولى للانتخابات تم استبعاده وهو الخاص بالدكتور محمد أحمد محمدين للطالب محمد مصطفى بدران وكان القرار بالإجماع، لقد انتهى الموضوع.

السيد الدكتور جابر جاد نصار(المقرر العام):

ليس هناك تصويت بالتوكيل إلا بنص، لابد أن يكون هناك نص قانونى يسمح بالتصويت توكيلاً، لذلك ليس لدينا نص ولا سابقة تتيح التصويت بالتوكيل.

السيد الدكتور السيد البدوى:

إننى أثبت مرة أخرى أننا أمام نص دستورى قد جاء من لجنة نظام الحكم ...

(صوت من القاعة للسيدة الدكتورة منى ذو الفقار : ثانى)

السيد الدكتور السيد البدوى :

ثانى وثالث وعاشر، وأنا لا أريد أن أقول ما الذى فعلتيه سيادتك ...

(صوت من القاعة للسيدة الدكتورة منى ذو الفقار: أنا؟ ما الذى فعلته؟!)

السيد الدكتور السيد البدوى :

لكن لن أتكلم، ليس هذا مهماً الآن، نحن أمام نص دستورى سيادة الرئيس، جاء من لجنة نظام الحكم ولسنا أمام موضوع، وبالتالى فإن تعديل اللائحة هذا نوع من التفصيل غير المقبول .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

إن هذا الكلام مجرد تحصيل حاصل لأننا سنصوت بأغلبية الحاضرين فعلاً .

السيد الدكتور أحمد خيرى :

نحن نقول أننا سنناقش المواد التى أتت من اللجان عليها توافق أم لا فهى جاءت من اللجنة، وكل المواد سنتعامل وتعاملنا معها هكذا، وأنا لا أفهم ما الذى يحدث ؟!

فنحن نصدق على نص ورد من اللجنة التى أوردت غرفتين ولسنا فى معرض التصديق على غرفة أو غرفتين، وجميع وسائل الإعلام استمعوا لنص اللجنة وجميع أعضاء اللجنة الموجودين يعرفون أنه تم الموافقة على نص اللجنة بغرفتين بأغلبية ساحقة فما الذى نفعله الآن ؟! أنا لا أستوعب ما يحدث الآن !! اللجنة خلصت إلى غرفتين للبرلمان ونحن هنا لنناقش ما ورد إلينا من اللجنة، وإذا كنتم لا تريدون ذلك والتفويض الموجود معك بناء على رغبة الشخص وقال لك شخصياً: هل يصح أن أفوضه؟ وسيادتك قلت له: نعم، فإما أن يلغى التصويت أو أن تعتمد سيادتك التفويضين وإما أن نناقش أصل المادة الواردة من اللجنة، غير ذلك فإن وجودى هنا لا أفهم معه ما الذى أفعله!! إن هذا الكلام من المفترض أنه قانونى ومن المفروض أن القانونيين هم الذين يدعون له، فنحن صوتنا على كل المواد وفقاً لما ورد منها، إن هذا الكلام، سيادة الرئيس، لا يصح فنحن بهذا الشكل نفصل، وأنا أريد أن أثبت هذا الكلام فى المضبطة،

وعليك، سيادة الرئيس، المسئولية واضحة، فسيادتك طبق كل ما أقررناه على جميع المواد السابقة، ما يحدث الآن تفصيل لن نقبل به .

(مشادات بين السيد الأستاذ أحمد خيرى وبعض السادة الأعضاء)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لا يمكن التصويت فى ظل هذا الجو .

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام) :

سنترك التوكيلات هذه للنهاية، وإننى أدعوك، سيادة الرئيس، كرئيس للجنة فى البدء بإجراءات التصويت، أما مسألة التوكيلين فإذا توقف الرأى عليهما سنعرضهما على اللجنة لتقرير هل يتم التصويت بالتوكيل أم لا، وسبق للجنة أن صوتت على مدى إمكانية التصويت بالتوكيل وقامت اللجنة برفض ذلك وفى مسألة تتعلق باختيار رئيس اللجنة وأصبح الآن مبدأ، وليس هناك نص فى اللائحة بالتوكيل، أرجو الآن أن نذهب للتصويت، بعد ذلك، بعد هذه المناقشة أى عضو لديه التحفظ على التصويت ونتائجه يحق له أن يتقدم كتابة إلى السيد الأستاذ رئيس اللجنة أو يثبت ذلك بمحضر الجلسة، إنما كون اللجنة لا تستطيع أن تصوت على مسألة ناقشتها لمدة أربع ساعات، فهذه مسألة مهمة، والآن يبدأ التصويت .

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

لا أظن أن أصدقاءنا وزملاءنا من القانونيين ورجال المحاماة ورجال القانون فى هذه الجلسة لا يعلمون أن لدينا أحكاماً من القضاء الإدارى المصرى بصدد عدم التوكيل فى التصويت فى أية جهة لأن التصويت حق لصيق بالإنسان كما لا يجوز التنازل عنه لا يجوز التوكيل فيه، هذا الأمر هناك أحكام صدرت بخصوصه للنقابات والنوادى والتصويت فى النقابات العامة، وما ينصرف للعام ينصرف للخاص.

السيد الدكتور كمال الهلباوى (نائب رئيس اللجنة):

أنا حزين لارتفاع الصوت، وأنا تعلمت أن رفع الصوت أكثر مما يحتاجه السامع إيذاء ورعونة، اسمحوا لى أن أقول لكم ذلك، وأنا شاورت نفسى أن أخرج من اللجنة، لماذا كل هذا الضجيج ورفع الصوت؟! أنتم جميعاً أناس محترمون تقومون بوضع الدستور، لماذا رفع الصوت لبعضنا البعض؟! هل

سنضرب بعضاً ؟! أنا أقول إيذاء ورعونة، كل عضو يضع هذا فى أذنه، من يصيح يؤذى جاره وذلك رعونة منه مهما كان، وشكراً .

السيد الدكتور أحمد خيرى :

أنا أعتذر عن ارتفاع الصوت .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

والآن، سنبدأ عملية التصويت بالاسم .

(تم النداء على أسماء السادة أعضاء اللجنة)

١- السيد الدكتور شوقى علام	غرفتان.
٢- السيد الأنبا بولا	غرفتان.
٣- السيد الأنبا أنطونيوس	غرفتان.
٤- السيد الأستاذ محمد عبد العزيز	غرفتان.
٥- السيد الدكتور محمد أبو الغار	غرفة واحدة.
٦- السيدة الدكتورة ميرفت تلاوى	غرفة واحدة.
٧- السيد المهندس محمد سامى	غرفة واحدة.
٨- السيد الدكتور أحمد خيرى	غرفتان.
٩- السيد الأستاذ عمرو صلاح	غرفة واحدة.
١٠- السيدة الدكتورة هدى الصدة	غرفة واحدة.
١١ – السيد الدكتور عمرو الشوبكى	غرفة واحدة.
١٢- السيد الأستاذ أحمد عيد	غرفة واحدة.
١٣- السيد الدكتور طلعت عبد القوى	غرفتان.
١٤- السيد اللواء على عبد المولى	غرفة واحدة.
١٥- السيدة الدكتورة عزة عشماوى	غرفتان.
١٦- السيد الأستاذ رفعت داغر	غرفتان.

١٧- السيد الأستاذ محمد عبلة	غرفة واحدة.
١٨- السيد الأستاذ مسعد أبو فجر	غرفة واحدة.
١٩- السيد الدكتور حسام المساح	غرفتان.
٢٠- السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور	غرفتان.
٢١- السيد الدكتور محمد غنيم	غرفة واحدة.
٢٢- السيد الأستاذ خالد يوسف	غرفة واحدة.
٢٣- السيد الأستاذ حسين عبد الرازق	غرفة واحدة.
٢٤- السيد الدكتور خيرى عبد الدايم	غرفتان.
٢٥- السيد الأستاذ ضياء رشوان	غرفة واحدة.
٢٦- السيد الأستاذ سيد حجاب	غرفة واحدة.
٢٧- السيد الأستاذ حجاج آدول	غرفتان.
٢٨- السيد الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم	غرفة واحدة.
٢٩- السيد الأستاذ ممدوح حمادة	غرفتان.
٣٠- السيد المهندس أسامة شوقى	غرفتان.
٣١- السيد الأستاذ محمود بدر	غرفة واحدة.
٣٢- السيد الدكتور عبد الله النجار	غرفتان.
٣٣- السيد الأستاذ سامح عاشور	غرفة واحدة.
٣٤- السيد الأستاذ أحمد الوكيل	غرفتان.
٣٥- السيدة الدكتورة عبلة عبد اللطيف	غرفة واحدة.
٣٦- السيد الدكتور السيد البدوى	غرفتان
٣٧- السيد اللواء مجدالدين بركات	ممتنع.
٣٨- السيد الدكتور محمد سلماوى	غرفة واحدة.
٣٩- السيد الدكتور كمال الهلباوى	غرفتان.

٤٠- السيد الدكتور عبد الجليل مصطفى غرفة واحدة.

٤١- السيد الدكتور جابر جاد نصار غرفة واحدة.

٤٢- السيد الأستاذ عمرو موسى غرفتان.

٤٣- السيدة الدكتورة منى ذو الفقار غرفة واحدة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

إذن النتيجة النهائية للتصويت: ٢٣ صوت لصالح غرفة واحدة.

١٩ صوت لصالح غرفتين .

١ امتناع

إذن، القرار الآن هو غرفة واحدة، هذا قرارنا.

نأتى للتصويت التالى لهذا التعديل الذى تقدم به الدكتور السيد البدوى والتعديل الذى قدمته السيدة الأستاذة منى ذو الفقار.

(صوت من القاعة تعديل اقتراح الدكتور السيد البدوى ليس له محل بعد الموافقة على غرفة واحدة ، تعديل السيدة منى هو الذى من الممكن أن يكون مطروحا)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

تعديل السيدة منى على أنه يكلف فى الأحكام الانتقالية مجلس النواب فى الدورة الثانية له يعنى بعد سنتين من بداية الدورة الثانية أنه يبحث فى ظرف ٦٠ يوماً من بداية الدورة من بداية الفصل أو الدورة يبحث موضوع الغرفتين إنشاء مجلس الشيوخ يعنى وفى هذه الحالة ما يقرره هو الذى ينفذ وتعاد إليه ويعدل الدستور ، هل أنتم موافقون على هذا أم نأخذ تصويتا، نأخذ تصويتاً على تعديل السيدة الدكتورة منى ذو الفقار ؟

الموافق على تعديل السيدة الأستاذة منى ذو الفقار يرفع يده ، نقرأه ثانياً ، أقرأه ثانياً هذه الجزئية بالتحديد فقط .

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

الاقتراح مقتضاه أنه فى الدورة البرلمانية الثانية يعنى مجلس النواب عندما يجتمع نضع مادة انتقالية أنه يناقش إنشاء غرفة ثانية لمدة ٦٠ يوماً ، إذا وافق إذن ، يعدل الدستور ، يتخذ إجراءات التعديل التى هى تلزم بثلثى الأصوات ، أنا كنت أحاول أن أعمل توفيقا يا دكتور جابر .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة)

أظن أننا مارسنا عملاً ديمقراطياً كاملاً حتى نحن الذين نؤيد رأياً آخر إنما كما اتفقنا هذا هو رأينا جميعاً ، إنما هناك تعديل لكى نترك الأمور تكون فى يد تعديل الدستور من الممكن حينما يتعلق فإضافة مجلس الشيوخ إذا احتاج إليه الامر فى الدورة الثانية من البرلمان .

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى):

تعديل قبل التصويت ، هذا القرار يحيل الموضوع إلى البرلمان القادم ويناقش خلال ٦٠ يوماً .

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

لا ، ليس من الأول فى دورته الثانية .

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى):

الدورة الثانية ، إذن ، توضح إنه يعيد النظر فيه على أساس الممارسة ، يعنى نحن لسنا نرمى الكرة علشان لا نريد أن نتحمل المسئولية ، نحن نريد أن نعطى فرصة للممارسة أن تثبت هل هناك احتياج لغرفة ثانية أم لا فتكون المدة تسمح بهذا ، ونص المادة يشير إلى مسألة الممارسة .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

هو كذلك ، محمد عبد العزيز .

السيد الأستاذ محمد عبدالعزيز(المقرر المساعد للجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

نتحدث عن فصل تشريعى ليس دور انعقاد يعنى معنى هذا أن البرلمان يجلس الخمس السنوات.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لا ، لا ، أنا أسف جداً ، ليس هذا مفهومنا ، هو السنة الثانية من الفصل التشريعى له .

السيد الأستاذ محمد عبدالعزيز(المقرر المساعد للجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

ثانية واحدة فقط ، أنا أقول للتفسير، هناك أشخاص كانوا سوف يصوتون بالخطأ ، الاقتراح الذى تتقدم به الدكتورة منى يتحدث عن دورة برلمانية كاملة عن فصل تشريعى كامل ، صح أم خطا ؟ أنا أطور الاقتراح بأن يكون دور انعقاد يعنى عام واحد

(صوت من الدكتور جابر جاد نصار)

يا دكتور جابر اسمعنى كونك تصادر على رأيي هذا إرهاب فكرى ، أكمل كلامى أنا أقول اقتراحى بشكل محدد أن يناقش هذا الأمر فى دور الانعقاد الثانى يعنى بعد عام من البرلمان فى العام الثانى .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

نعم ، بالضبط ، هذا هو الذى سوف نصوت عليه ، تعديل محمد عبد العزيز ، تفضل يا دكتور محمد إبراهيم منصور .

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور :

هو فيه حاجة سمعتها فى الاقتراح ، سمعت جزءاً فى الاقتراح أنا أعتبره يحتاج إلى مراجعة شديدة وهو أنه إذا كان فى الدورة الثانية أو أيا كان ستتم مناقشة وجود غرفة ثانية وسيتعلق بها استحقاق تعديل دستورى هذا سوف يصنع مشاكل لحين تعديل الدستور القادم ، وبالتالى لو هناك أى تعديل دستورى إذن المسألة خطيرة وتحتاج إلى أننا نقف معها يعنى لو هناك تعديل ثان .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

نحن نتحدث عن مجلس الشيوخ فقط .

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور :

لو كان سيبنى على هذا تعليق ثان تعديل دستورى قريب سنظل الثلاث أو الأربع سنوات أياً كان ستظل الإشكالية معلقة ، أنا أرجو إذا كان يوجد هذا الاقتراح يتم حذفه تماماً بدون تعديل والبرلمان يقره وتنتهى القضية، لكن لو سيكون له تعديل ستزيد البلبلة لحد ما يجرى التعديل الثانى .

السيد الدكتور طلعت عبدالقوى :

شكراً يا ريس، أنا الآن أرى أيضاً بعد إذن حضرتك طبعاً توجد أصول دستورية ستكون موجودة ومن حق المشرع وطبقاً للنظم الدستورية أو النظم التشريعية ، إذا حب أن يعدل الدستور فى أى وقت سيعدل الدستور كيفما يشاء وهذا سيكون حقا أصيلا للمشرع أنه ممكن جداً توجد أدوات وآليات فأنا أعتقد أن مسألة بعد الدورة قد يكون من أول سنة أو أثنين يفكروا فى موضوع إنهم يحتاجوا لغرفة ، فأنا لا أريد أن أحكم عليه وأقول له أنتظر بعد دورة يعنى فصل تشريعى يعنى خمس سنوات بالعكس أنا سوف أكون قد صادرت على حق من حقوقه وألزمته بشىء قد يكون غبن عليه ، إنما يمكن من أول وهلة من أول سنة الناس تستطيع أن تفكر بشكل جديد ويقولون لا نحن نريد غرفتين ويأخذون الأدوات ، فأنا أريد ألا نفرض عليهم شيئاً قد يكون فى المستقبل البعيد بينما هو فى المستقبل القريب يستطيع أن يؤدى ذلك .

السيدالأستاذ سامح عاشور (مقرر لجنة الحواروالتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

أولاً ، أنا مستعد أن أغير اسمى واسمى نفسى محمد حسين أو محمد محمود ، فأنا سمنى محمد علشان يكون الأمر مقبولا، لو سمحت فى مشروع التعديل يوجد نص عام تحت المادة ١٨٩ يتحدث عن حق تعديل الدستور ويقول إنه لرئيس الجمهورية أو لخمس أعضاء مجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور وأضع مواعيد وإجراءات ، إذا وافقنا على اقتراح الدكتورة منى سنكون قد ضربنا النص وقيدناه وأيضاً منعنا الناس من أن تبتكر فى طرح الموضوع يعنى يجوز فى أول دورة أن أحداً يطلع يعمل تعديلا دستورياً يطلب عودة مجلس الشورى مرة أخرى من أول سنة ، لماذا نحرم هذا الحق إذا كنا سوف نجيز المادة ١٨٩؟ فنجعل هذا الاقتراح عند نظر المادة ١٨٩ وبالتالى لا مجال الآن بأننا نجهد أنفسنا بالحديث عن هذا الأمر وأرجو إغلاق الحديث .

السيد الدكتور أحمد خيرى :

أنا أسجل اعتراضى على إجراءات الجلسة ، لم يخطر الأعضاء غير المتواجدين اليوم أن اليوم جلسة للتصويت على غرفة واحدة أو غرفتين وأقول لحضرتك أنا أتعجب وأسجل اعتراضى الشديد

أسجل احتجاجى الشديد، حضرتك الناس الذين استأذنوا حضرتك، حضرتك وافقت لهم أن يمشوا هذه إجراءات غير سليمة للجلسة .

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

أنا فقط طالب نقطة نظام ، أضيف للذى قاله الدكتور طلعت وقاله الأستاذ سامح ، نحن نبتدع بدعة ليس لها وجود فى أى دستور فى العالم ، الدستور له آلية فى التعديل والحذف والإضافة ، نحن نصنع شيئاً غير مسبوق ، هذا ليس فقط غير لائحى وغير دستورى وآربأ باللجنة أن توافق عليه .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

الرسالة وصلت – الأخ سيد حجاب يتفضل .

السيد الأستاذ سيد حجاب :

إضافة لكل ما قيل أنا أظن الدكتورة منى طرحت هذا الاقتراح من باب تدوير الزوايا الحادة الآن إذا كان ، إذا كانت طبعاً الزوايا الحادة هذه ستبقى عندما يكون هناك طرفان متعادلان وكله متمسك برأيه فيكون محاولة للتوفيق الآن ، قد سقطت فكرة المجلسين ، أنا أدعو الدكتورة منى أن تسحب هذا الاقتراح .

السيد الأستاذ محمد عبدالعزيز(المقرر المساعد للجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

الإجراءات الخاصة بتعديل الدستور والمتعلقة بتعديل أى نص دستورى وهذا إجراء عام وهى المادة ١٨٩ الموجودة فى مشروع الخبراء التى تحدث عنها سيادة النقيب ، نحن هنا بصدد اقتراح حالة خاصة والخاص يقيد العام كما نفهم من القانون وأساتذتنا يصححون لى ، إنها توجه المشرع القانونى الذى هو البرلمان إلى أنه ينظر فى هذا الأمر بعد مدة محددة ننظر لها خمس سنوات ثلاث ما إلى ذلك، هل إذا بالإجراءات الطبيعية جاء خمس أعضاء البرلمان فى أول ثلاث أيام واقترحوا بتعديل الدستور ، هل هذا يتعارض ، لا ، لا يتعارض لأنه يطبق النص العام ، وبالتالى أنا لم أقيده ، أنا أتحدث أننى أوجهه لهذا الأمر بعد سنة بعد ثلاثة بعد خمسة على حسب ما نقرر ، أما إذا قرر أن يستخدم سلطته الأصلية فى تعديل النص الدستورى فيعود لنص المادة التى هى الحالة العامة فيجوز له ذلك ، أنا لم أقيده فى شىء .

السيد الأستاذ خالد يوسف :

لازم نقول حده الأقصى .

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار (نائب رئيس اللجنة):

بعد إذن حضراتكم ، أنا عندما اقترحت هذا الاقتراح كنت أحاول أولاً أدافع عن فكرة الغرفة الواحدة وأشجع فكرة الغرفتين بأنى أقول لهم يعاد النظر بعد الدورة الفصل يعنى بعد تجربة خمس سنوات وألزم مجلس النواب يناقشه لكى يكون هناك فرصه لإعادة النظر على ضوء تجربة عملية ، إذا كان هذا ممكنا يفسر أنه قيد ، الأصل العام فى التعديل فأنا أسحب هذا الاقتراح، وعدلوا براحتكم .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

يبقى الآن أن نشير إلى وضع موظفى الأمانة العامة وهناك مادة وردت فى المشروع المقدم من لجنة الخبراء فى الأحكام الانتقالية وهى المادة ١٩٦ :

"ينقل العاملون بمجلس الشورى الموجودون بالخدمة فى تاريخ العمل بالدستور إلى مجلس الشعب، بذات درجاتهم، وأقدمياتهم التي يشغلونها فى هذا التاريخ، ويحتفظ لهم بالمرتبات، والبدلات والمكافآت ، وسائر الحقوق المالية المقررة لهم بصفة شخصية، وتؤول إلى مجلس الشعب أموال مجلس الشورى كاملة ."

فهل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة بالإجماع)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

إذن، أعلن موافقة اللجنة بالإجماع على هذه المادة .

السيد الأستاذ محمود بدر (المقرر المساعد للجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

يا ريس ، أنظر لجمهورك يا سيادة الرئيس وسيادة المستشار فرج الدرى يعمل المادة الخاصة بإخواننا العمال هنا ، أؤكد توجد مجموعة من العمال لم يتم التعاقد معهم من مجلس الشورى مباشرة وجاءوا عبر بعض الشركات ومر عليهم سنوات يعملون هنا ، لابد من مراعاة وضعهم بالإجماع نكون

متفقين أن يتم تعيين هؤلاء داخل مجلس الشورى، من الشركات الأخرى ويكونون على قوة مجلس الشورى وينقلون مجلس الشعب ، هم عددهم ليس كبيراً لكن لازم نراعى أوضاعهم .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

يوضع هذا فى المضبطة وينقل إلى السيد أمين عام المجلس .

الآن أعتقد أنكم غير مستعدين لدراسة مواد .

إذن موعد الاجتماع القادم الساعة الثالثة يوم السبت بعد الظهر إن شاء الله

(أصوات فى القاعة للسادة الأعضاء يقولون يوم الأحد.)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لماذا الأحد ، نحن نريد أن نعمل ، يوم السبت الساعة ٣ إن شاء الله الاجتماع.

(انتهى الاجتماع الساعة الرابعة والدقيقة الثلاثين عصراً)

* * *

تم التصديق على مضبطة هذا الاجتماع

مقرر لجنة مراجعة المضابط

الدكتور عبدالجليل مصطفى

رئيس لجنة الخمسين

ورئيس لجنة مراجعة المضابط

عمرو موسى

* * *